المجتمع الإسرائيلي

إعداد

د/جلال السيد جلال

كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، قسم اللغة العبرية وآدابها، الفرقة الأولى، الفصل الدراسي الثاني، الطبعة الأولى،

بيانات المقرر

الرمز الكودي : عبر١٢٧	اسم المقرر : المجتمع الإسرائيلي	الفرقة: الأولى
الفصل الدراسي:الثاني	التخصص : اللغة العبرية وآدابها	عدد الوحدات الدراسية : نظري:٢ عملي:

أهداف المقرر

أهداف المقرر	من المستهدف بانتهاء المقرر الدراسي أن يستطيع الطالب تحقيق الأهداف التالية: أ-يستوعب المعارف والمفاهيم الأساسية لفهم مراحل تكوين المجتمع الإسرائيلي ب-يتبع مناهج التفكير والأسلوب العلمي المناسب في تحليل المكونات الإثنية والدينية للمجتمع الإسرائيلي وحركية العلاقة بين هذه المكونات وتحليل مواقف الدولة منها. ج-يدرك نقاط القوة والضعف للمجتمع الإسرائيلي من خلال نصوص متخصصة بالعبرية.

إرشادات عامة

عزيزي الطالب:

- **انتظم في مجموعتك وتأكّد من تواصلك الدائم مع أعضائها.**
- **تنتخب كل مجموعة قائدًا لها وتحدد له مهامه.**
- **داوم على النقاش مع أعضاء المجموعة وبقية المجموعات.**
- **تواصل بشكل دوري مع أستاذ المقرر ومعاونه.**

غير مسموح بتداول هذا الكتاب بأي شكلٍ من الأشكال.

الفهرست

قائمة المراجع
الفصل الأول الهُوية مفهومها وأنواعها
الفصل الثاني تطور هُوية المجتمع الإسرائيلي
الفصل الثالث الهُوية عند اليهود الشرقيين
الفصل الرابع نصوص ومصطلحات بلغة عبرية بسيطة
الفصل الخامس المجتمع الإسرائيلي المعاصر

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر و المراجع العبرية و العربية و المعربة و الأوربية :

المراجع العبرية :

אברהם ב . יהושע :

הקיר ו ההר מציאותו הלא - ספרותית של הסופר בישראל ، זמורה - ביתן מוצאים לאור ، נדפס בישראל ، תשמ " ט ، ١٩٨٩ .

אור ציון ברתנא :

שמונים ספרות ישראלית בעשור האחרון ، הוצאת ספרים ، אגודת הסופרים העברים בישראל ، נדפס בישראל ، ١٩٩٣ .

אלוף הראבן :

ישראל לקראת המאה ה - ٢١ חזון ו יעדים ، פרסומי מוסד ון ליר בירושלים סידרת דיונים ، דפוס " דף חן " בע "ם ، ירושלים ١٩٨٤.

אלי רכס :

המיעוט הערבי בישראל : בין קומוניזם ללאומיות ערבית ١٩٦٥ – ١٩٩١ ، הוצאת הקיבוץ המאוחד ، ת " א ، ١٩٩٣ .

אסיה רמברג :

עדה מושביץ – הערבים אזרחי ישראל . יחסי גומלין בישראל בין יהודים ו ערבים . פרקים באזרחות ، מהדורת בינ " ם ، מוסד ון ליר בירושלים ، ١٩٨٤.

אפרים יער (פרופ') ، זאב שביט :

מגמות בחברה הישראלית ، בית ההוצאה לאור של האוניברסיטה הפתוחה ، מהדורת תשס " א ، ٢٠٠١ .

יוסף אורן :

ההתפכחות בסיפורת הישראלית ، הוצאת יחד - תל אביב .

העט כשופר פוליטי . עשר מסות על הרומאן הפוליטי ו על הרומאן האידיאי בסיפורת הישראלית ، הוצאת " יחד " ، ١٩٩٢ .

זהויות בסיפורת הישראלית ، הוצאת " יחד " ،١٩٩٤ .

שבבים ، הוצאת יחדיו בשתוף אגודת הסופרים ، ١٩٨٧ .

שמואל נח אייזנשטדט :

תמורות בחברה הישראלית، משרד הביטחון ההוצאה לאור، הודפס בישראל، ٢٠٠٤ .

שמעון הרמן :

זהות יהודית מבט פסיכולוגי - חברתי ، הספריה הציונית על יד ההסתדרות הציונית העולמית ، בשיתוף עם ספרית פועלים ירושלים ، תש"ם ١٩٧٩ .

- הדוריות :

אלפיים : כתב עת רב־תחומי לעיון , הגות ו ספרות ، הוצאת ספרים עם עובד בע"ם ،תל אביב ،נדפס בתשנ"ח בדפוס הוברמן תל אביב ، ١٩٩٨ .קובץ ١٦ .

זהות : כתב עת ליצירה יהודית ، עורך ראשי : נפתלי טוקר ، הוצאת אגודת זהות ، קיץ ١٩٨٢ .

מפנה : כתב עת לעניני חברה ، יוצא לאור ארבע פעמים בשנה ، ע " י יד טבנקין ו יד יערי ، מאי ٢٠٠٨ .

المعاجم :

אברהם אבן שושן :

המלון החדש בשמונה כרכים ، הוצאת קרית - ספר ، בע " ם ، ירושלים ، כרך שני : ה – ט ١٩٨٣.

יהודה גור : מלון עברי ، הוצאת דביר ، תל אביב ، הדפסה י " א : תשכ " ו .

– المواقع الإلكترونية :

1 - www.hagada.org.il.

2 - http://www.idi.org.il

3 - http://www.haaretz.co.il

4 - http://www.hofesh.org.il.

5 - http://lib.cet.ac.il

6 - http://www.adva.org

7 - http://www.kedma.co.il

8 - http://library.osu.edu.

9 - http://almash-hadmadarcenter.org

10 – http://www.ynet.co.il

11 – http://www.kibbutz.org.il.

12 – http://he.bukisa.com.

13- نبيل الصالح: المجتمع والتركيب السكاني، دليل إسرائيل لعام ٢٠٢٠. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650192#toc_intro_backlink

المصادر والمراجع العربية والمُعرّبة :

– الكتب :

إبراهيم إبراش (دكتور) : البعد القومي للقضية الفلسطينية . فلسطين بين القومية العربية و الوطنية الفلسطينية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (١٠) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

إبراهيم البحراوي (دكتور) : الأدب الصهيوني بين حربين حزيران ١٩٦٧ – تشرين ١٩٧٣، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، يونيو ١٩٧٧ م.

إبراهيم عبد الكريم : الاستشراق و أبحاث الصراع لدى إسرائيل ، دار الجليل للنشر و الدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ م .

أحمد الديك (دكتور) : مجتمع الانتفاضة ، دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

أحمد سوسة : ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق ، سلسلة دراسات فلسطينية (١٢) بغداد ، ١٩٨٧ م .

أحمد مصطفى جابر : اليهود الشرقيون في إسرائيل : جدل الضحية و الجلاد ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد (٩٢) – الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .

أفيفا أفيف (دكتور) : المجتمع الإسرائيلي ، ترجمة و تعليق : د / محمد أحمد صالح ، مراجعة : د / محمد محمود أبو غدير ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية ، العدد (٦) ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ م .
ألوف هرئفين : هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ مواقف إسرائيلية ، ترجمة : غازى السعدى ، دار الجليل للنشر – عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
أمارتيا صن : الهوية و العنف : وهم المصير الحتمي ، ترجمة سحر توفيق ، عالم المعرفة ، العدد ٣٥٢ ، يونيو ٢٠٠٨ م .
أمين معلوف : الهويات القاتلة قراءات في الانتماء و العولمة ، ترجمة : د / نبيل محسن ، ورد للطباعة و النشر و التوزيع ، سورية – دمشق ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
أنيتا شابيرا (دكتور): الصهيونية الدينية مدخل تاريخي، ترجمة: د/ محمد محمود أبو غدير ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية العدد (٣) ، مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة ١٩٩٨ م .
بوعز عفرون : الحساب القومي ، ترجمة و دراسة د / محمد محمود أبو غدير ، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .
جان فرانسوا بايار : أوهام الهوية ، ترجمة : حليم طوسون ، دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة و التعاون العلمي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م .
جون جوزيف : اللغة و الهوية . قومية – إثنية – دينية ، ترجمة : د / عبد النور خراقي ، عالم المعرفة ، ٣٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، ٢٠٠٧ م .
رشاد عبد الله الشامي (دكتور) :
- إشكالية الهوية في إسرائيل ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت ، ٢٤٤ ، شهرية ، ربيع الأول ١٤١٨ هـ - أغسطس ١٩٩٧ م .
- الحروب و الدين في الواقع السياسي الإسرائيلي (١٩٦٧ – ٢٠٠٠) ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- الشخصية اليهودية الإسرائيلية و الروح العدوانية ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
- عجز النصر ، الأدب الإسرائيلي و حرب ١٩٦٧ ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

عادل مناع و عزمي بشارة (دكتور) : دراسات في المجتمع الإسرائيلي ، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ م .
مأمون كيوان : اليهود في الشرق الأوسط الخروج الأخير من الجيتو الجديد ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م .
محمد أمارة (دكتور) : اللغة و الهوية في إسرائيل ، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، رام الله ، الإخراج و الطباعة مؤسسة الأيام ، رام الله ، فلسطين ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٢ م .
مجموعة من الكتاب اليهود : إسرائيل الثانية المشكلة السفاردية ، ترجمة فؤاد جديد ، منشورات فلسطين المحتلة ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
محمد خليفة حسن (دكتور) :
- الحركة الصهيونية طبيعتها و علاقتها بالتراث الديني اليهودي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .

- الشخصية الإسرائيلية دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية ، العدد (٢) ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، بدون سنة طبع .

محمد محمود أبو غدير (دكتور) :

- جذور في الهواء ، الدار العربية للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ م .
- الشخصية الإسرائيلية بين العالمية و الخصوصية انعكاساتها داخليا و إقليميا ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية العدد (٣٧) ، مركز الدراسات الشرقية ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- الصراع الديني العلماني داخل الجيش الإسرائيلي ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية ، العدد (١٤) ، مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

ناعوم تشومسكي : الثالوث الخطر و المصير المحتوم - الولايات المتحدة ، إسرائيل و الفلسطينيون ، ترجمة : د / علياء رافع ، دار صادق للنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ م .

- المواقع الإلكترونية :

1 - http://www.mokarabat.com.
2 - www.annabaa.org
3 - http://www.ajras.org
4 - www.difaf.net
5 - www.ahwazstudies.org
6 - http://www.islam0nline.net
7 - http://www.ahewar.org
8 - http://www.aljazeera.net
9 - http://thawra.alwehda.gov.sy
10 - www.Marawandwairy.com
11 - http://www.amin.org
12 - http://asharqalawsat.com
13 - www.alvefagh@al-vefagh.com
14 - http://www.nabih-alkasem.com
15 - http://www.awu-dam.org
16 - http://www.falestiny.com
17 - http://www.diwanalarab.com
18 - http://www.al-ayyam
19 - http://www.bsu.edu
20 - http://www.palestine-info.com
21 - http://www.jamaliya.com
22 - http://www.group194.net
23 - www.plord.org.
24 - http://www.pulpit.alwatanvice.com
25 - http://www.bbc.co.uk.
26 - http://arabs48.com
27 - http://badil.org
28 - http://www.ltef.net

29 - http://www.alarabiya.net
30 - http:\\www.alzaitona.net
31 - http://www.aljalia.org
32 – http://muhtawa.org.
33 – http://www.marefa.org.

الفصل الأول

الهُوية مفهومها وأنواعها

الهُوية لغة:

"تتداخل كلمة (هُوية) مع عدد من المفاهيم التي تساعد في جلاء المعنى أحيانًا، أو تعقيده في أحيان أخرى، وسبب ذلك مجالات الاستخدام مثل الثقافة والسياسة وعلم النفس والمنطق والاجتماع وغيرها من المعارف"[١]. وإذا نظرنا في المعاجم العربية القديمة لا نكاد نرى هذا المصطلح "فالبحث المتأني في معاجمنا يشير بما لا يدع مجالا لأي شك إلى هذه الحقيقة: فالمصباح المنير والقاموس المحيط ولسان العرب تخلو من هذا المصطلح الحديث، إذ لا يعدو الشرح عن أن تكون "الهُوية" مستقاة من الفعل "هوى" أي سقط من علٍ، أو أن يكون معناها البئر البعيدة القعر"[٢].

ويجب هنا أن نُشير إلى الفرق بين الهُوية بضم الهاء، والهَوية بفتحها. فالهُوية بضم الهاء تشير إلى "ما يكون به الشيء هو هو، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في الآن نفسه، بما يشمله من قيم وعادات و مقومات تكيف وعي الجماعة و إرادتها في الوجود و الحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها . " [٣] أمّا الهَوية بفتح الهاء فهي من مادة (هوى) ، فصل الهاء. حرف الواو و الياء. وعن مادة (هوى) يقول ابن

---

[١] شبكة النبأ المعلوماتية : www.annabaa.org.p.3

[٢] مجموعة باحثين : العولمة و الهوية الثقافية ، سلسلة أبحاث المؤتمرات (٧) ، المجلس الأعلى للثقافة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٤ ، صـ ٤٠٠ .

[٣] عباس الجراري : مكونات الهوية الثقافية المغربية ، مقال نشر ضمن كتاب : الهوية الثقافية للمغرب ، كتاب العلم ، السلسلة الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م ، صـ ٢٢ .

منظور : " يُقال هَوَى يهوى هَوِيًّا بالفتح إذا هبط، وهوى يهوى هُويًّا بالضم إذا صعد وقيل بالعكس"[١].

ولقد قام الباحث بإجراء بحث عن كلمة " זהות " و هي المقابل العبري لكلمة "هوية " في معجم جزنيوس الخاص بمفردات العهد القديم ، فلم يجد أثرًا لهذه الكلمة ولا لمادتها ، غير إنه وجدها في قاموس " إبراهام ايفن شوشان" العبري ، حيث ورد فيه : " **(זֶהוּת)**(١) مساواة كاملة وتامة. (٢) التعبير الذي يعبر عن المساواة التي تعقد علاقة بين الشيء وبين كل حرف وكل رقم فيه، دون أن تتغير المساواة .

الفعل **(זֶהֶה)** : ميز ، شخّص . أثبت الشخصية ، تحقق : أثبت الهوية ، حدد أن الإنسان هو هو و ليس غيره ." [٢]

هذا و قد ورد ذكر لهذه الكلمة في قاموس "يهودا جور" العبري:

"(זֶהוּת): التميز، تطابق تام و كامل . السمة المميزة للشيء التي تؤكد أنه هو بنفسه . صفة الشيء التي هي نفسها صفة الشيء الآخر"[٣].

وكذلك نقرأ في قاموس "دافيد سجيف" العبري المعاصر، حيث ورد فيه:

الفعل **"(זֶהֶה)** شخّص. أثبت الشخصية. تحقق (من شخصية) تعرّف على هوية. **(זֶהוּי)** و**(זיהוי)** تشخيص، تحقيق الشخصية، تحديد هوية"[٤].

إذن فكلمة "هـُوية" بضم الهاء كلمة وافدة على المعاجم العربية "المصباح المنير" "القاموس المحيط" و"لسان العرب"، كذلك فهي غير موجودة في معاجم اللغة العبرية القديمة "جزنيوس"، أما ما ورد عنها في قاموس "أبراهام ايفن شوشان" و"يهودا جور" و"دافيد سجيف"، فهو خاص بالهوية بوصفها مصطلحًا حديثًا كما سيتضح فيما بعد.

- الهوية اصطلاحًا :

تعد الهوية في حد ذاتها إشكالية " لأن لها أبعادا شائكة ومتداخلة فيما بينها تتصل بالحقل السياسي و المعرفي و التاريخي و تذهب في

---

[١] ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري : لسان العرب ، الجزء العشرون ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، ٦٣٠ هـ ، صـ ٢٤٦ ، ٢٤٨ .

[٢] אברהם אבן שושן : המלון החדש בשמונה כרכים ، הוצאת קרית – ספר ، בע"מ ، ירושלים ، כרך שני : ה – ט ، ١٩٨٣ ، עמ' ٦٥٨ .

[٣] יהודה גור : מלון עברי ، הוצאת דביר ، תל אביב ، הדפסה י " א : תשכ " ו ، עמ' ٢٣٠ .

[٤] دافيد سجيف : قاموس عبري – عربي للغة العبرية المعاصرة ، دار شوكن للنشر ، أورشليم و تل أبيب ، صـ ٤٨٤ .

مضامينها إلى علم الاجتماع ، علاوة على عوامل أخرى تتفاعل مع الهوية كاللغة و الأيدولوجيات ، و التراث ، و الدين " [1] و يبدو لنا مفهوم الهوية إشكاليا ، و سبب إشكالية هذا المفهوم هو أنه "مفهوم متحرك ، يشتبك فيه التجريد النظري بالممارسة التاريخية . يشكل منطوق هذا المفهوم توجها اجتماعيا و / أو سياسيا و / أو ثقافيا من جماعة أو مجتمع ، يؤمن بثوابت عامة في هويته ، و يسعى إلى نشرها ، و زيادة تأثيرها ، فإذا ما تناولناه من جانبه الاصطلاحي ، فنجده – على المستوى التنظيري – مصطلحا فضفاضا ، يملك قدرة الإشارة المتعددة إلى أكثر من مصدر من مصادر الانتماء"[2].

و يرى " إدوارد سعيد " في كتابه " خارج المكان " أن الهوية تتكون من " تيارات و حركات ، لا من عناصر ثابتة أو جامدة ، ما يعني أنها نتاج للعالم الموضوعي ، و للتحول و البناء في ضوء جدل الماهية الفردية و المتحركة في العالم الخارجي"[3].

فمفهوم الهوية " متقلب تتنازعه مباحث معرفية متعددة ، و مناهج مختلفة ، و تناولات تتراوح بين التوصيف العلمي لسياق وجوده التاريخي و النسبي ، و التوظيف السياسي الموجه للمفهوم بوصفه أداة في يد الدولة تضفي عليه صفة الثبات عبر عملية مستمرة من التطبيع الاجتماعي ، مختزلة إياه إلى عناصر توظفها من أجل أهداف أيديولوجية . " [4]

و بالفعل ، يعد مفهوم الهوية في تطور و تغير مستمرين ، فالفرد يوجد في مجتمع ما أولا ، ثم يكتسب بعد ذلك هويته ، بمعنى أن الهوية ليست معطى مقدسا و ثابتا و نهائيا ، و إنما هي معطى تاريخي في حالة حركة دائمة . و لذلك فهو ، أي مفهوم الهوية ، عرضة للمراجعة و التعديل وفقا لظروف المجتمع . "إن الهـُوية مفهوم ذو دلالة لغوية ، و فلسفية ، و اجتماعية ، و ثقافية . و لفظ "هـُوية" مشتق من الأصل اللاتيني

---

[1] محمد محمود البشتاوي : مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين ، رام الله ، ٢٠٠٨ . http://www.ajras.org-22-11-2008

[2] د/علاء عبد الهادي: عالم الفكر، مجلة دورية محكمة، العدد١ المجلد ٣٦، يوليو- سبتمبر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ٢٠٠٧ ، صـ ٢٨٠ .

[3] رسول محمد رسول : بين التاريخ و السياسة و الهوية المثقف و المنفى : إدوارد سعيد أنموذجا ، فصول . مجلة النقد الأدبي ، العدد ٦٤ – صيف ٢٠٠٤ ، فصلية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب . صـ ١٥٧ .

[4] د / علاء عبد الهادي : مرجع سابق ، صـ ٢٧٥ .

(Sameness) و يعني (الشيء نفسه) ، بما يجعله مبنيًا لما يمكن أن يكون عليه شيء آخر و يميزه عنه . كما يتضمن مفهوم الهُوية الإحساس بالانتماء القومي ، و الديني ، و الإثني"[1].

أيضا ، فالهوية هي " مجموع السمات الروحية و الفكرية و العاطفية الخاصة التي تميز مجتمعا بعينه و طرائق الحياة و نظم القيم و التقاليد و المعتقدات و طرائق الإنتاج الاقتصادي و الحقوق ، و هي الوعي المتطور الإنساني و الإنجاز الرائع"[2]. وهناك بعض علماء النفس يستخدمون مصطلح " الهوية " من خلال " إعطائه معنى واسعا بعض الشيء ، دون تحديده تحديدا دقيقا . بينما نجد أن دانيال ميللر و إريك إريكسون يتناولان الهوية بشكل أكثر تحديدا . إن ميللر يتناول الهوية باعتبارها أنماط السمات التي يمكن ملاحظتها أو استنتاجها ، و التي تميز شخصا في نظر نفسه و في نظر الآخرين . أما إريكسون ، الذي يعترف بصعوبة تعريف الهوية ، بالرغم من أبحاثه العميقة فيها ، فإنه يحدد في كتابه " الطفولة و المجتمع " أن هوية الأنا تتطور من الامتزاج التدريجي لكل الهويات"[3]. وتحتل الهوية " المرتبة الرئيسية في لائحة مطالب الشعوب و الجماعات في مجتمعاتنا المعاصرة ، إذ لا شيء يغني الإنسان الفرد – لا من حيث نسبة الحرية التي يتمتع بها و لا من حيث مستواه الثقافي أو المادي و لا من حيث مستوى الأمن و السلام الذي يعيش في ظله – عن هاجس السعي إلى تحقيق وجوده الجماعي ، هذا الهاجس الذي يتولد من انتمائه إلى وحدة كلية تشتمل عليه و تحتويه"[4].

و من الممكن أن نقول ، اعتمادا على ما سبق ، إن مفهوم الهوية هو مفهوم دائم الحركة ، لأنه يتكون من عناصر متغيرة ترتبط في تغيرها بالظروف التي يواجهها الفرد ، كذلك يمكن القول إن الهوية تتلخص في

---

[1] جون جوزيف : اللغة و الهوية . قومية – إثنية – دينية ، ترجمة : د / عبد النور خراقي ، عالم المعرفة ، ٣٤٢ ، أغسطس ٢٠٠٧ ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت صـ ٧، ٨ .

[2] يوسف مكي : صحيفة الوطن ، الأربعاء ٣٠ يوليو ٢٠٠٣ – العدد ١٠٣٤ .

[3] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت ، ٢٤٤ ، شهرية ، ربيع الأول ١٤١٨ هـ - أغسطس ١٩٩٧ م . صـ ٨ .

[4] د / أدونيس العكرة : البحث عن الهوية و العنف ، الفكر العربي المعاصر ، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارية ، مجلة فكرية مستقلة تصدر شهريا عن مركز الإنماء القومي ، بيروت ، العدد ١٧ ، ديسمبر ١٩٨١ ، يناير ١٩٨٢ ، صـ ٩١ .

مجموعة الانتماءات التي يحويها الفرد فهذه الانتماءات هي التي تشكل هُويته ، " فالهوية ليست مجرد اتفاق بين مجموعة من البشر في اللغة أو الدين أو الثقافة أو الأصل أو وجودهم المشترك على أرض واحدة ، و لا لأنهم يعيشون حياتهم المشتركة على هذه الأسس ، أو حتى على شعورهم بهذه الروابط المشتركة ، و لكن الإحساس بالانتماء يجب أن يرعى ، و أن ينمو حتى يترسخ بوصفه إحساسا جماعيا بالانتماء و الهوية . و تلعب المواقف المشتركة و الكفاح المشترك و معارك النضال دورًا هامًا في تغذية و ترسيخ شعور الانتماء و الولاء"[1].

هذا ، و يُعرف الناقد الإسرائيلي " יוסף אורן " " يوسف أورين " الهـُوية فيقول: "إن الهـُوية هي الشفرة التي وفقًا لها يميز الفرد نفسه في ارتباطه بالمجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، والتي وفقا لها (الهـُوية) يميزه الآخرون بصفته منتميًا إلى المجموعة نفسها"[2]. فعلى الرغم من أن "الإنسان مهما كان لونه أو عرقه أو عقيدته أو جنسيته ، يتساوى تساويـًا كاملاً و مطلقًا في الحقوق و الواجبات مع أخيه الإنسان ، أينما وُجد على سطح الأرض"[3]، إلا أن كل مجموعة بشرية تختلف عن مجموعة بشرية أخرى ، من خلال هويتها . كذلك ، فكل فرد داخل المجموعة البشرية نفسها يختلف عن الفرد الآخر ، من خلال هويته.

"فلكل إنسان هوية هي عبارة عن محصلة انتماءاته التي يشترك فيها مع أفراد المجموعة البشرية التي هو أحدها ، و في الوقت نفسه يتميز من خلالها عنهم. و الهوية هي السمة التي تميز أي مجموعة من البشر عن أي مجموعة بشرية أخرى سواء أكانت شعبـًا أم أمة"[4]. وتتجلى الهوية كذلك من خلال " عوامل خارجية شائعة مثل : الإشارات و الألحان ، و العادات ، التي تنصب قيمتها في كونها عناصر معلنة مقابل الجماعات الأخرى ، أيضا ، فإن هذه العناصر – هي ما يميز ذوي الهوية المشتركة عن سائر الهويات الأخرى"[5].

---

[1] د / حسين كامل بهاء الدين : الوطنية في عالم بلا هوية . تحديات العولمة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ ، صـ ٨٩ .

[2] יוסף אורן : העט כשופר פוליטי . עשר מסות על הרומאן הפוליטי ו על הרומאן האידיאי בסיפורת הישראלית ، הוצאת " יחד " ، ١٩٩٢ ، עמ׳ ٨٤ .

[3] شبكة النبأ المعلوماتية : مرجع سابق ، صـ ١٢ . www.annabaa.org

[4] شبكة النبأ المعلوماتية : المرجع السابق نفسه ، صـ ١٤ .

[5] יוסף אורן : שם، עמ׳٨٤ .

هذا و ترتبط الهوية " بالمؤثرات الخارجية و بالتداول الدولي للأفكار و الثقافات والحضارات، كما يرتبط بالصراع على السلطة داخل كل مجتمع وهي الصراعات التي تشحذها هي نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة المؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات واختلال التوازنات على مستوى المناطق الجغرافية الكبيرة، ومن بعدها المنافسات بين القوى الإقليمية والدولة"[1]. "فهناك مجموعة هائلة من التصنيفات التي أنتمي إليها في الوقت نفسه فبإمكاني أن أكون ، في وقت واحد ، آسيويًا ، ومواطنًا هنديًا، وبنغاليًا من أصل بنجلاديش، وأحد سكان أمريكا أو بريطانيا، وباحثًا اقتصاديًا، ومشتغلاً بالفلسفة، ومؤلفًا، ومتحدثًا بالسنسكريتية، ومعتقداً في العلمانية والديمقراطية، ورجلاً، ومن أنصار الحركة النسوية ومنتهجًا أسلوب حياة غير دينية، وذي جذور اجتماعية هندوسية، وغير معتقد فيما بعد الحياة. و هذه مجرد عينة صغيرة من التصنيفات المتعددة التي يمكن أن أنتمي إليها في الوقت نفسه. وهناك بالطبع أنواع أخرى لا حصر لها من التصنيفات الانتمائية أيضا ، و التي يمكن ، وفقًا للظروف ، أن تحركني و تغريني بالمشاركة فيها"[2].

إذن فهناك أشكال عديدة للانتماء ، و لكن الهوية هي الانتماء الرئيسي الوحيد الذي يستمر في كل الظروف و الذي يحوي داخله سائر تلك الأشكال التي يمكن أن تتغير و تختلف ، أو قد تزول باختلاف الظروف المحيطة بالفرد ، و لكن يبقى الانتماء الرئيسي ثابتًا . فمن خلال الهوية يشعر الفرد بأنه " ليس مجرد فرد نكرة ، و إنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات و المكونات و الأهداف ، و ينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير و الرموز و الصور"[3].

"فالهوية ليست شيئًا إجماليًا، وإنما شيء له عناصر ومقومات، وهي إحساس بكيانات تتصاعد من الأسرة إلى الإنسانية، وبالعكس في أحوال معينة. فالإنسان ينتمي بحكم كونه عضوًا في مجتمع إلى أشياء

---

[1] جاد الكريم الجباعي : حرية الآخر – نحو رؤية ديمقراطية للمسألة القومية ، دار حوران للدراسات و الترجمة و الطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا – دمشق ، سلسلة دراسات معاصرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، صـ ٢٧ .

[2] أمارتيا صن : الهوية و العنف وهم المصير الحتمي ، ترجمة سحر توفيق ، عالم المعرفة ، العدد ٣٥٢ ، يونيو ٢٠٠٨ ، صـ ٣٤ .

[3] بشير خلف : سؤال الهوية و صدمة العولمة ، مقال متاح على الموقع الالكتروني www.difaf.net.

عديدة، هي مكونات شبكة العلاقات التي يدخل فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر... وهو قد لا يشعر بالولاء تجاه كل هذه الانتماءات، أو لنقل على الأقل إنه قد لا يكون هناك اتساق بين درجة ولائه لكل انتماء من هذه الانتماءات"[١].

وقد تكون الهوية "انتماء إلى جنسية وأحيانا إلى قومية وغالبًا إلى كليهما معًا. وتكون الهوية أحيانا انتماء إلى دين أو طائفة أو عقيدة أو إلى وطن أو أرض أو طبقة. ولكن في جميع الأحوال لا تكون الهوية عنصرًا كماليا يتمتع به الإنسان في حال توفره، بل هي دائما منطلق لأفعاله وهدف لها"[٢]. من هنا ربما يمكن أن نجمل القول في الهوية في كونها: انتماء قد يرتبط بوطن أو دين أو طبقة أو قومية أو مجموعة ما، وهذا الانتماء الذي يكتسبه الفرد يلزمه بقبول ثقافة ومعايير وأوامر ونواهي هذا الوطن أو الدين أو الطبقة أو القومية أو المجموعة، وفي مقابل هذا الالتزام من الفرد يعترف الوطن أو الدين ... الخ، بهذا الفرد بصفته عضوًا فيه، ونتيجة لذلك يمنح هويته ونتيجة لذلك، أيضا ، يتم تمييز هذا الفرد عن سائر البشر ، كذلك ينتمي هذا الفرد إلى مجموعة من الانتماءات الشخصية ويشكل من خلالها هوية خاصة به تميزه، بدورها، عن سائر الجماعة التي يشترك مع أفرادها في انتماءاته الأخرى .

من هنا يتضح أن مفهوم الهوية " ليس دالا لغويا بحتا ، بل هو دال فكري وتجريدي بامتياز ، لذلك فإن مداه الدلالي ، لا يُدرك إدراكًا عينيًا مباشرًا عبر التقابل بين بنية الدال و بنية المدلول أو الصورة السمعية والصورة الذهنية ، بل هو مفهوم يدرك أساسا من خلال آلية التمثل الذهني الذي يتطلب درجة معينة من الكفاءة الإدراكية التجريدية"[٣]. والواقع أن الهوية هي أهم شيء بالنسبة للفرد والجماعة، وفي حالة انعدام شعور الفرد بهويته، نتيجة عوامل داخلية أو خارجية "يتولد لديه ما يمكن أن نسميه بأزمة الهوية التي تفرز بدورها أزمة وعي تؤدي إلى ضياع الهوية نهائيًا، فينتهي بذلك وجوده"[٤].

---

[١] مجموعة باحثين : مرجع سابق ، صـ ٦٥٤ .
[٢] د / أدونيس العكره : مرجع سابق ، صـ ٩٢ .
[٣] أ . أراق سعيد : عالم الفكر المجلد ٣٦ ، إبريل يونيو ، ٢٠٠٨ ، صـ ٢١٩ .
[٤] محمد أزرقي بركان : التحول هل هو بناء الهوية أم تشويه لها ؟ مجلة فكر و نقد ، عدد ١٢ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، صـ ٥٦ .

ففاقد الهوية سيتحول إلى عالة معرفية ووجودية، ومن ثم "فالتضحية بالهوية من أجل الوجود والاستمرار هو أمر باطل؛ حيث إن الهوية والوجود متلازمان؛ فالانتقال من موقع "الذات" إلى موقع "الآخر" لا يتم إلا بالتضحية بالوجود ، و من هنا فالهوية هي قوة الممانعة ضد قوى الاستلاب من الآخر ، و الواجب أن تقوم العلاقة بين الهويات على أساس من التكافؤ؛ ولذا كان طبيعيًا أن تستفز الهوية كل إمكانياتها عند التحدي والمواجهة"[١].

- أنواع الهوية :

" يشير مفهوم الهُوية في الأصل إلى الهُوية الفردية، ويعني إدراك الفرد نفسيًا لذاته ، و لكن هذا المفهوم أخذ يتسع تدريجيًا داخل العلوم الاجتماعية ، بحيث أصبح يستخدم للتعبير عن الهُوية الاجتماعية ، و الهُوية الثقافية ، و الهُوية العرقية وهي مصطلحات تشير إلى توحد الذات مع وضع اجتماعي معين، أو مع تراث ثقافي معين، أو مع جماعة سلالية"[٢].

و مع اتساع مفهوم الهوية ظهرت لدينا أشكال عديدة من الهويات فنهاك " الهوية الفردية (الشخصية) والهوية الأسرية والهوية القومية والهوية الدينية، والهوية الاجتماعية، والهوية الثقافية، والهوية الحضارية والهوية الوطنية"[٣]. وفيما يلي سيحاول الباحث أن يلقي الضوء على بعض أشكال الهوية :

أ – الهوية الوطنية :

إن الهوية الوطنية في أبسط معانيها هي الانتماء إلى أرض ما تعني الوطن وفقا للتعريفات التاريخية القديمة و الحديثة . و تظهر هذه الهوية من خلال الالتزام بمجموعة من القيم و الأخلاق ، يجب أن تنعكس أفعالا بما تعنيه من استقرار في الوطن و الدفاع عنه والتقيد بنظمه و احترام قوانينه .

والواقع أن معايير الهوية والانتماء كانت " مرتبطة بكيانات أقل على مستوى قرية أو منطقة أو مقاطعة و لم يحدث إلا في القرن الثامن عشر في أوروبا بالذات أن بدأت الوطنية كمفهوم معاصر في الظهور ، مرتبطة في الأصل بالملك أو الإمبراطور، ثم بدأ المفهوم السياسي

---

[١] مصطفى عاشور : من نحن ؟ سؤال الهوى و الهوية . مقال على الموقع الالكتروني : http://www.islam0nline.net\id=1178724139525

[٢] مجموعة باحثين : مرجع سابق ، صـ ٦٤٩ .

[٣] محمد رضا شرفي ، الشباب و أزمة الهوية ، ترجمة زهراء يكانه ، الطبعة الأولى ، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ، ٢٠٠٣ ، صـ ٥ .

والاقتصادي في تشكيل أبعاد الوطنية، وفي القرن التاسع عشر، مع اتساع حجم التجارة العالمية ، أخذ البعد الاقتصادي جانبا هاما من مفهوم الهوية الوطنية ، و ارتبط إلى حد كبير بالمصالح الاقتصادية للدولة أو الأمة"[1].

ويجب أن تتوافر في هذه الهوية عدة مظاهر أساسية حتى تصير بالفعل هوية وطنية حقيقية ، كاملة غير منقوصة . فيجب أن تكون الهوية " منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا جوهريا ومبدأ قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق و الواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية ، أيضا يجب أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب بوصفه كلا غير قابل للتجزئة . بمعنى أنها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها. وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيرًا عن موقف سياسي ضيق كذلك أن تكون الهوية عامل توحيد و تقوية و تفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد...وأساسا راسخا لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى"[2]

و الواقع أن النزعة القومية التي كانت سائدة في أوربا ، منذ القرن التاسع عشر و انتقلت منها إلى العالم العربي ، شهدت تراجعا شديدا ، خاصة بالنسبة للدول العربية حيث عجز الفكر القومي العربي عن التقدم خطوات ملموسة صوب الوحدة و التكامل ، وتشكيل جبهة عربية موحدة تعمل على حماية جميع الدول العربية ، الأمر الذي يفسر تنامي الهوية الوطنية بين الدول العربية ، حيث " صار من المشروع و المبرر لكل مجتمع عربي أن يحرر نفسه من أعباء الالتزامات القومية طالما لا تساعد على معالجة أزمته الداخلية ، بل ربما تفاقمها ، و كذلك لم يعد من السائغ حرمان أي بلد ، مهما كان صغيرا و محدود الإمكانيات ، من حقه في السيطرة على أوضاعه الخاصة و إدارة شؤونه الداخلية بذريعة أولوية

---

[1] د / حسين كامل بهاء الدين : مرجع سابق ، صـ ٩٠ .

[2] باقر جاسم محمد : مفهوم الهوية الوطنية : محاولة في التعريف الوظيفي ، الحوار المتمدن ، العدد ١٥٤٤ ، ٨-٥-٢٠٠٦ ، مقال على الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org\aid=64154

الالتزام القومي و الذي بفضله تحول أكثر من بلد ضعيف إلى ريشة في مهب الريح تتضاربها مصالح الأقوى"[1].

وإذا طبقنا ذلك على الحالة الفلسطينية، سنجدها قد قامت، شأنها شأن غيرها، برفع راية الهوية الوطنية الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة دعوة إقليمية للانفصال عن المحيط العربي والإسلامي، وإنما هي دعوة لترتيب الأولويات في العمل السياسي، وإنقاذ الهوية الفلسطينية من ضياع تسير إليه بسبب تغيرات دولية وإقليمية وفلسطينية داخلية متسارعة، "فبين الهوية الوطنية والنضال القومي حلقة ترابط يجب التنبه لها والتعامل معها بمنتهى الدقة والوضوح على قاعدة الشراكة الندية و تكامل المصالح، فاعتبار الوطنية أولا، ليس خطأ أو ضررا، طالما ثمة ثان لهو هو البعد القومي، ومن هنا فالوطنية لا تعني أبدا التخلي عن الهوية القومية أو تذويبها"[2].

ب – الهوية الاجتماعية :

تقوم الهوية الاجتماعية على علاقة الفرد بالمجتمع المحيط به ، كما تعتمد تلك الهوية على إدراك الفرد لنفسه و لمجتمعه و معرفة موقعه في هذا المجتمع ، وما يستطيع تقديمه له ، حتى يصير عضوا فعالا في الجماعة الاجتماعية ، كذلك تعد هذه الهوية مصدرا متجددا للقيم و المعايير الاجتماعية بالنسبة للفرد المرتبط بها و بهذا فهي - أي الهوية الاجتماعية - تكون الهوية المهيأة للعمل على تحديد سلوكه الإنساني داخل المجتمع وخارجه. وتعد الهوية الاجتماعية مزيجا من "المكونات الدافعية والمعرفية يتكون من بناء ثلاثي الأبعاد، ففي البعد الأول تتجمع البيئة الاجتماعية على هيئة فئات اجتماعية مميزة على سبيل المثال: / فئة الرجال مقابل النساء / و ضمن هذا التصنيف يكون الفرد والفئة التي ينتمي إليها متماثلين، إذ تضع هذه الفئة الفرد في منزلة معينة، في حين أن البعد الثاني تحدد فيه الانتماءات الاجتماعية هوية الفرد الاجتماعية بوصفها جزءا من مفهوم الذات ، فيكون تقدير الفرد لذاته منطلقا من هوية الجماعة ، أما البعد الثالث

---

[1] أكرم البنى : الهوية الوطنية و البعد القومي ، مقال على الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net\16-10-2006.

[2] أكرم البنى : المرجع السابق نفسه .

ففيه تظهر الهوية الاجتماعية من خلال العلاقة مع الجماعة والتفاعل مع الجماعات الأخرى"[1].

و الواقع ، أن الهوية الاجتماعية بالنسبة للفرد "من شأنها أن توفر له مناخا عقلانيا يجد فيه معنى لأفعاله و تصرفاته و مصنوعاته و أفكاره . هذا يعني أن من طبيعة هذه المسألة أن تكون مصدرا للقيم العقلانية والأخلاقية والسياسية. وبكلمة، إنها مصدر لجميع القيم الاجتماعية والإنسانية على السواء"[2].

وتقوم الهوية الاجتماعية على علاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه و ضمن هذه العلاقة " تجد الذات نفسها مشدودة إلى إطار يتجاوزها و يملي عليها جانبا معينا من تمثلاتها و سلوكها و ثقافتها و وضعها في الحياة و موقعها في الوجود"[3]. فتنمو الهوية الاجتماعية وتتطور "ضمن تاريخ الفرد وخبراته الشخصية مع الآخرين والمعلومات التي يتعرض لها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الوسائط الاجتماعية والتربوية، والتي تتضمن أهدافها تكوين الهوية وتعزيزها لدى الفرد في إطار المنظومة الثقافية للمجتمع بما توفره من تدريبات أساسية لضبط السلوك وتعديل الأفكار والاتجاهات وملاءمتها للمعايير الناظمة لحياة الجماعة وأساليب إشباع الحاجات وفق التحديدات المتعلقة باللغة والتراث والعادات والمعاني الاجتماعية للسلوك المرتبط بتلك المعايير و بالأدوار التي يشغلها الفرد في التنظيم الثقافي"[4]. فالإحساس بالهوية يكتسبه الفرد من نموه النفسي والاجتماعي، حيث تعد العلاقات بين الفرد والجماعة علاقة الجزء بالكل وعلى ذلك يعكس الفرد طبيعة الجماعة من خلال إحساسه بالانتماء إليها ذلك الإحساس الذي يقوم بدور حيوي في تحديد حوافز الفرد واتجاهاته وردود أفعاله .

جـ – الهُوية الثقافية :

---

[1] د / أحمد زايد :
http://ouruba.alwehda.gov.sy\fileName=6226729282006062507595
7.

[2] د / أدونيس العكرة : مرجع سابق ، صـ ٩٣ .

[3] أ / أراق سعيد : مرجع سابق ، صـ ٢٢٧ .

[4] د / فريال حمود : المتغيرات الفاعلة في تكوين الهوية لدى الطفل العربي – سورية أنموذجا ، جامعة دمشق ، مقال على الموقع الالكتروني
http://thawra.alwehda.gov.sy\fileName=9164556.17-04-2009.:

رغم وجود تلك الأنواع من الهويات، ورغم كونها، ولاشك، مختلفة، إلا أن هناك خيطا واحدا يجمعها، أو على الأقل يجعلها مشتركة بعضها مع البعض. هذا الخيط هو الثقافة التي تؤثر، بالفعل، في سلوك الفرد والأسرة والمجتمع، فلأي هوية وجهها الثقافي، لذا "لا يمكن الحديث عن هوية مفرغة من المضمون الثقافي بمعناه المعرفي. وعلى غرار اللغة، تعد الثقافة أحد أكبر العوامل التي تدفع الفرد إلى اكتساب هذه الهوية أو تلك"[١]، "فخلفيتنا الثقافية لها تأثير هائل ورئيسي في سلوكياتنا وتفكيرنا. كذلك نوع الحياة التي نعيشها لابد أن يكون متأثرًا بخلفيتنا الثقافية. ويمكن أن تؤثر الخلفية الثقافية، أيضًا، في إحساسنا بالهُوية وإدراكنا للانتماء إلى جماعات نرى أنفسنا أعضاء فيها" [٢]

فالثقافة هي بناء العقل البشري وتجهيزه كي يستطيع مواجهة الحياة ومتطلباتها اليومية، وبقدر ثقافة كل إنسان ينجح في مواجهة أمور حياته، ووفقا لثقافة الفرد يتحدد سلوكه الإنساني.

والثقافة هي "فلسفة الجماعة ونظرتها إلى الوجود من حولها، فهي مجمل العقائد والقناعات المطلقة التي تؤمن بها جماعة ما، والتي تمنح (المعنى) للأشياء (المحايدة في الأصل) من حولها، وما ينبثق عن ذلك من سلوك وعلاقات ومعرفة"[٣]، أيضا فالثقافة تعني "مجموعة من ملامح مميزة ، مادية و فكرية وروحية، تميز مجتمعا أو مجموعة اجتماعية، وتسمح لأي متحد بأن يتعرف ذاته و يتعرف إليه غيره . و ما يحدد الثقافة هنا هو خصوصية القيم الاجتماعية و الأخلاقية أو الاقتصادية ، و ليس مدى تطورها أو فاعليتها . " [٤]

"فهويتك بكل بساطة هي ماهيتك. وإذا سألك شخص ما: (من أنت؟) فسينتظر منك أن تذكر اسمك ردًا على سؤاله. وتقوم بهذا على نحو مباشر لا لبس فيه ولا مراء"[٥]، ولكن "لو سألت مثقف السؤال نفسه لدخل معك في دهاليز التاريخ والسياسة والاجتماع وعلم النفس، والتحليل النفسي والضمير الجمعي وفلسفة التاريخ، وغير ذلك"[٦].

---

[١] أ / أراق سعيد : مرجع سابق ، صـ ٢٣٢ .
[٢] أمارتيا صن : مرجع سابق ، صـ ١١٧ .
[٣] مجموعة باحثين : مرجع سابق ، صـ ٢٧٣ .
[٤] د / برهان غليون : مرجع سابق ، صـ ١٧ .
[٥] جون جوزيف : مرجع سابق ، صـ ١٧ .
[٦] مجموعة باحثين : مرجع سابق ، صـ ٢٧١ .

من هنا نستنتج أن الإنسان العادي البسيط يقدم إجابة بسيطة عند سؤاله عن ماهيته ، أمّا المثقف فيتعامل مع هذا السؤال ليس على المستوى البسيط ، بل على مستوى البحث العلمي ، فتكون إجابته متعلقة بثقافته و رؤيته لواقعه و ماضيه و تجدر الإشارة هنا إلى المثقف اليوم و دوره ، ففي ظل العولمة يكتسب المثقف أهمية خاصة فهو مطالب بالحفاظ على الهوية و التراث في عالم يتجه نحو المادة فقط و يغفل ما دونها ، كذلك فالمثقف مطالب بحماية الذات و الوطن و القيم العليا من الغزو الثقافي للآخر القوي الذي يقوم بشن الهجمة تلو الأخرى على الضعيف كي يبتلع ثقافته ونتيجة لذلك يمكنه التحكم فيه بسهولة.

ولا يمكن الحديث عن الهُوية الثقافية دون الإشارة إلى اللغة، حيث تعد اللغة "من أهم مظاهر الهُوية الثقافية من حيث هي وسيلة للتخاطب والتفاهم البشري في المجتمع ووعاء الثقافة وضرورة الاجتماع الإنساني الداخل فيه العقل والنفس، فهي أهم أدوات العملية الاجتماعية وأدوات صناعة الإنسان، والواسطة التي تجعل من الأمة (مجتمعًا متخيلاً) يربط الفرد في وقت وحيز اجتماعي معين مع أبناء أمته ممن لم يرهم أو يقابلهم"[1].

من هنا ، فالهوية الثقافية لأي شعب هي "القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات الهامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات"[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن "الثقافة التي يجري الانتساب إليها و التشبع بها تتكون هي نفسها من استعارات ولا توجد إلا من خلال علاقتها مع الآخرين، وهي علاقة ليست نزاعية بالضرورة و إن كانت كذلك في بعض الأحيان . فإنتاج الهويات ، أي إنتاج الثقافات يعكس أيضا العلاقة مع الآخرين ، كما يعكس العلاقة مع الذات"[3].

ويمكن أن ندرك أن الثقافة ليست التماثل مع مجموعة أمور وإنما هي عمل على دمج تلك الأمور قديمها وحديثها، من خلال التعامل مع الآخر فالثقافة لغة وتراث وسلوك واتجاهات تنتقل إلى الأجيال أي إنها

---

[1] http://www.isslah.net\news=10-08-2007.p.2.

[2] عباس الطائي : مرجع سابق ، www.ahwazstudies.org

[3] جان فرانسوا بايار : أوهام الهوية ، ترجمة : حليم طوسون ، دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة و التعاون العلمي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، صـ ٨٨ ، ٨٩ .

عملية بناء متواصل للإنسان على مدى حياته و هذه الثقافة هي التي تنعكس من خلالها ، علاقة الفرد بنفسه و علاقته بالجماعة المحيطة به .

د – الهُوية الفردية (الشخصية):

عندما يعي الفرد أهمية ذاته ويعرف جيدا القيمة الحقيقية لها سيدرك على الفور أن الوسيلة المثلى للحفاظ على هويته الذاتية أن ينأى بنفسه عن المجتمعات الشمولية التي تعمل على تشكيل الأفراد في قوالبها المتطابقة لتطمس معالمهم وتعمل على إذابة هويتهم الفردية .

والواقع أنه "يوجد مظهران أساسيان لهوية شخص ما: أولهما اسمه الذي يميزه عن غيره من الناس، وثانيهما ذاك الشيء غير الملموس والأكثر تعقيدًا وعمقًا الذي يشكل في الحقيقة، ماهية المرء، والذي لا نملك كلمة دقيقة تصفه. فالروح بالنسبة للعديد من الناس، مثقلة بدلالات دينية تصرف الانتباه عن معناها الجوهري. أمّا الأنا(الذات أو الشعور)، فهي مثقلة بشحنة فرويدية، والذات الباطنية لها عابقة بعلم النفس التشعبي الذي ظهر أخيراً فالهُوية الشخصية نفسها يعتريها التباس بين اسم المرء ، الذي يؤدي وظيفة " إشارية " ، deictic function ، في تعريف فرد ما، واسم شيء آخر قد نحسب أنه معنى لاسم المرء، الذي يؤدي الوظيفة "الدلالية" التي تخبرنا بماهية هذا الفرد حقا"[1].

والواقع أن الفرد "يتشبث باسمه الشخصي وكأنه من اختاره وانتقاه كما يعده العلاقة الحقيقية لهويته، بينما هو ليس سوى اسم مختار، هيأته الجماعة لحمل اسم آخر مضمر هو اسم الأسرة والجماعة...إنه هوية ظاهرة مقارنة مع الهوية المضمرة التي تؤسسه، وتخترقه لدرجة تتحقق معها المطابقة الكاملة وينبعث وهم الهوية بسبب هذه المطابقة التي تحقق تداخل الاسم المعلن \ الهوية المعلنة مع الهوية المضمرة، وتوفر تلاحم الروابط بين الفرد والجماعة جاعلة بذلك منطق الدفاع المشترك والمتبادل بين الفرد والجماعة، عن الهوية الجمعية، المنغلقة والتامة، قاعدة يحرم اختراقها"[2].

---

[1] جون جوزيف : مرجع سابق ، صـ ١٨ .

[2] نور الدين الزاهي : الهوية بين المضمر و الواحد ، الفكر العربي المعاصر ، مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الإنماء القومي ، بيروت – باريس ، العدد ٩٨ – ٩٩ ، ١٩٩٢ ، صـ ٢٥ ، ٢٦ .

و يتضح أن المظهر الأول للهُوية الفردية (الشخصية) لشخص ما هو اسمه المميز لـه عن غيره والذي وظيفته الإشارة إلى هذا الشخص ، حيث تعد العلاقة بين الاسم والهوية نوعا من الميثاق الرمزي بين الفرد والمجتمع فمن خلال الاسم يؤكد الفرد وجوده في المجتمع وفي الوقت نفسه يتعامل المجتمع مع الفرد بوصفه فردا مختلفا عن الآخرين في احتياجاته ومشاعره . أما المظهر الثاني وهو الشيء الكامن في نفس هذا الشخص الذي يحدد ماهيته حقًا، فلم يُصطلح على تسميته بعد، ولكنه مع ذلك واضح الملامح "فهناك أساليب عديدة لبلورة الهُوية الشخصية، مثل معرفة الذات وقدرتها ومواهبها الكامنة، كذلك معرفة الاحتياجات النفسية الأساسية ونقاط الضعف والقوة، أيضا هناك مسألة الغاية من الحياة وهي مسألة أساسية في تكوين وبلورة الهُوية الفردية (الشخصية)"[1].

فمن خلال المعرفة العلمية و معرفة النفس يقوم الفرد بدمج ثقافته و معاييره الاجتماعية التي تشبع بها مع قدراته التي يتميز بها عن غيره ليحصل على مجموعة من القيم تكون خاصة به وحده دون غيره من الأفراد ، تلك القيم التي يكون قد اختارها بنفسه و بكل حرية ، لذا يعمل هذا لفرد على الدفاع عنها بوصفها ملكا له ، وبهذا الشكل تستقم له هوية فردية خاصة به يكون أساسها اسمه الشخصي الذي يعد المصدر الرئيسي لكل سلوكيات و أفعال هذا الفرد .

هـ - الهُوية القومية:

" تستعمل الهُوية الإثنية أحيانًا مرادفًا للهُوية القومية و كان من الشائع جدًا سابقًا استعمال الهُوية العرقية بالطريقة نفسها . و لكن من المفيد التأكيد على الفوارق التي غالبا ما تكرسها المصطلحات المختلفة ، حيث إن الهوية الإثنية : تركز على سلالة مشتركة ، و على إرث ثقافي مشترك سببته السلالة المشتركة ، أكثر من تركيزها على الحدود السياسية والاستقلال الذاتي ، الذي غالبًا ما يسوغ بحجج تتمحور حول الإرث الثقافي المشترك ، حيث العنصر الإثني مع ذلك متعدد بشكل لا يمكن تفاديه وبالنسبة للهوية العرقية ، فهي تعد الآن تصورًا عمليًا ، في الخطاب

[1] محمد رضا شرفي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ : ٤٢ ، ٥٠ : ٥٨ .

الأمريكي ، و التي تركز على السلالة المشتركة و الإرث الثقافي ، مثل الهُوية الإثنية"[1].

ولكي تتضح صورة الهوية القومية أكثر، لنضرب مثلا بتطبيقها على الحالة العربية ، حيث تركز الهوية القومية العربية على " العروبة متخذة منها منطلقا في تحديد الهوية القومية للشعوب التي تعيش في البلدان التي يصطلح عليها بالوطن العربي. وبذلك يصح القول إن هذه الهوية ترتبط بواقع مجزأ فعليا من جهة، وبتطورات سياسية اجتماعية قد تحصل أو قد لا تحصل ، في هذه المنطقة في المستقبل من جهة أخرى . بمعنى أنها هوية معرفة بواقع سياسي مجزأ لا يغري ، هو كون البلدان العربية مقسمة إلى أقطار . وهي معلقة على شروط مستقبلية غير محققة على أرض الواقع، مثل تحول هذه الكيانات القطرية إلى التعاون الحقيقي البناء و نضج الشروط الذاتية و الموضوعية المناسبة لتحول هذا التعاون المأمول إلى شكل من أشكال التوحيد للبلاد العربية"[2].

فالهوية القومية للشعوب تعتمد على وحدة هذه الشعوب تحت راية واحدة، ولكن هذا لا يعني أن الهوية القومية تنادي بالقضاء على نظيرتها الوطنية، بل تعني هذه الهوية تقدم القومية العامة على الوطنية الخاصة فقط دون محو الأخيرة. والواقع أن العالم العربي، بعد العديد من التجارب السياسية المريرة، يعد أبعد ما يكون عن حلم الوحدة ومرد ذلك، في الغالب إلى انصياع القيادات السياسية الداخلية للضغوط الخارجية الغربية التي تشكل الوحدة العربية أكثر العقبات خطورة بالنسبة لها.

<u>و- الهُوية الدينية :</u>

هي انتماء الشخص الديني وإيمانه بشرائعه واتباعه أحكامه وأوامره ونواهيه، حيث تستند هذه الهوية على الدين، ويرى بعض الإسلاميين أن "الأمة الإسلامية في غنى عن رحلة البحث عن هُويتها ما دام الإسلام قد حدد هُويتها وقدرها وهو وحده الذي يتوفر على نمط حياة شامل يقدم البديل المفتقد ، حيث تصبح الهُوية الإسلامية بمثابة حل للبشرية"[3]. وقد يقول قائل إن هذا الفريق من الإسلاميين يختزل الهوية في الدين ، أي أن ميلاد الهوية ارتبط بنزول الوحي أما ما سبقه ، فهو في

---

[1] جون جوزيف : مرجع سابق ، صـ ٢٢٠ .

[2] باقر جاسم محمد : مرجع سابق ، http://www.ahewar.org

[3] شبكة النبأ المعلوماتية : مرجع سابق ، www.annabaa.org

جب الجاهلية ، و هذا الاختزال من شأنه أن يجعل مفهوم الهوية ثابتا غير قابل للتطور أو الإضافة أو الحذف من خلال الفعل الاجتماعي .

أيضا هناك من يقول: "إن استخدام الهُويات الدينية باعتبارها المبدأ الرئيسي –أو الوحيد– لتصنيف أهل هذا العالم قد أدى إلى كثير من الفظاظة في التحليل الاجتماعي . لقد كان هناك بشكل خاص افتقاد كبير للفهم بسبب الفشل في التمييز بين: الانتماءات والولاءات المتعددة لدى الشخص الذي يتفق أنه مسلم، وشخصيته الإسلامية بشكل خاص. فالهُوية الإسلامية يمكن أن تكون واحدة من الهُويات التي يراها الشخص بوصفه هُوية مهمة (ربما أيضًا حاسمة)، ولكن من دون أن ينكر بذلك أن هناك هُويات أخرى ربما تكون مهمة أيضًا"[١].

والواقع أن مسألة استخدام الهوية الدينية باعتبارها المبدأ الوحيد في تصنيف البشر وما يؤدي إليه ذلك من "فظاظة في التحليل الاجتماعي" فإن هذه المسألة متغيرة تختلف باختلاف الدين المستخدم في هذه الهوية ، فمن المتفق عليه أن الدين "هو مجال التطبيقات الشعائرية والسلوكية والأخلاقية والوجودية المستندة إلى الإيمان الذي وقر في القلب، وهو شكل من أشكال الحياة، ونهج للسلوك. والاعتقاد الديني هو مسألة التزام بطريقة للحياة، وليس مجرد سلسلة من المعتقدات المحددة"[٢].

ويمكن القول إنه ليس معنى أن عددًا من الأفراد، وإن كان كبيرًا يشتركون معاً في هُويتهم الدينية أنهم متساوون في وجهة نظرهم السياسية أو تفكيرهم في المستقبل، أو آرائهم الاجتماعية . إنهم متساوون في جزء من هويتهم و هو الدين، ولكنهم مختلفون في باقي انتماءاتهم أو جزء منها. "فالأتراك و الأكراد مسلمون ، لكنهم مختلفون في اللغة فهل النزاع بينهم أقل دموية؟ والهوتو كما التوتسي هم من الكاثوليك، يتكلمون اللغة نفسها فهل منعهما ذلك من التذابح؟ والتشيكيون والسلوفاك كاثوليك أيضًا، فهل يسر ذلك العيش المشترك فيما بينهم"[٣].

من خلال هذا العرض الموجز ربما استطعنا أن نفهم دلالة مصطلح هُوية، كذلك أشكال تلك الهُوية. وتجدر الإشارة هناك إلى ما ذكره الناقد

---

[١] أمارتيا صن : مرجع سابق ، صـ ٧٠ ، ٧١ .
[٢] أ / أراق سعيد : مرجع سابق ، صـ ٢٣١ .
[٣] شبكة النبأ المعلوماتية : مرجع سابق ، www.annabaa.org

الإسرائيلي "يوسف أورين" عن خمس هُويات شكلت هُوية الإسرائيليين من أصل يهودي في المجتمع الإسرائيلي هي: الهُوية الكنعانية، والهُوية الصبارية، والهُوية الإسرائيلية، والهُوية الصهيونية، والهُوية اليهودية، حيث يقول:

" يمكن تقسيم الهُويات الخمس إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ويظهر فيها تقارب بين الهُويات الثلاث الأحدث (الكنعانية والصبارية والإسرائيلية)، حيث يبرز بينهم توجه الانفصال الثقافي عن التراث اليهودي وكذلك توجه الفوارق الاجتماعية عن يهود العالم، وأيضًا انفتاح سياسي أرحب لضم اليهود من غير مواطني إسرائيل إلى هُوية الإسرائيليين. وفي مقابلهم –يقصد الهُويات الثلاث– تظهر قرابة بين الهُويتين الأقدم (الصهيونية واليهودية) اللتين تمثلان المجموعة الثانية"[1].

وكما يظهر، فقد قسم "يوسف أورين" هُوية الإسرائيليين من أصل يهودي إلى خمس هُويات تتبع مجموعتين، المجموعة الأولى وهي أحدث من الثانية وتضم "الهُوية الكنعانية والهُوية الصبارية، والهُوية الإسرائيلية. والمجموعة الثانية وهي الأقدم وتضم "الهُوية الصهيونية والهُوية اليهودية. ويعتقد الباحث أن هذا التقسيم يقوم على النظرة اليهودية للهُوية ولا يقوم على المفهوم الاصطلاحي المتعارف عليه للهُوية. ويمكن بيان ذلك من العرض التالي:

- الهُوية الكنعانية :

وهي أولى الهُويات التي ذكرها "يوسف أورين" وهي تلك المنسوبة إلى الحركة الكنعانية، و"قد ظهرت الحركة الكنعانية إلى الوجود في حقبة الأربعينيات وغربت شمسها في بداية الخمسينيات، والتسمية التي اشتهرت بها هذه الحركة وهي الكنعانية والتي كانت في جوهرها تسمية تدل على الخزي والسخرية هي تسمية أطلقها عليها الشاعر العبري سليط اللسان والمنتمي لحزب (מפ"ם)*مابام، إبراهام شلونسكي"[2].

أما الاسم الحقيقي لهذه الحركة فهو (حركة العبريين الشبان) والتي جاء أول ظهور لها من خلال "كتيب نشر عام ١٩٤٣ تحت عنوان (رسالة

---

[1] יוסף אורן : זהויות בסיפורת הישראלית ، הוצאת " יחד " ، ١٩٩٤ ، ע "מ ١١ .

[2] אורי אבנרי : היתה בינינו אנטיפתיה הדדית .
http://www.haaretz.co.il\hasite\itemN=960721.07-03-2008
* اختصار لحزب מפלגת הפועלים המאוחדת حزب العمال المتحد ، و هو الحزب الصهيوني الاشتراكي ، و قد أقيم عام ١٩٤٨ .

إلى المقاتلين من أجل حرية إسرائيل) كتبه الشاعر (يوناثان راتوش). ووفقا لـ(راتوش) فإن الـ(عبري)هو الإنسان المولود في فلسطين، أما من جاء إلى فلسطين -حتى إن كان طفلا عمره عام واحد- فلا يمكن أن يكون عبريًا"[1].

ويتضح أن الكنعانية هي "حركة سياسية وفكرية نشأت في فلسطين في أربعينيات هذا القرن، ترى أن اليهود أو العبرانيين الذين خرجوا من مصر إلى فلسطين في عصر موسى ليسوا سوى كنعانيين، وأن الإسرائيليين الحاليين هم الكنعانيون الجدد"[2]. ويمكن تلخيص وجهة نظر الحركة الكنعانية فيما يلي: "كل من ليس من أبناء فلسطين لا يمكنه أن يكون عبريًا. وكل من أتى من الشتات اليهودي هو يهودي وليس عبريًا، ولا يمكنه أن يُعد إلا يهوديًا. واليهودي والعبري مختلفان"[3].

من هنا يصح قول إن الحركة الكنعانية ما هي إلا حركة سياسية، كانت تسعى في فترة ما إلى إقامة كيان عبري جديد ، يضم تحت رايته اليهود المولودين في فلسطين مع سائر الشعوب العربية الموجودة في المنطقة ، و هي بذلك - أي الحركة الكنعانية - ترى أن اليهود غير المولودين في فلسطين خارجون عن هذا الكيان و إن اشتركوا مع اليهود المولودين في فلسطين في الدين ، هذا و تعتمد الحركة الكنعانية على مبدأين أساسيين هما: "إنكار وجود شعب يهودي وإنكار وجود القومية العربية. فمن وجهة نظر الكنعانيين فإن اليهود مجرد طائفة دينية ، أما العرب فهم - في حقيقة الأمر- عبريون، غير أنهم أكرهوا على اعتناق الإسلام واللغة العربية، لذلك فإن دور الكنعانيين يتمثل في إعادة عشرات الملايين من أولئك العرب إلى رحاب الأمة العبرية"[4].

لذلك فالحركة الكنعانية لا ترقى لأن تكون هُوية ، فهي جزء من كُل، فهناك الهُوية السياسية وهي التي يمكن أن تندرج تحت رايتها هذه الحركة.

- الهُوية الصبارية :

---

[1] אורי אבנרי : היתה בינינו אנטיפתיה הדדית ، שם .

[2] د / زين العابدين محمود أبو خضرة : جبل يبحث عن هوية دراسة في قصة جبل المكبر للكاتب الإسرائيلي عاموس عوز ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، صـ ٩٠ .

[3] יצחק לאור : הכנעני האחרון . – http://www.haaretz.co.il.itemNo=05 03 - 2010

[4] אורי אבנרי : היתה בינינו אנטיפתיה הדדית ، שם .

وهي ثاني الهويات التي ذكرها "يوسف أورين" وهي منسوبة إلى الصباريم والصباريم " لفظ يُطلق على الإسرائيليين المولودين في فلسطين، وذلك لتمييزهم عن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من مناطق مختلفة من العالم"[١].

وتقوم الهُوية الصبارية على "البيوجرافيا الخاصة بمواليد البلاد: المدرسة العبرية، حركة الشباب الطلائعية، النشاط في الحركات السرية والمشاركة في حرب ١٩٤٨. وقد تغذت من الأجواء الطفولية لتلك الفترة: واقع الحي، واقع المدرسة الداخلية الزراعية ورحلات السير على الأقدام في أجواء البلاد مسترشدين بكتاب العهد القديم...وقد وصلت الصبارية إلى ذروة قوتها في النصف الثاني من الأربعينيات و في العقد الأول من سنوات الدولة، وهي هوية منحت مواليد البلاد الإحساس بالانتماء إلى جماعة من صفوة الشباب"[٢].

والصباريم هي المجموعة التي ولدت على أرض فلسطين ولا تعرف لها وطنًا آخر سوى إسرائيل بعد قيامها، كما أن ارتباطها بإسرائيل غير ناتج عن "اعتقاد أيديولوجي أو إيمان بالصهيونية، ولكن ببساطة لأنها ولدت هنا. وهي لا تعرف عن معاداة اليهودية واللاسامية إلا ما يقال عنها، حيث ولدت في مجتمع أغلبيته يهودية ولم تواجه هذه المعاداة، ولذلك فليس لديها عقدة اضطهاد كالتي عند آبائها، ولم تشعر أبدًا بإحساس الأقلية الذي عرفه آباؤها من قبل، ويرى بعض الباحثين أن هذه المجموعة تضع إسرائيليتها قبل يهوديتها، حيث تعتقد أنها وجدت على هذه الأرض ليس لأنها يهودية، بل لأنها ولدت عليها بوصفها إسرائيلية"[٣].

فالعامل المميز والوحيد الذي يجمع بين هؤلاء الصابرا جميعا وعلى قدم المساواة، والذي يميزهم في الوقت نفسه عن غيرهم من يهود إسرائيل، إنما يتمثل في محال ميلادهم، أي أنهم ولدوا و تربوا على أرض

---

[١] د / جمال عبد السميع الشاذلي و نجلاء رأفت سالم : القصة العبرية الحديثة مراحلها و قضاياها ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ١٨٩ .

[٢] د / رشاد عبد الله الشامي : مرجع سابق ، صـ ٧٤ ، ٧٥ .

[٣] د / رشاد عبد الله الشامي : الشخصية اليهودية الإسرائيلية و الروح العدوانية ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، بدون طبعة ، بدون تاريخ ، صـ ٨٧ .

فلسطين. إذن فليس ثمة ما يميز الصابرا تمييزا جامعا مانعا سوى العامل الجغرافي دون سواه"[1].

ويمكن أن نفهم من ذلك أن " الهوية الصبارية " هي مجرد حركة سياسية لها مجموعة من الأسس و المبادئ حاولت أن تنشرها و ترسخها بين الجمهور الإسرائيلي ، و سواء انتشرت هذه المبادئ أم لا ، فلا يمكن التعامل مع " الهوية الصبارية " سوى من خلال أنها فرع من الهوية السياسية للمجموعة التي تمسكت بها وليس أكثر من ذلك .

من ناحية أخرى ، فحين ورد تعريف " الصباريم " جاءت فيه عبارة "الإسرائيليين المولودين في فلسطين" وهذه العبارة خير دليل على فرعية " الهوية الصبارية " ، لأن التعريف الوارد هنا حمل الهوية الأساسية لهم وهي الهوية الوطنية الإسرائيلية التي يشتركون فيها مع سائر الأفراد الموجودين في إسرائيل ولكن أولئك الصباريم ينفردون بمبدأ سياسي معين أطلق عليه "الهوية الصبارية".

- الهُوية الإسرائيلية :

وهي آخر هُوية في المجموعة الأولى وهي تابعة للهُوية الوطنية لساكني دولة إسرائيل، أيضا فهي تعد الهُوية الوحيدة من الهويات المذكورة لدى "يوسف أورين" التي لها مكان في المفهوم الاصطلاحي المتعارف عليه للهُوية. وعن هذه الهوية يقول المفكر والأديب الإسرائيلي "אברהם ב.יהושע""إبراهام بيت يهوشواع": "إذا ما أردنا أن نكون صادقين مع أنفسنا، فعلينا أن نرى بوضوح أن الإسرائيليين، على سبيل المثال، هم أولئك الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيلية، دون تحديد دينهم ولا مكان ولادتهم، ولا علاقتهم بالثقافة العبرية أو اللغة العبرية، وحتى قوميتهم"[2].

فالهوية الإسرائيلية هي الهوية الوطنية لساكني دولة إسرائيل جميعهم وفيها يتساوى اليهودي مع غيره – دون التطرّق في هذا المقام إلى مشكلات المواطنة التي تواجهها الأقلية العربية داخل إسرائيل– فهي هوية كل مواطني الدولة .

---

[1] د/قدري حفني : دراسة في الشخصية الإسرائيلية " الأشكنازيم " ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ ، صـ ١٠٦ ، ١٠٧ .

[2] אברהם ב . יהושע : הקיר וההר מציאותו הלא - ספרותית של הסופר בישראל، זמורה - ביתן מוצאים לאור، נדפס בישראל ، תשמ"ט، ١٩٨٩، עמ'٤٣.

- الهُوية الصهيونية :

وهي أولى هويات المجموعة الثانية في تصنيف "يوسف أورين" السابق، ويمكن القول إنه حتى عام ١٩٤٨ كان تعريف صهيوني هو "الشخص الذي يتطلع إلى إقامة دولة يهودية في أرض فلسطين. ومنذ ١٩٤٨ - أي بعد إقامة الدولة – يمكننا قول إن الصهيونية قد انتهت وأتمت مهمتها. وربما يكون الأمر غير ذلك، حيث يوجد مفهوم آخر حاليًا لمصطلح (صهيوني) وهو: ذلك الشخص الملتزم بالمبدأ الذي مفاده أن دولة إسرائيل ليست فقط دولة كل مواطنيها وإنما هي دولة اليهود كلهم"[١].

والمعروف أن "الحركة الصهيونية لم تحاول الدعوة إلى المحافظة على القديم في اليهودية أو إدخال إصلاحات عليها أو تجديدها. وكل هذه الأدلة توضح أن الحركة الصهيونية حركة سياسية بحتة"[٢].

" فالصهيونية بوصفها حركة سياسية لم تهدف إلا إلى توطين اليهود في فلسطين كوسيلة لحل ما يسمى بالمسألة اليهودية. وكلمة (صهيونية) اشتقها الكاتب اليهودي النمساوي (ناثان برنباوم ١٨٦٤– ١٩٣٧) من كلمة (صهيون) ليصف بها هذا الاتجاه السياسي الجديد بين صفوف اليهود وغيرهم"[٣].

من هنا، فإن الحركة الصهيونية هي، أيضًا، جزء من الهُوية السياسية للإسرائيليين وليست هُوية قائمة في حد ذاتها ، فهي مجرد انتماء سياسي اتخذه مجموعة من البشر - حتى إن كانوا كثيرين - لفترة معينة ومنهم من ارتد عنه ، أو ظل متمسكًا به، أو طوره شأنه في ذلك شأن أي انتماء سياسي .

- الهُوية اليهودية :

وهي آخر هُوية ذكرها " يوسف أورين " و على الرغم من كونه أشار في معرض حديثه عن تلك الهوية إلا أنه لا يقصد بالهُوية اليهودية الديانة اليهودية، بل يقصد المحتوى الثقافي لهذه الديانة، إلا أن الهُوية اليهودية –رغم ذلك- لا مكان لها على خريطة الهويات سوى تحت فرع الهُوية الدينية .

---

[١] אברהם ב . יהושע : שם עמ׳ ٤٥ .

[٢] د / محمد خليفة حسن : الحركة الصهيونية طبيعتها و علاقتها بالتراث الديني اليهودي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـ ٧١ .

[٣] عبد الوهاب المسيري : الأيديولوجية الصهيونية ، دراسة في علم اجتماع المعرفة ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (٦٠ – ٦١) يونيو ١٩٨٨ ، صـ ٩٥ .

هذا ويمكن تلخيص وجهة نظر "يوسف أورين" عن الهويات الخمس في قوله:

" للهويات القديمة التابعة للمجموعة الثانية (الهُوية الصهيونية و الهُوية اليهودية) جذور عميقة في تاريخ الثقافة القومية وفي تاريخ الشعب اليهودي في العصر الحديث ، لكنهما أيضا هيئا نفسيهما للفترة الراهنة ، فترة تحديث السيادة اليهودية على أرض إسرائيل . وقد تبلورت الهويات الثلاث الأحدث (الهُوية الكنعانية، والهُوية الصبارية والهُوية الإسرائيلية) بوصفها هويات وارثة للهويات الأقدم في سنوات نضال "اليشوف" في إسرائيل، وذلك قبل تأسيس الدولة و كان ادعاؤهم المشترك هو أن الهويتين القديمتين قد أتمتا دورهما في تاريخ الشعب اليهودي ، و من الآن يجب أن يكون هنا هُوية من مثلهم وليدة الزمان و المكان لتعريف هُوية الإسرائيليين الذاتية"[1].

فالملاحظ أنه يقسم الهويات كأنه يقسم التاريخ اليهودي قبيل إقامة دولة إسرائيل وبعد إقامتها ، حيث يبدأ من الأربعينيات منذ ظهور الحركة الكنعانية وينتهي بالمناقشات الدائرة اليوم حول يهودية الدولة أو علمانيتها وهو يمر فيما بين هذا وذاك على جيل "الصباريم" ودوره في الاستيطان اليهودي في فلسطين، ثم على قيام دولة إسرائيل وتعلقها بالحركة الصهيونية.

عزيزي الطالب
شاهد الفيديو
ناقش مع زملائك مصطلح الهوية الإسرائيلية

[1] יוסף אורן : זהויות בסיפורת הישראלית ، שם، עמ' ١١ .

الفصل الثاني

تطور هُوية المجتمع الإسرائيلي

سنعرض في إيجاز مراحل تطور هُوية المجتمع الإسرائيلي ، منذ قبيل إقامة إسرائيل على أرض فلسطين وحتى الوقت الراهن، وذلك في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، والمرحلة الثانية من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣، والمرحلة الثالثة والأخيرة من بعد عام ١٩٧٣، حيث سنتعرض للهوية السائدة في كل مرحلة من المراحل الثلاث السالفة الذكر، في محاولة لرصد أسباب تلك السيادة .

- المرحلة الأولى (١٩٤٨ – ١٩٦٧) :

أولا : الجانب الإسرائيلي

بدأت إشكالية الهوية بالنسبة لليهود " في بداية القرن الثامن عشر ، عندما قامت حركة التنوير اليهودية (الهسكالاه) بإزاحة الدين اليهودي من موقعه باعتباره المحدد الرئيسي لمسألة الانتماء بين اليهود ، و طرحت مبدأ كن يهوديا في بيتك و إنسانا خارج بيتك. و منذ ذلك الحين و اليهود يقفون في مفترق طرق في محاولة لتحديد ما هي هويتهم ؟ " [١]

وقد تحول موضوع الهوية لدى كثير من اليهود إلى " مشكلة وجود يومي ، فبالنسبة لهم وقفت هذه المشكلة أمام تعريف الهوية اليهودية تعريفا جديدا ، ليخلقوا لأنفسهم هوية تتيح لهم المطالبة بحقوقهم من العالم غير اليهودي ، و تتيح لهم أن ينهلوا من الثقافة الأوربية مناهج الحياة التي سحرتهم ، و مع ذلك أن يظلوا يهودا . أولئك هم الذين وضعوا موضوع القومية بجانب موضوع الدين ، غير أن هناك أقلية متطرفة جعلوا موضوع القومية في مواجهة موضوع الدين ، لذا تحول موضوع الهوية – بالنسبة لهم – من أمر مفهوم تلقائيا إلى أمر مشكل و من موضوع معرف إلى

[١] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٣ .

موضوع يفتقد التعريف ، و من موضوع بديهي (مسلم به) إلى موضوع متغير بالاختلاف في الوقت نفسه"[1].

من هنا يمكن القول إنه مع تراجع الوعي الديني و الظهور القوي لحركات التحرر الذاتي ظهر ما يمكن وصفه " بأزمة الهُوية التي تلاحق حتى الآن اليهود الذين خرجوا عن الإطار الديني الخاص بالطوائف و أصبحت المشكلة اليهودية مجرد أحد أبعاد أزمة الهُوية ، حيث يرتبط التحرر الذاتي ارتباطا جوهريا بصورة التنظيم الجديد للمجتمع الأوربي : (الدولة الإقليمية القومية العلمانية) و قد تحاشت تلك الدولة ، بحكم طبيعتها اتخاذ موقف ، بصورة عامة ، تجاه الانتماء الديني لمواطنيها ، و لكن تمسكت في الوقت نفسه بألا يكون للانتماء الديني أي مغزى سياسي و تشريعي . و قد وضعت تلك الدولة السؤال التالي أمام اليهود : هل لديكم أي مغزى يخرج عن المجال الذي يربط بين الفرد و آلهته ، و يتطلب عملا سياسيا – اجتماعيا يختلف عن عملكم السياسي الاجتماعي ، باعتباركم من مواطني الدولة ؟ حيث عُرض هذا السؤال رسميا و للمرة الأولى أمام (السنهدرين*) اليهودي الفرنسي في عهد نابليون الأول . و كانت الدولة القومية الفرنسية مستعدة لمنح اليهود مساواة في الحقوق و لكن فقط في مقابل الإعلان عن أن اليهود ليسوا شعبا منفصلا ، بل هم أبناء القومية الفرنسية و كان رد اليهود ... أنهم فرنسيون من الناحية القومية ، أو كما يقول التعبير الشهير " فرنسيون من أبناء ديانة موسي"[2].

والواقع فاليهودي بطبعه غير قادر على التوافق مع صورة الدولة القومية ، إذ "واصل اليهود عبر تاريخهم ، الحياة داخل نطاق الطائفة الدينية ، وحافظوا على دينهم ، و خلقوا نظاما متكاملا للحياة : القانون و اللغة ، و الفولكلور ، و ذكريات الماضي المشترك ، و التعليم ، و التضامن الاجتماعي إلخ داخل إطار الجيتو في ظل سيطرة كاملة من الحاخامات

---

[1] אור ציון ברתנא: נושא הזהות החברתית בספרות העברית החדשה، זהות، כתב עת לְיצירה יהודית، עורך ראשי: נפתלי טוקר، הוצאת אגודת זהות، קיץ ١٩٨٢، עמ׳٨ .

[2] -بوعز عفرون : الحساب القومي ، ترجمة و دراسة د / محمد محمود أبو غدير ، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، صـ

* صيغة عبرية للكلمة اليونانية (سندريون) و تعني مجلس و قد كان هذا الاسم يطلق على الهيئة القضائية العليا المختصة بالنظر في القضايا السياسية و الجنائية و الدينية في المناطق التي كان يعيش فيها اليهود .

اليهود الذين ظلوا يلعبون الدور الرئيسي في بلورة الحياة اليهودية داخل إطار الطائفة"[1].

فاليهودي "يثير في حقيقة وجوده مشكلة الغريب ، مشكلة كونه شخصا لا يستطيع أن يعقد تجانسا أحادي البعد مع الدولة القومية . و ليس من الأهمية بمكان إذا ما عرفنا اليهودي بوصفه ذا تجربتين قوميتين أو بوصفه ذا علاقة ما ذات جوانب فضفاضة و مرنة . إن اليهودي الذي يقيم علاقة نفسية مع يهود آخرين يشك، حقا، في صحة تجانسه. فقط مجتمع تعددي و ديمقراطي ومتطور بشكل مفرط من شأنه أن يستوعب اليهودي بصعوبة إذا كان فردا ، و بصعوبة أشد إذا كانت جماعة و حتى ذلك الاستيعاب ليتم من خلال مشكلات كثيرة و يتم ، فقط ، خلال فترة استقرار سياسي و اجتماعي . هذه هي المشكلة اليهودية التي بدأت في الظهور بكل حدتها مع تبلور الدولة القومية"[2].

ومع ذلك ، فقد حاول كثير من اليهود الاندماج في الدولة القومية الجديدة ، كما ذكر سابقًا و إن ظل هذا الاندماج محددا ، فقد " كان اليهود في الجيتو منعزلين بشكل حاد و واضح . و مع ظهور حركات التحرر ، قلت عوائق الاندماج بشكل أو بآخر في الدول المختلفة ، و لكن حتى في الدول التي سمحت لليهود بالمشاركة في حياة المجتمع ، ظلت الثقافة و السياسة كلتاهما مقيدتين و لكن بشكل أقل من السابق ، حيث لم تختف هذه القيود نهائيا"[3]. وبطبيعة الحال، فإن التخلص من خناق "الجيتو" "لم يؤد بصورة آلية إلى الاندماج في المجتمع الذي كان يعيش اليهود في كنفه ، كذلك ، فإن فقدان العلاقة بثقافة "الجيتو" لم يستبدل بسهولة باكتساب ثقافة أخرى . صحيح ، أنه كان من الواضح أيضا ، أن تكيف اليهود الذين حظوا بالعتق مع بيئتهم، وتكيف البيئة معهم، وخاصة على المستوى الجماعي، كان عملية معقدة"[4]. ويمكن القول إن اليهود الذين عاشوا في نظام الأقليات

---

[1] د / رشاد عبد الله الشامي: الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي (١٩٦٧–٢٠٠٠)، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، القاهرة، صـ ٢٣٥.

[2] אברהם ב . יהושע : שם، עמ׳ ١٩٠ .

[3] שמעון הרמן: זהות יהודית מבט פסיכולוגי - חברתי، הספריה הציונית על יד ההסתדרות הציונית העולמית، בשיתוף עם ספרית פועלים ירושלים، תש״ם ١٩٧٩، עמ׳ ٣٦ .

[4] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

داخل المجتمعات و في ظل قيام نموذج الدولة القومية في القرن التاسع عشر سادت بينهم هويتان:

الهُوية الأولى: الهُوية القومية للدولة التي يعيشون فيها ، مثلما أوضح لنا "بوعز عفرون" ، فاليهودي الذي عاش في فرنسا هو مواطن فرنسي يتبع الهُوية القومية للفرنسيين ، تلك الهُوية التي كانت سائدة في تلك الفترة و التي طغت على سائر الهُويات .

الهُوية الثانية : الهُوية الدينية ، حيث لم يتنازل اليهود عن هويتهم الدينية ، بل احتفظوا بها و إن اقتصرت تلك الهوية على الوصف الديني ، كذلك ظلت تلك الهوية بمثابة الرباط الذي يربط اليهود الذين يعيشون في الدول المختلفة بعضهم بعضا شأنهم في ذلك شأن أي طائفة دينية تعيش في عدة دول مختلفة في هويتها القومية .

"وبعد اغتيال القيصر الروسي الإسكندر الثاني عام ١٨٨١ م اجتاحت روسيا موجة من الاضطهادات ضد اليهود الذين اتهموا بقتل القيصر ، و قد شاع بين الأوساط اليهودية أن الاضطهادات و المذابح التي وقعت الجماعة اليهودية في روسيا ضحية لها تمت بمعرفة الحكومة الروسية و بدون تدخل منها لحماية اليهود"[١]. ونتيجة لذلك "ظهرت الحركة الصهيونية متمثلة في المنظمة الصهيونية الأولى "محبي صهيون "في السنة نفسها على يد مجموعة من المثقفين اليهود الذين نظروا إلى فكرة القومية اليهودية بوصفها ملاذا و تعويضا عن الفشل في الاندماج في الإطار الديمقراطي الروسي"[٢].

وبمرور الوقت تكونت منظمات (محبي صهيون) "في جاليسيا والنمسا وألمانيا وفرنسا وكندا وانجلترا وأمريكا. وفي عام ١٨٩٣ نشر (برنباوم) كتابا دعا فيه إلى فكرة الإحياء القومي في فلسطين و أخذ يدعو إلى عقد مؤتمر صهيوني دولي؛ ليشكل حركة سياسية من أجل هذا الهدف . وفي عام ١٨٩٤ انعقد في باريس مؤتمر للمنظمات الصهيونية في مختلف الدول. ولم تتوقف المطالبة باجتماع عام لمؤتمر صهيوني. ولم تتحقق

---

[١] د / محمد خليفة حسن : الحركة الصهيونية ، مرجع سابق ، صـ ٧٧ .

[٢] אודי אדיב : ההיסטוריה הציונית כטלאולוגיה לאומית יהודית . مقال على الموقع الالكتروني .www.hagada.org.il

اللبنات الأولى لهذا الهدف إلا على يد (تيودر هرتسل) الأب الروحي للحركة الصهيونية"[1].

وجدير بالذكر أن " الحركة الثورية في روسيا القيصرية و المذابح التي أعقبتها في عامي ١٩٠٤ – ١٩٠٥ قد أدت إلى ما يعرف بالهجرة الثانية ، التي استمرت حتى عام ١٩١٤ . كان المهاجرون هذه المرة من أعضاء كل من حركة "هابوعيل هاتسعير" التي أنشئت عام ١٩٠٥، و "بوعالي تسيون". وقد سعى هؤلاء إلى مزج الصهيونية السياسية بالصراع الطبقي للبروليتاريا اليهودية، وتحقيق الأهداف الاشتراكية التي فشلوا في تحقيقها في روسيا. وقد رأوا أن طريق تحقيق هذه الأهداف بالنسبة لليهود الذين قدموا إلى فلسطين ، الانخراط في العمل الزراعي واليدوي. وقد طلبوا ممن سبقهم من المستوطنين توظيفهم بدلا من العمالة العربية غير المنظمة و الرخيصة الأجر"[2].

"وقد استندت الصهيونية كما صيغت أساسا على أيدي : هيس ، و بنسكر، وآحاد هعام، وهرتسل وبوروخوف على المبادئ الأساسية التالية:
أ – يشكل اليهود المنتشرون في أرجاء العالم أمة واحدة ، و الرابطة بينهم ليست دينية في أساس الأمر ، بل هي قومية ، و الديانة ليست إلا تجسيدا لجوهر قومي له تعبيرات أخرى مثل العقلية اليهودية المشتركة .
ب- لأي أمة عادية أراض قومية. وحقيقة افتقار الشعب اليهودي إلى الأراضي الخاصة به هي إذن خروج عن المألوف. والوجود "غير الإقليمي" هو وجود غير طبيعي"[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن " الفكرة الصهيونية كانت فكرة أقلية من اليهود ، إذ أن معظم اليهود لم يشعروا بخطر يهدد وجودهم ، و لم يجدوا أية ضرورة لإقامة دولة يهودية ، أيضا فإن كثيرا من الذين ربما رأوا ضرورة إقامة دولة يهودية لم يؤمنوا بإمكانية تطبيق هذه الفكرة على حيز الواقع ، و فضلوا أن يقوموا بالهجرة التقليدية"[4].

---

[1] שמואל אטינגר : תולדות ישראל בעת החדשה ، הוצאת חברת דביר ، תל - אביב ، ١٩٦٩ ، עמ׳ ١٨٤

[2] ريزا دومب: صورة العربي في الأدب اليهودي١٩١١ – ١٩٤٨، ترجمة: عارف توفيق عطاري، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، صـ ٢٩.

[3] بوعز عفرون : مرجع سابق ، صـ ١٤٠ .

[4] אברהם ב . יהושע : שם، עמ׳ ٢١ .

هذا و قد دعا المشروع الصهيوني التاريخي الأصلي إلى "التجديد والتحول، والحداثة والمعاصرة والديمقراطية والحرية والمساواة. وطرح هذا المشروع وعن طريق تلك المبادئ تقديم حل للضائقة النفسية و المادية التي تعود بجذورها إلى بنية العلاقات الآثمة بين اليهود والأغيار. فسعت الصهيونية إلى تغيير الوجهة التاريخية للشعب اليهودي وإلى تصفية الشتات بصورة جزئية أو كاملة"[1]. ويدعي عالم الاجتماع الإسرائيلي "جيرشون شافير" بأن "الصهيونية كانت في بدايتها تنويعا من تنويعات قومية أوروبا الشرقية، أي حكومة إثنية تبحث عن دولة. ولكن في الطرف الأخير من الرحلة ، يمكن رؤيتها بصورة أفضل كنموذج متأخر للتوسع الأوربي وراء البحار"[2].

من هنا استطاعت الحركة الصهيونية ، في ظل صراعات متتالية و مستمرة ، إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين ، حيث " تعد إسرائيل من الحالات النادرة بين الدول من حيث ظروف ولادتها و ظهورها على الخريطة . فقد ظهرت إلى الوجود في أجواء الحرب و سبقت ولادتها سنوات متواصلة من الصراعات و المعارك الدموية مع الشعب الفلسطيني الذي تصدى لجحافل المهاجرين الجدد من اليهود الذين نقلوا إلى فلسطين منذ بدايات القرن العشرين ، في إطار الهجرات الصهيونية الحديثة ، و التي كانت بمثابة الترجمة العملية لقرارات المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧ والتي دعت إلى إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين العربية"[3].

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل بعد أن تم لليهود الوطن الذي يأملونه و السيادة الذاتية التي كانوا يرنون إليها ، هل بعد ذلك ، سادت الهوية القومية بينهم أم سادت هوية أخرى ؟

يقول "يوسف أورين": "في السنوات الأولى لقيام الدولة حين كان يريد شخص ما أن يعرف نفسه باستخدام مصطلح "إسرائيلي" سيكون

---

[1] د / أنيتا شابيرا : الصهيونية الدينية مدخل تاريخي ، ترجمة د / محمد محمود أبو غدير ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية العدد (٣) ، ١٩٩٨ ، مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة ، صـ ٢٢ .

[2] أوري رام : الموقف من الكولونيالية في علم الاجتماع الإسرائيلي ، مجلة الكرمل ، العدد ٦٤ ، صيف ٢٠٠٠ م ، صـ ٢٤٥ .

[3] د / محمد محمود أبو غدير : حاضر و مستقبل إسرائيل بين مفاهيم الصراع و تحديات السلام ، رسالة المشرق ، المجلد السادس ، صـ ١٠٩ .

قصده أنه يتقبل اتجاهات الإيدلوجيا الصبّارية، إلا أن التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي في ذلك الحين غيرت مغزى مصطلح "إسرائيلي" أيضًا، حيث فقدت أيدلوجيا الصابرا سحرها واكتسب مصطلح "إسرائيلي" مغزى جديدًا. حيث صار هذا المصطلح يدل على كل مواطني الدولة وصارت "الإسرائيلية" قاسمًا مشتركًا يضم كل المواطنين شريطة إلغاء حواجز الفصل بين المواطنين بسبب أصلهم القومي"[1].

إذن فبعد قيام الدولة ظهرت الهوية الوطنية الإسرائيلية متمثلة في إسرائيل بصفتها وطنا لليهود ، و قد كانت تعاني هذه الهوية في بداية ظهورها من عدم وضوح مفهومها ، لأنها كما رأينا عند الناقد "يوسف أورين" كانت تدل على أيدلوجيا الصبارا ، إلا أن الهوية الإسرائيلية لم تلبث أن اتضح مفهومها ، و صارت هوية وطنية لكل سكان تلك الدولة حتى الأقليات ، مثل العرب ، حيث " مواطنو الدولة من غير اليهود لم يعودوا يدعون بعد أقليات ، بل نظرت الدولة إليهم بوصفهم قطاعا مدنيا مشابها لقطاعات أخرى مثل (القطاع الديني) و (القطاع الزراعي) وغيرهما"[2].

"لكن على الرغم من نجاح الحركة الصهيونية في تجميع آلاف اليهود فوق أرض فلسطين قبل قيام الدولة ، ثم ما تبعه من نقل مئات الآلاف من المهاجرين الجدد ، بعد قيامها مباشرة عام ١٩٤٨ ، فإن ذلك لم يؤد إلى ظهور أمة يهودية حقيقية في فلسطين ، بل أدى ذلك إلى ظهور طائفة كبيرة"[3]. أي أن " تجميع اليهود في مكان واحد لا يخلق أمة ، بل يؤدي إلى ظهور طائفة . و من أجل خلق أمة ، فإن على اليهودي أن يجتاز تحولا نفسيا و اجتماعيا ، و أن يؤسس تجمعا يتعارض تماما مع مفاهيم الطائفة اليهودية ، و مع القيم الخاصة بها"[4]. ويمكن أن نفهم من ذلك أنه بعد بعد قيام إسرائيل لم تتحقق الهوية القومية لليهود بل ظهرت الهوية الوطنية و طغت على سائر الهويات ، في حين ظهرت بعض ملامح الهوية القومية

---

[1] יוסף אורן : העט כשופר פוליטי ، שם ، עמ׳ ٨٣ .

[2] יוסף אורן : העט כשופר פוליטי ، שם ، עמ׳٨٣ .

[3] د / محمد محمود أبو غدير : الشخصية الإسرائيلية بين العالمية و الخصوصية انعكاساتها داخليا و إقليميا ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية العدد (٣٧) ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م ، مركز الدراسات الشرقية ، صـ ١٥ .

[4] بوعز عفرون : مرجع سابق ، صـ ٣٢٧ .

لليهود في شكل التبرعات و الأموال التي تُرسل إلي إسرائيل من الخارج والمتمثلة في يهود الولايات المتحدة و يهود أوربا .

وربما يحتاج موضوع الهوية القومية لليهود إلى شيء من الإيضاح حيث تستند القومية اليهودية إلى "عنصرين، الجانب العرقي والجانب الديني ... فاليهود ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جماعة دينية وقومية في ذات الوقت يربطهم رباط عرقي ولغة وحضارة تاريخية مشتركة، وبالرغم من محاولة اليهود ربط أنفسهم بالأسباط وادعاء محافظتهم على النقاء العرقي والتأكيد على أنهم ساميون ينتسبون إلى أرض فلسطين لم يختلطوا بالآخرين، بل حرص رجال الدين على التأكيد على عدم الزواج والاختلاط بالمجتمعات التي عاشوا فيها فإن الدراسات الحديثة والأبحاث العلمية التي تتصل بعلم الأجناس تدحض هذا الرأي، فلا يوجد نموذج معين ليهودي أو جنس يهودي له خصائصه الجنسية و العرقية"[1].

فأصول اليهود لم تعرف النقاء الجنسي، ونتيجة لذلك فاليهود اليوم لا يكونون جنسا واحدا، ويرى "يوجن بيتارد" في كتابه " Race and history " "الجنس والتاريخ" أن "اليهود يتكونون من عناصر مختلفة تماما وليس هناك شيء اسمه جنس يهودي، كما أنه ليس هناك جنس مسيحي. فاليهودية عقيدة دينية لها أتباع من كل الأجناس، وهذا ما أكده (روجيه جارودي) بأنه لم يكن هناك قط جنس يهودي. ففي كل مراحل التاريخ كانت الأقليات اليهودية أحد العناصر التي تكونت منها الشعوب"[2].

وفيما يتصل بهذا الشأن يقول "بوعز عفرون": "لقد كتب هرتسل في كتابه (دولة اليهود). نحن شعب واحد –وإن أضاف إلى ذلك قوله– ولكن العدو يجعل منا شعبًا بدون رغبة منا، أي أن هرتسل لا يعد القومية اليهودية حقيقة جادة وطبيعية، بل هي نتيجة فرضها الضغط الخارجي الذي يبلور جماعة ليست قومية بالضرورة ويجعل منها شعبا"[3].

من ناحية أخرى، فقد تراجعت الهوية الدينية وذلك بسبب أن المشروع الصهيوني علماني في أصله "فالزعماء الصهاينة الأوائل كانوا من العلمانيين المعادين للدين وأصحاب المواقف المتحفظة تجاه

---

[1] د / زبيدة محمد عطا : اليهود في العالم العربي دراسة تاريخية في قضايا الهوية – الاندماج – القدس . الجزء الأول ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، صـ ٢١ .

[2] د / زبيدة محمد عطا : المرجع السابق نفسه ، صـ ٢١ .

[3] بوعز عفرون : مرجع سابق ، صـ ١٤٦ .

الأرثوذكسية والدين والمتشككة في قدرة الدين ورجاله على إدارة شئون اليهود، حيث دعت الصهيونية إلى يهودية بدون توراة فهي صهيونية علمانية في أساسها ونظرتها معادية للدين"[1].

من هنا يمكن القول، إن الهوية الوطنية الإسرائيلية كانت هي الهوية الأبرز بالنسبة للإسرائيليين من أصل يهودي في تلك الفترة.

ثانيا : الجانب الفلسطيني :

أ – الهوية في الضفة الغربية و قطاع غزة :

"مع بداية القرن التاسع عشر حدثت تغيرات سياسية كثيرة في العالم، ولعل أهمها تغلب القوميات، حيث تنص فكرة القومية على أن تشكل كل قومية عنصرا اجتماعيا طبيعيا ذا كيان موحد ، له حق إدارة شئونه بصورة مستقلة دون أن يكون مقيدا بسيادة قومية أخرى و من حقه أيضا أن يقيم دولته المستقلة"[2]. فقد جاء ظهور الحركة القومية العربية "كرد فعل لحالة الانحطاط والتخلف التي عاشها العرب في ظل الحكم التركي، ومحاولة التتريك التي مارستها حركة تركيا الفتاه بعد وصولها إلى الحكم في تركيا عام ١٩٠٨، ضد العرب، وعليه كان ظهور الحركة العربية هو رد فعل ودفاع عن الكينونة العربية والشخصية العربية ضد محاولات وأدها ونفيها"[3].

أيضا، فقد "ظهر في فلسطين الوعي القومي، بمفهومه الحديث الذي تبلورت مرتكزاته في أوربا بالتواكب مع مراحل تطور الرأسمالية هناك . ويتلخص هذا المفهوم في أن كتلة بشرية محددة، تقيم على رقعة جغرافية معينة، وتتكلم لغة واحدة، ولها تراث مشترك، وكذلك مصير مشترك. من حقها أن تتوحد سياسيا في دولة قومية"[4]. وهو المفهوم الأوربي نفسه ، حيث " يرجع ظهور الحركة القومية العربية ، كتطور تاريخي و تجاوب

---

[1] د / أنيتا شابيرا : مرجع سابق ، صـ ٤ ، ٥ .

[2] מוסא חוג'יראת : הלאומיות הפלסטינית ،התנועה הלאומית ו הציונית . مقال على الموقع الالكتروني מודעות Google

[3] د / إبراهيم إبراش : البعد القومي للقضية الفلسطينية . فلسطين بين القومية العربية و الوطنية الفلسطينية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (١٠) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧ ، صـ ١٨ .

[4] إلياس شوفاني : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، صـ ٢٨٣ .

موضوعي ، مع ظهور و تطور الحركة القومية في أوروبا و تأثر الشباب العربي و خصوصا الدارسين منهم في أوروبا بالحركة القومية هناك و إنجازاتها العظيمة"[1].

فبعد نكبة ١٩٤٨ وخصوصا "بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر سنة١٩٥٢ ، تعززت الحركة القومية العربية في المنطقة بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر واعتمد الفلسطينيون بتجمعاتهم المتعددة على هذه الحركة ، و على جمال عبد الناصر بالذات ، لتحرير أرضهم المحتلة ، فانضم فلسطينيون كثيرون إلى تنظيمات قومية عربية ، و إلى حركة القوميين العرب خاصة. وقد شددت هذه التنظيمات على أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد للانتصار على إسرائيل وعلى الاستعمار عامة"[2].

هذا وقد شكل نضال العرب من أجل تحررهم الوطني تاريخهم الحديث، "فكانت معاركهم للتنمية استكمالا لمعاركهم للاستقلال، خاصة بعد تراكم ثروات النفط واختيار الاشتراكية العربية و التخطيط الاقتصادي. وببزوغ دولة فلسطين يكتمل التحرر العربي، وينتهي آخر جزء محتل من آثار الاستعمار البريطاني في الوطن العربي. فتحرير فلسطين هو إكمال حركة التحرر العربي الذي بدأ بثورة ١٩١٩ في مصر"[3]. فهذه الفترة كانت تستهدف "تعميق الإحساس لدى أبناء الأمة العربية بالانتماء إلى الأمة العربية الواحدة، و وعيهم بمفهوم القومية العربية ومقوماتها وتحريكهم بالعاطفة والوعي معًا لترجمته في سلوكهم، وممارستهم واضعين نصب أعينهم الهدف القومي الأكبر: الوحدة العربية الشاملة"[4]. من هنا يمكن أن نستنتج تغلب الهوية القومية العربية على سائر مركبات الهوية لدى هذا القسم من الفلسطينيين ، فصار الفلسطيني لا ينظر لنفسه بصفته فلسطينيا ، و إنما ينظر لنفسه بوصفه عربيا . و هو حين يكافح الاستيطان ، أو الاستعمار الإسرائيلي لا يكافحه لأنه يعتدي على أرض فلسطينية ، بل يكافحه لأنه يعتدي على أرض عربية ، و يشترك في نضاله هذا مع نضال

---

[1] د / إبراهيم إبراش : مرجع سابق ، صـ ١٨ .

[2] د / محمود ميعاري : تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر ، مجلة الدراسات الفلسطينية ٧٤ / ٧٥ ، ربيع صيف ٢٠٠٨ ، صـ٤٣ .

[3] د / حسن حنفي : الدين و الثقافة و السياسة في الوطن العربي ، دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، صـ ١٢١ .

[4] د / مصطفى عبد الغني : الاتجاه القومي في الرواية العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، الطبعة الثانية ، صـ ١٩ .

سائر العرب ضد الاستعمار على اختلاف أنواعه ، لذا تعد الهوية القومية العربية هي الهوية الأبرز لدى فلسطيني الضفة و قطاع غزة في تلك الفترة.

ب – هوية فلسطيني ١٩٤٨:

"في عام ١٩٤٨ احتلت العسكرية الصهيونية ٧, ٧٦% من أرض فلسطين وتم تشريد حوالي ٧٣٦ ألف فلسطيني يشكلون نسبة ٢, ٥٠% من عدد الفلسطينيين عام ١٩٤٨. وقد بقي من الفلسطينيين في إسرائيل نحو ١٥٦ ألف فلسطيني بنسبة ٨٧, ١٧% من إجمالي سكان إسرائيل في نهاية عام ١٩٤٨يعيش معظمهم في المنطقة الشمالية التي تضم الجليل الشرقي والأوسط ومركزها مدينة الناصرة في المنطقة الوسطى التي تضم اللد والرملة ومنطقة المثلث وفي المنطقة الجنوبية في النقب وهم يتوزعون بين مدن عربية مثل الناصرة، و أم الفحم، وبين مدن مختلفة وقسم منهم يعيش في تجمعات بدوية"[١].

وبالنسبة لتلك الأقلية التي تبقت بعد قيام إسرائيل، فقد "كانت الافتراضات الأساسية بعد تأسيس إسرائيل أنه بسبب كون العرب في إسرائيل أقلية قومية، وهم جزء لا يتجزأ من العالم العربي ويرتبطون به عاطفيا وقوميًا، فإنهم يشكلون خطرًا أمنيًا على كيان دولة إسرائيل. لذلك كان مفهوم ولاء العرب للدولة موضوع شك قوي ، حيث يكمن فيها احتمال الخطر على شخصية الدولة الصهيونية –في أفضل الأحوال– أو حتى على وجودها ذاته –في أسوأ الأحوال-"[٢]

لذلك بدأت إسرائيل في "تطبيق الحكم العسكري ضد العرب بصورة رسمية في أكتوبر ١٩٤٨، في خمس مناطق كانت لا تزال آهلة بالفلسطينيين وهي: الناصرة والجليل الغربي، واللد والرملة، ويافا، والنقب حيث كان الحكم العسكري الإسرائيلي بمثابة آداة لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وقطع الطريق على المتسللين منهم، ولإخلاء

---

[١] د / محمد خليفة حسن : الشخصية الإسرائيلية . دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام ، مرجع سابق ، صـ ٢٣ ، ٢٥ .

[٢] د / محمد أمارة : اللغة و الهوية في إسرائيل ، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، رام الله ، الإخراج و الطباعة مؤسسة الأيام ، رام الله ، فلسطين ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٢ ، صـ ٩٤ .

الأحياء والقرى شبه المقفرة"[1]. وتحول فلسطينيي ٤٨ بعد هزيمة ١٩٤٨ من أكثرية تعيش في وطنها حياة طبيعية إلى أقلية قومية عربية وسط مجتمع إسرائيلي يهودي يعدها ضمن صفوف العدو، وقد شكل ذلك "انعطافًا حادًا في مسيرة النزاع العربي الصهيوني. فبعد الاحتلال مباشرة انتقلت العلاقة فجأة بين العرب واليهود من علاقة فريقين متحاربين، مني أحدهما بهزيمة والآخر حقق انتصارًا، إلى علاقة بين فريقين متعايشين في ظل حكم واحد، أحدهما غالب، وثانيهما مغلوب. فقد وصف اللقاء بين العرب واليهود وجهًا لوجه بأنه كان مزيجًا من القسوة والرأفة، من الاستبداد والإحسان، من الظلم والارتياب والخوف وقد علق (يوسف فايتس) المسئول عن (הקרן הקימת לישראל)*–الصندوق القومي الدائم لإسرائيل– في ذلك الوقت على وجود ثلاثة أعضاء عرب في الكنيست الأول قائلًا: أوليس ذلك هو التملق والكذب؟ كلا، في كل حال لا أريد أن يتكاثروا. ربما سينخرطون في حياة الدولة، لكن ستمر أجيال قبل أن يصبحوا مخلصين لها"[2].

وقد كانت سياسة إسرائيل تجاه فلسطينيي ٤٨ عنصرًا رئيسيًا في تطور علاقتهم بالدولة، وكان لهذه السياسة تأثير مزدوج، فقد تعامل العرب بوصفهم مواطنين ومتهمين في آن واحد، هو ما ميز تعاملهم مع الدولة وصلتهم بها، إنها صلة تتضمن الربط بين الانتماء والابتعاد، الرغبة في الاندماج والرغبة في الحفاظ على الذات، مواطنة جيدة وريبة متواصلة، وهذه العلاقة المتضاربة أدت بالسلطات إلى اتخاذ خطوات متناقضة تجاه فلسطينيي ٤٨؛ فمن ناحية تمنحهم مواطنة إسرائيلية، ومن ناحية أخرى، تفرض حُكمًا عسكريًا .

من هنا وجد الفلسطينيون أنفسهم داخل إسرائيل أقلية غريبة في وطنها ومعزولة عن بقية شعبها وأبناء جلدتها، وهي أقلية خاضعة للحكم

---

[1] אלי רכס : המיעוט הערבית בישראל . בין קומוניזם ללאומיות ערבית ١٩٦٥ – ١٩٩١ ، הוצאת הקיבוץ המאוחד ، ת " א ، ١٩٩٣ ، עמ'١٣ .

[2] سمير جبور: تطور الوضع السياسي للعرب الفلسطينيين في الأرض المحتلة ١٩٤٨من العزل إلى يوم الأرض، شئون عربية، فصلية فكرية تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الشهر الثالث والسادس والتاسع والثاني عشر من كل عام، العدد ٤٨، ديسمبر ١٩٨٦م، ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ، صـ٢١ – ٢٢ .

* صندوق خاص بالمنظمة الصهيونية العالمية هدفه شراء الأراضي و إعدادها للاستيطان في إسرائيلي تأسس عام ١٩٠٢

العسكري حيث "خضع فلسطينيو ٤٨ للحكم العسكري الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٦، فلم يسمح لهم بالتنقل من قراهم ، إلى القرى أو المدن المجاورة إلا بتصريح من السلطات العسكرية، وفرضت القوانين العنصرية على جميع أوجه حياتهم الاقتصادية والتعليمية والسياسية"[١]

أيضا فقد اتبعت إسرائيل سياسة لتهويد فلسطين أماكن وأفرادا وصبغهم بصبغة إسرائيلية في محاولة لإذابة هذه البقية الفلسطينية في الأغلبية الإسرائيلية ، ففي الأعوام الأولى من عمر إسرائيل " توافرت لها فرصة تاريخية لغرس هوية إسرائيلية بديلة في هؤلاء السكان، تقوم على المساواة بينهم و بين المجتمع الإسرائيلي و صهرهم داخله. وتماشيا مع الركيزة الأيديولوجية الثانية لدولة إسرائيل الديمقراطية ، منحت إسرائيل العرب داخلها حق المواطنة و التصويت ، و غير ذلك من الخدمات و لكن تماشيا مع الخط الأول لسياسة الدولة اليهودية امتنعت إسرائيل – بناء على أسس أيديولوجية – عن إدماج العرب داخل الهوية الإسرائيلية وترجمت تعريفها الذاتي ، على أنها دولة لليهود ، لا دولة لكل مواطنيها إلى سياسات أوضحت للعرب بجلاء أن الهوية الإسرائيلية لا تشملهم"[٢].

وما يهم الباحث في هذا المقام سوى محاولة إسرائيل لصهر فلسطينيي ٤٨ داخلها ، و إكسابهم الهوية الوطنية الإسرائيلية السائدة في نظير التخلي عن الهوية القومية العربية التي كانت سائدة لديهم قبل قيام الدولة ، و قامت إسرائيل – من أجل تحقيق ذلك – بمنحهم حق المواطنة والتصويت و هو من عوامل الترغيب إلى جانب العديد و العديد من عوامل الترهيب من أجل التخلي عن هويتهم القومية العربية ، هذا بالإضافة إلى منع اتصال هذه البقية بأي تجمعات عربية أو فلسطينية خارج إسرائيل حيث " قامت إسرائيل بتقسيم الفلسطينيين فيها إلى محاور طائفية واجتماعية مثل تقسيمهم إلى مسلمين و مسيحيين ودروز أو قسمتهم اجتماعيا إلى حضر و بدو و إلى قرويين و سكان مدن ، كذلك فقد مارست إسرائيل كل أشكال التمييز العنصري ضد العرب الفلسطينيين على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، حيث فرضت الأحكام

---

[١] د / أحمد سعيد نوفل : الممارسات العنصرية الصهيونية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ ، شئون فلسطينية ، يونيو ١٩٨٨ ، عدد ١٨٣ ، صـ ٣٣ .

[٢] نديم روحانا : التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل : من الإذعان إلى التحدي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (٢) ، ربيع ١٩٩٢ م ، بيروت ، صـ ٦٨ .

العسكرية عليهم وصادرت أراضيهم وقطعت صلاتهم بالفلسطينيين خارج إسرائيل وبالعرب عموما و قيدت حرية التنقل داخل إسرائيل"[١].

أيضا، من ضمن سياسات التفتيت التي انتهجتها إسرائيل في التعامل مع فلسطيني ٤٨ أن سعت، بعد أن قسمت فلسطيني ٤٨ إلى بضع فئات، إلى معاملة كل فئة منهم معاملة مختلفة عن الأخرى "فهي تعامل الدروز مثلا بوصفهم جزءا من المجتمع اليهودي، وذهبت في ذلك، إلى حد تجنيدهم في الجيش دون بقية العرب، وبصفة عامة يأتي العرب في المجتمع الإسرائيلي في المرتبة الثالثة بعد اليهود الغربيين والشرقيين وهو ما ينعكس على أحوالهم"[٢]. ولأن الفلسطينيين في إسرائيل في تلك الفترة كانوا "أقلية مهزومة ومحبطة وممزقة، ومن دون قيادة، ومعزولة عن محيطها الفلسطيني والعربي وخاضعة لحكم عسكري شديد وظالم، فقد استسلموا للواقع الجديد، وأخذوا يعرفون عن أنفسهم بمصطلحات إسرائيلية حيث انعكست سيادة الهوية الإسرائيلية أو العربية الإسرائيلية"[٣].

فقد سيطر البعد الإسرائيلي أو العربي الإسرائيلي على هوية فلسطيني ٤٨ في هذه المرحلة ويرجع سبب هذا القبول أو لنقل الاستسلام للوضع القانوني الجديد بوصفهم مواطنين عربا في دولة إسرائيل إلى "رغبتهم –فلسطيني ٤٨– في استغلال هذا الوضع أي المواطنة لتحسين أوضاع حياتهم اليومية، وذلك بسبب الانقطاع عن العالم العربي والشعور بالإحباط الذي أعقب هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨"[٤]. وتتضح سيادة الهوية الوطنية الإسرائيلية بين فلسطيني ١٩٤٨ في تلك الفترة بسبب تلك الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية – وبصفة خاصة الاقتصادية- فكونهم يحملون الجنسية الإسرائيلية يجعلهم مواطنين إسرائيليين، مما قد ينفعهم في الحصول على عمل قد يحسن ظروفهم الاقتصادية، ومع ذلك فإن هويتهم القومية العربية لم تتلاش فيهم، بل تراجعت لتظهر في مرحلة لاحقة ففلسطينيو ٤٨ "لم يتخلوا خلال هذه الفترة عن هويتهم العربية، ولكنهم أكدوا، في المقابل، كونهم من مواطني الدولة. وقد آمن معظمهم أنه من

---

[١] د / محمد خليفة حسن : الشخصية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ ، ٢٦ .

[٢] أندرياس كولشوتر: إسرائيل في الأحياء المغلقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٢٣، ١٩٧٧، صـ ١٤٣

[٣] د / محمود ميعاري: تطور هوية الفلسطينيين ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ .

[٤] د / محمود ميعاري : هوية الفلسطينيين في إسرائيل : هل هي فلسطينية أم إسرائيلية ؟ ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (١٠) ، ربيع ١٩٩٢ ، بيروت ، صـ ٤٣ .

الممكن أن يعيشوا في إسرائيل من خلال التعاون والتعايش بين العرب واليهود. وقد عملوا منذ بداية إقامة الدولة، على الاندماج الكامل فيها، ولم يحاولوا البحث عن بديل آخر"[1].

ورغم ازدياد الحس العربي القومي في هذه الفترة وتحول الصراع العربي الإسرائيلي، وحقوق الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين أو طردوا منها إلى إحدى البؤر الرئيسية للحركة القومية العربية، "فلم يترجم التعامل مع هذه المشكلة إلى عمل جدي يهدف إلى تجميعهم و إعادة تسكينهم ، كذلك فإن العرب في البلدان العربية المختلفة الذين التقوا بعرب ٤٨ في أماكن متباينة، أبدوا مشاعر باردة ومتحفظة تجاههم، ولذلك فإن علاقة عرب ٤٨ بالدول العربية كانت متضاربة كما أنها كانت كذلك تجاه إسرائيل"[2]. من هنا ناضل فلسطينيو ٤٨ من أجل الحصول على مكانة المواطن في إسرائيل انطلاقا من دوافع مختلفة في مقدمتها " الواقعية، الخوف، التسليم، خيبة الأمل من الدول العربية والرغبة في تحسين وضعهم"[3].

وقد كانت تلك الفترة بمثابة فترة ضياع عاشها الفلسطيني داخل إسرائيل وهو يبحث عن نفسه أو بقاياها، وسينتهي به البحث إلى مرحلة تالية تكون فيها رؤيته أوضح. وتجدر الإشارة هنا إلى تأثير الانغلاق والعزلة التي عاشها الفلسطيني داخل إسرائيل والتي جعلته مختلفا في هويته عن الفلسطيني الحر في غزة و الضفة الغربية، الذي أدى اتصاله بالعرب خارج إسرائيل إلى احتفاظه بهويته القومية العربية وسيادتها لديه وهو الأمر الذي لم يتوافر لفلسطيني ٤٨.

- المرحلة الثانية (١٩٦٧ – ١٩٧٣):

أولا: الجانب الإسرائيلي

" يكاد يتفق الباحثون الإسرائيليون ، على أن حرب ١٩٦٧ بنتائجها التي تجسدت في احتلال إسرائيل لأراض من ثلاث دول عربية (سيناء – الضفة الغربية – غزة والقدس – هضبة الجولان) كانت منعطفا هاما، وفترة فاصلة في تاريخ السياسة الإسرائيلية بين مرحلة سابقة، ومرحلة تالية لها مختلفة عنها تماما في الظواهر والأدوار والدلالات والتوجهات

---

[1] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٦٥ .

[2] د / محمد أمارة : العنف السياسي بين العرب في إسرائيل ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، السنة الخامسة ، العدد ٤٩ ، يناير ١٩٩٩ م ، صـ ٧ ، ٨ .

[3] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٦٦ .

والتوقعات المستقبلية المرتبطة بها"[1]. فبعد أن كانت إسرائيل تعرف قبل ١٩٦٧ بأنها دولة علمانية تقوم على إرساء أسس الديانة المدنية عن طريق التأكيد على ما يسمى بـ (الوضع الراهن) الذي يجب الحفاظ عليه، "تطورت بعد ١٩٦٧ ثقافة دينية كاملة سعت إلى السيطرة على الدولة، حيث نظر المتدينون إلى نتائج حرب ١٩٦٧ باعتبارها دليلا على أن اليهود باتوا يعيشون في عصر يسمع فيه وقع خطوات المسيح المنتظر وهنا جاءت دعوتهم على تحويل الدولة إلى دولة يهودية خالصة، لكي تتماشى مع متطلبات بداية مسيرة تحقيق حلم الخلاص الذي لا يمكن أن يصل إلى نهايته في ظل وجود دولة يهودية علمانية، أي أن الخلاص الديني ترجم إلى مفاهيم قومية، وبات ينظر إلى القيم القومية على أساس أنها قمة تجسيد القيم الدينية"[2].

ويقول المفكر الإسرائيلي "إليعيزر لفنه"، في معرض تحليله لنتائج حرب ١٩٦٧ بمناسبة مرور ست سنوات عليها: "كانت حرب ١٩٦٧ حربا يهودية في مضمونها الروحي، أكثر من أي حرب في تاريخ إسرائيل. لقد تجمعت ودوت فيها معجزة تاريخية هي محصلة آلاف السنين. إن محتلي البلاد الأوائل، والمحاربين المكابيين، الذين دافعوا عن "الماسادا" * وشهداء "ماجنتسا" و"فمايزا"** وضحايا أفران الغاز أثناء أحداث النازي ومحاربي "الجيتوات"، قد امتزجت بها مهارة تلاميذ الحاخامات، وتبتل "الحسيديم"*، وكفاءة الساعين للحقيقة العلمية والانضباط الطلائعي المعاصر. لقد اقترب الماضي والحاضر كل من الآخر، وحينما حدث الامتزاج في فرن صهر الحرب المقدسة تجمع الجميع في حالة من الجيشان المتوتر، وتبلور في قوة هائلة، عسكرية في فعلها، روحانية في مضمونها"[3]. وقد لخص المؤرخ الإسرائيلي "ي . تلمون" بعض ما حدث من تحولات فكرية وسياسية وعقائدية، بعد حرب ١٩٦٧ وتأثيراتها المختلفة على الدولة الإسرائيلية بقوله: "إن ما حدث منذ ١٩٦٧ كانت له تأثيرات بعيدة المدى على المجتمع

---

[1] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٥٤ .
[2] د / محمد محمود أبو غدير : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ٢١٥ .
* هي القلعة التي تحصن بها اليهود ضد الرومان و انتحروا انتحارا جماعيا .
** هما مدينتان في شرق أوربا حدثت بهما اضطهادات ضد اليهود و خلدهما الشعراء الصهاينة في أشعارهم .
[3] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ .
* أتباع الحركة الحسيدية .

الإسرائيلي وعلى منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وعلى القضية الفلسطينية بصورة خاصة، فقد تغيرت بنية المجتمع الإسرائيلي وتغيرت معها قواعد اللعبة السياسية والاجتماعية والعسكرية. وصنعت كل هذه التطورات ما أطلق عليه في حينه (بداية مسيرة جديدة في تاريخ إسرائيل والحركة الصهيونية"[1]. فقد بدت حرب ١٩٦٧ في نظر قسم كبير من الجمهور الديني "على أنها بداية لعصر جديد، ولم يتردد المفكرون والحاخامات في النظر إليها على اعتبارها معجزة إلهية، لقد تحول بكاء المظليين بجوار حائط المبكى إلى علة للاحتفال الاجتماعي السياسي، وبدأ كثيرون ينظرون إليه باعتباره إشارة لصحوة دينية بين الصباريم العلمانيين"[2].

فبعد هذه الحرب بدأت سيطرة المؤسسات الدينية على مختلف قطاعات إسرائيل في التقوي وامتدت إلى أدق أمور المجتمع الإسرائيلي، كذلك، فقد اتجهت هذه السيطرة نحو الجيش وسياسة الحكومة و تدخلت في صنع القرار السياسي، فقد كتب الحاخام "يوناثان بلاس" مدير برنامج الحاخامات المخصص لخريجي المدارس الدينية القومية في إسرائيل يقول: "إن التخلي عن جزء من الأرض اليهودية أمر يؤسف له، لأن ذلك يتعارض مع الضرورات التوحيدية اليهودية المرتبطة، دون تنازل بإعادة السيادة اليهودية على أرض الميعاد"[3]. ونلاحظ أن مصطلح "أرض إسرائيل" –مع إبداء تحفظ الباحث على هذا المصطلح– الذي كان سائدًا قبل قيام الدولة قد تحول بعد هذه الحرب إلى مصطلح "الأرض اليهودية"، كذلك فقد تحول الهدف من إقامة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين من مجرد إنشاء مكان يقوم بدور الوطن بالنسبة لليهود؛ ليخلصهم من ضائقتهم المزعومة إلى فرض السيادة اليهودية على أرض الميعاد، حيث تتضح سطوة التيار الديني ومدى تأثيره على كل أجهزتها حتى وصل إلى الأساس التي قامت عليه تلك الدولة.

---

[1] د / محمد محمود أبو غدير : أسطورة الصهيونية ، رسالة المشرق مجلة دورية محكمة ، المجلد الثامن الأعداد من الأول إلى الرابع ، ١٩٩٩ ، صـ ٦٠ .

[2] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٥٧ .

[3] إيمانويل هيمان : الأصولية اليهودية ، ترجمة : سعيد الطويل ، مراجعة د / جمال الرفاعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، صـ ١٤١ .

فقد أضحت حرب ١٩٦٧ القاعدة الدينية الصلبة لتنامي التيار الديني، وقد ترتب على ذلك تعرقل عمليات السلام، من خلال توسيع رقعة المستوطنات وإقامتها بشكل هستيري لضمان السيطرة على "أرض الميعاد"، ويقول الكاتب والمحلل السياسي الإسرائيلي "روني شاكيد": "إن صعوبة إخلاء المستوطنين من غزة تكمن في خلفيتهم العقائدية، فهم يتعاملون مع (جوش قاطيف) بوصفها أرضا مقدسة منحهم الرب إياها، هي وغيرها من أراضي الضفة والقطاع، كذلك إسرائيل تعد بالنسبة لهم أرضا مقدسة، محرما عليهم إخلاؤها"[١].

وعلى ضوء ما سبق، ربما يصح قول إن نتائج حرب ١٩٦٧ قد "وضعت الواقع السياسي الإسرائيلي في مفترق طرق جديد، أدى إلى بلورة ووحدة المعسكر الديني المتطرف في إسرائيل من ناحية، وإلى خلاف وانشقاق وبلبلة داخل التيارات العلمانية في إسرائيل من جهة أخرى"[٢]. ومن هنا يمكن أن نرصد تحولا أساسيا في هوية مواطني إسرائيل من اليهود، فقد رأينا في المرحلة السابقة كيف أنه بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨ صار لدينا ما يمكن أن نطلق عليه هوية وطنية إسرائيلية في داخل إسرائيل بوصفها وطنا يضم اليهود، أما بعد ١٩٦٧، فقد ظهر ذلك التحول، حيث اكتسب ذلك الانتصار طابعا دينيا راح يصبغ كل ملامح المجتمع الإسرائيلي وجعل الأصوات ترتفع منادية بحق اليهود وحدهم في أرض إسرائيل بأكملها فهي دولة يهودية لليهود فقط ، وليست دولة علمانية لكل مواطنيها، لذا من الممكن أن نقول إن الهوية التي سادت في إسرائيل في ذلك الوقت هي الهوية الدينية اليهودية، تلك الهوية التي برزت وسادت على الهوية الوطنية الإسرائيلية.

"فالجنرالات الذين انتصروا في حرب ١٩٦٧ تحولوا إلى أساطير حية وتحدثت عنهم أجهزة الإعلام بدون توقف وروت عنهم القصص والأساطير وصدرت في صالحهم الكتب وألبومات النصر، كما سعت إليهم

---

[١] רוני שקד : עיתון ידיעות אחרונות ، ١٥ – ٣ – ٢٠٠٥ .

[٢] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٦٧.

الزعامات السياسية والحزبية، بالإضافة إلى المسئولين عن المشروعات الاقتصادية الضخمة"[1].

فالحرب دينية ربانية والجنرالات جنود أسطورية والنصر هو الخلاص اليهودي الذي يتم، فقط، بهلاك الأغيار وسمو ورفعة اليهود، حيث يقول "أورن يائير": "بينما كان الإحساس الشائع لدى الإسرائيليين قبل ذلك هو (إسرائيلي) أولا وبعد ذلك (يهودي)، فإن التوجه أصبح في اتجاه (يهودي) أولا وبعد ذلك (إسرائيلي) وزاد الإحساس بالعناصر اليهودية في هويتنا. وقد برز التوجه في البداية لدى رجال السياسة ولدى العناصر المسئولة عن تشكيل منظومة التعليم"[2]. من هنا، فقد سادت الهوية الدينية في إسرائيل في تلك المرحلة ، و كانت سيادتها هذه سببا في كثير من عمليات الاستيطان الجديدة و امتلاك الأراضي الفلسطينية جورا، وأيضا الممارسات القمعية تجاه الفلسطينيين بوصفهم الأغيار الذين لا مكان لهم في دولة اليهود.

- ثانيا : الجانب الفلسطيني

أ – الهوية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

"لم يصدق الفلسطينيون سنة ١٩٦٧ ما يسمعون ويبصرون من دبابات إسرائيلية تطحن تحت جنازيرها أحلامهم بالعودة إلى أرض فلسطين لقد انتظروا تسعة عشر عاما على الأمل، واثقين بقدرة الجيوش العربية على تحرير التراب المقدس من الصهاينة، ولم يدر بخلدهم أن الموقف بجملته في الشرق الأوسط سيتغير تغيرا دراماتيكيا، لقد أحرزت إسرائيل نصرا لم يدهش بقية العالم فحسب، ولكنه أدهش وهز المنتصرين والمنهزمين على السواء هزا عنيفا"[3]. ورغم أن بداية الستينيات وبالتحديد منذ الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦١، قد "شهدت تراجع الاهتمام بالوحدة العربية، واستبدل بوحدة المصير وحدة الهدف، وخاصة على المستوى الرسمي، فإن هذا التراجع شهد قمته عقب هزيمة ١٩٦٧ بوجه خاص، فعلى المستوى الفلسطيني تحولت القضية في الأقطار العربية إلى

---

[1] د / محمد محمود أبو غدير : الصراع الديني العلماني داخل الجيش الإسرائيلي ، سلسلة الدراسات الدينية و التاريخية ، العدد (١٤) ، مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ ٢١ .

[2] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٣ .

[3] دافيد داوننج : حرب بلا نهاية و سلام بلا أمل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، بدون طبعة ، ١٩٨٠ ، صـ ١٨١ .

التمسك بشعار (تحرير فلسطين من الصهيونية) في الظاهر، على حين تركز اهتمام هذه الدول على إزالة آثار العدوان بعد ١٩٦٧ على اعتبار أنها مرحلة جزئية من مراحل الصراع مع العدو الصهيوني"[١]. فقد أحدثت حرب ١٩٦٧ قلبا في المفاهيم السائدة حول طبيعة الكيان الإسرائيلي. فنفت أية إمكانية للتفاهم في ظروف باتت فيها الأوضاع مهيأة لخلق نوع من الحوار التصالحي، كما أدت إلى تبدل معطيات الموقف الاستراتيجي، وظهور موقف جديد تحتل فيه إسرائيل أراضي دول عربية أخرى وتخضع جزءا آخر من العرب تحت سيطرتها واختفت صورة إسرائيل بوصفها دولة ضعيفة محاطة بالأعداء الذين يودون تدميرها، وظهرت بدلا عنها صورة الدولة المعتدية المتحدية للإرادة العالمية"[٢].

فقد تغير الوصف التقليدي للصراع الذي رفعته الأمة العربية ضد المشروع الصهيوني والدولة الإسرائيلية بأنه " صراع وجود، لكي يخلي طريقه –وإن كان بشكل تدريجي– إلى وصف آخر وهو أنه في الواقع صراع حدود! الوصف الأول كان معناه إما نحن وإما هم في المنطقة بمعنى أنه لابد من معركة عسكرية فاصلة تهزمهم هزيمة ساحقة، وتفتح الباب لعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، مع قبول حضاري للوجود اليهودي في فلسطين. أما الوصف الثاني فيتخلى– تحت وطأة الهزيمة ومرارة الواقع– عن هذا الهدف الطموح، ويقنع باسترداد الأرض العربية الشاسعة في سيناء، والجولان، والضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل، والمطالبة بعد ذلك بحقوق الشعب الفلسطيني"[٣]. فبعد حرب ١٩٦٧، وبعد الهزيمة بدأت الدول العربية في تقبل الوضع الجديد، وذلك من خلال اتفاق ضمني تم بين إسرائيل من جهة والدول العربية من جهة أخرى، ذلك الاتفاق الذي ينص على أنه "يجب على إسرائيل التي تدعمها الإمبريالية الغربية أن تمتنع عن العدوان، وعلى الدول العربية بالمقابل أن تمنع الشعب الفلسطيني من توجيه الاتهام للاستعمار الصهيوني"[٤].

---

[١] د / مصطفى عبد الغني : مرجع سابق ، صـ ١٥٣ .

[٢] صبحي نبهاني : البعد الإنساني في رواية النكبة ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، صـ ١٠٣ .

[٣] السيد ياسين : الأسطورة الصهيونية و الانتفاضة الفلسطينية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون طبعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، صـ ١٠٣ .

[٤] سمير أمين : الأمة العربية – القومية و صراع الطبقات ، ترجمة كميل قيصر داغر ، دار ابن رشيد للطباعة و النشر ، بيروت ، الطبقة الثالثة ، ١٩٧٨ ، صـ ٩٤ .

ففي تلك الفترة ومنذ قبيل هزيمة يونيو ٦٧ بدأ ظهور حالة من الفوضى داخل الدول العربية وتراجُع في وحدتها . و قد تبع ذلك تراجُع في الهوية القومية التي كانت سائدة قبل تلك الفترة ، و قد اكتملت هذه المرحلة بعد هزيمة عام ٦٧ ، و فلسطين في تلك الفترة ، شأنها شأن سائر الدول العربية المحتلة أو المهزومة تراجعت فيها ، أيضا الهوية القومية مع تراجع المبدأ الذي كان ساريا فيها و هو أن تحرير فلسطين من اليهود أمر عربي ستشترك فيه كل الدول العربية ، فهو مهمة عربية قومية، ولكن بعد ٦٧ سعت الدول المهزومة إلى استرداد أراضيها هي أولا ، متناسية القضية الفلسطينية ، من خلال الدخول في مساومات مع إسرائيل، وقد أدت كل هذه العوامل في النهاية إلى جعل الفلسطينيين "يلتمسون طريقهم الخاص ضمن إمكاناتهم الوطنية ، نحو استلام زمام المبادرة في الدفاع عن قضيتهم وخوض غمار المعركة على أرض فلسطين ضمن المعطيات المستجدة على أرض الواقع . وقد شكلت هذه المعطيات نقيضا صارخا لطموحات الفلسطينيين وتحديا لإمكاناتهم المحدودة ولظروفهم الخاصة"[١].

أيضا، فقد أدى ذلك إلى "اشتداد عود المقاومة الفلسطينية. وكانت (فتح) قد بدأت عملياتها العسكرية في بداية ٦٥ ١٩ غير أنها أكدت وجودها أكثر مع معركة الكرامة ضد الغزو الإسرائيلي عام ١٩٦٨، ونجاح القوات الفلسطينية في هزيمة الإسرائيليين مكّنها من استرداد بعض الكرامة العربية التي أهدرتها في عام ١٩٦٧"[٢]. فمع فشل الحركة القومية العربية في تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين من جانب، وظهور حركة " فتح " التي اتخذت سبيل النضال المسلح ضد المحتل الإسرائيلي لتحرير فلسطين من بطشه من جانب آخر ، أدى ذلك إلى ظهور الهوية الوطنية الفلسطينية ، بل و تعززها لتحل محل الهوية القومية العربية، فصارت الهوية الوطنية الفلسطينية التي تهدف إلى تحرير أرض فلسطين على يد أبناء فلسطين هي الهوية المركزية بالنسبة لهذا القسم من الفلسطينيين. وهذا لا يعني اختفاء الهوية القومية العربية بل نقول إنها لم تعد تحتل مكان الصدارة لدى الفلسطينيين.

"وقد حدثت تطورات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية . فمنذ أن

---

[١] د / إبراهيم إبراش : مرجع سابق ، صـ ٤٠ .

[٢] د / مصطفى عبد الغني : مرجع سابق ، صـ ١٧٤ .

احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقطاع سنة ١٩٦٧، عملت على تعزيز سيطرتها على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، من ناحية وعلى تعزيز تبعية الفلسطينيين في هذه المناطق لإسرائيل، من ناحية أخرى، لقد صادرت السلطات الإسرائيلية خلال العقدين الأولين للاحتلال ٥٢% من مساحة الضفة و٤٢% من مساحة القطاع، كما مارست وسائل قمع متعددة، مثل السيطرة على مصادر المياه، وإغلاق جامعات لفترات طويلة، وفرض رقابة شديدة على الصحافة"[١]. فمع كل خطوة تتخذها إسرائيل في قمع الفلسطينيين والعمل على إحكام السيطرة عليهم يتبلور لدى الفلسطينيين الإحساس بهويتهم، كلما زادت السيطرة الإسرائيلية وزادت وسائل القمع.

ب- هوية فلسطيني ١٩٤٨

يبدو أن عوامل نشأة الهوية الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع هي نفسها التي عملت على نشأة هذه الهوية عند فلسطيني ١٩٤٨ ، وخاصة فشل الحركات القومية وفشل الوحدة العربية، ومع ذلك فقد حدثت عوامل داخلية خاصة بفلسطيني ٤٨ كان لها أثر كبير في تقوية وتعزيز هويتهم الوطنية الفلسطينية. من هذه العوامل:

"إلغاء الحكم العسكري في ١٩٦٦ مما مكن الفلسطينيين في إسرائيل من دعم اندماجهم في الاقتصاد وفي المجتمع اليهودي في إسرائيل أيضا حرب ١٩٦٧، حيث تجددت الصلة بعد الحرب بين فلسطيني ٤٨ في إسرائيل وفلسطيني الضفة والقطاع"[٢]. فقد "رافق إلغاء الحكم العسكري في سنة ١٩٦٦إلغاء القيود على حرية التنقل بين مختلف المناطق الفلسطينية داخل إسرائيل. لقد عزز ذلك العلاقات المتبادلة بين المواطنين الفلسطينيين كما عزز وعيهم بقضاياهم المشتركة وخصوصا مصادرة الأراضي وسياسة التمييز ضدهم في شتى الميادين"[٣]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم هذا التحسن النسبي الذي طرأ على أحوال فلسطيني ٤٨ الاقتصادية والاجتماعية، بعد رفع الحكم العسكري عنهم، ورغم زيادة الوعي السياسي لديهم و إصرارهم على المطالبة بالمساواة مع اليهود ، إلا أن هذا المطلب لم يكن يقابل إلا بالتجاهل من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة .

---

[١] د / محمود ميعاري : تطور هوية الفلسطينيين، مرجع سابق ، صـ ٤٦ .

[٢] **אסיה רמברג: עדה מושביץ–הערבים אזרחי ישראל. יחסי גומלין בישראל בין יהודים וערבים. פרקים באזרחות، מהדורת בינ"ם، מוסד ון ליר בירושלים، ١٩٨٤، עמ'٣٣.**

[٣] د / محمود ميعاري : تطور هوية الفلسطينيين، مرجع سابق ، صـ ٤٨ .

وبالنسبة لحرب ١٩٦٧ بصفتها عاملا رئيسيا في تجديد الصلة بين فلسطيني ٤٨ وفلسطيني الضفة والقطاع ، فقد أصبحت هذه الحرب ، كما يقول المستشرق الإسرائيلي "إيلي ريخس" "عبارة عن بداية لليقظة الوطنية بين عرب إسرائيل، بسبب تجدد الصلة مع عرب المناطق، مع مصادر الهوية الفلسطينية الجديدة تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية"[١].

ونفهم من ذلك أن الانفتاح الذي تم بين فلسطيني ٤٨ وفلسطيني الضفة والقطاع قد شجّع فلسطيني ٤٨ على تشكيل هويتهم الوطنية الفلسطينية تلك الهوية التي كانت سائدة وبارزة لدى فلسطيني الضفة والقطاع، حيث "تطور في داخل فلسطيني ٤٨ الوعي بقضايا هويتهم بوصفهم أقلية عربية في إسرائيل، وقد ازدادت هذه التطورات قوة، بسبب نتائج عمليات التحديث التي تبلورت في هذه الفترة، وبشكل خاص في قطاع الأعمال، والانتقال إلى الصناعة والبناء، وبسبب ظهور طبقة مثقفة عربية من مواليد إسرائيل"[٢]. وجدير بالذكر أن عمليات التحديث هذه وما تبعها من ظهور طبقة فلسطينية مثقفة هي إحدى فوائد إلغاء الحكم العسكري . وبهذا تكون حرب ١٩٦٧ أنهت عزلة فلسطينيي ٤٨ عن فلسطينيي الضفة والقطاع ومن بعدهم العالم العربي بأكمله فقد " انتهت حرب يونيو ١٩٦٧، باحتلال إسرائيل بقية أجزاء فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتج عن ذلك انتهاء عزلة الفلسطينيين داخل إسرائيل وتعزز التفاعل الاجتماعي بينهم وبين فلسطينيي الضفة والقطاع فانتعشت هويتهم الوطنية الفلسطينية"[٣]

ومن مظاهر تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطيني ٤٨ في تلك الفترة أن "أنزل مجهولون الأعلام التي كانت مرفوعة على مدارس كفر قاسم والطيرة في المثلث العربي في إسرائيل يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، عشية ذكرى قيام إسرائيل، ثم أحرقوها. كما أنزلت صورة ليفي أشكول، التي كانت معلقة في مدرسة الطيرة. إن ردود الأفعال هذه لم تأت فقط نتيجة المعاملة الإسرائيلية السيئة، بل نتيجة للشعور بالحق والواجب"[٤].

أيضا ما يعرف بـ "يوم الأرض"، فقد "حصل يوم الأرض للمرة الأولى عام ١٩٦٧، عندما شارك الفلسطينيون مواطنو إسرائيل في احتجاج

---

[١] אלי רכס : שם ، עמ' ٢١٩ .

[٢] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٦٧ .

[٣] د / محمود ميعاري : تطور هوية الفلسطينيين ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ .

[٤] رفيق حبيب مطلق : إسرائيل قبيل العدوان ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٧ ، صـ ٣٩ .

جماهيري ضد مصادرة الأراضي العربية والتمييز المستمر، فيما يتعلق بالحقوق المدنية، ففي ٣٠ مارس عام ١٩٦٧ حدثت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين في إسرائيل والشرطة الإسرائيلية. وقتل ستة فلسطينيين وجرح العديد منهم. وقد عرف هذا اليوم بيوم الأرض الذي يتم الاحتفال به سنويا من قبل الفلسطينيين في إسرائيل بأشكال مختلفة"[١]. ويمكن أن يعد "يوم الأرض" "امتدادا وتتويجا للنضال الذي خاضته الأقلية العربية في طريق بلورة هويتها الوطنية"[٢]. فقد تحول هذا اليوم إلى رمز لمقاومة الاحتلال تحتفل فيه الجماهير الفلسطينية في كل مكان وتحظى هذه الذكرى بتغطية وتكريم في الكثير من وسائل الإعلام العربية والدولية، حيث استطاعت الجماهير الفلسطينية بواسطة يوم الأرض الحد من مصادرة الأراضي في الجليل، إلا أن هذا لا يعني أن السلطات الإسرائيلية ستتوقف عن المصادرة إنما يعني أن تلك السلطات الجائرة لن تصادر الأراضي الفلسطينية بالسهولة التي كانت تتم وفقا لها المصادرة في الماضي. أيضا، فقد زاد يوم الأرض من التلاحم بين أبناء الشعب الفلسطيني قاطبة. إذ أصبح رمزا لوحدة النضال، وتحتفل جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة بهذه الذكرى مركزين على وحدة التضامن بين أبناء الشعب الواحد. من هنا نتبين مدى وضوح وسيادة الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطيني ٤٨، شأنهم في ذلك شأن فلسطيني الضفة الغربية وغزة.

- المرحلة الثالثة : ما بعد حرب ١٩٧٣

أولا : الجانب الإسرائيلي :

قبل البدء في الحديث عن حرب السادس من أكتوبر وآثارها العميقة على هوية المجتمع الإسرائيلي، يجب أن نتحدث عن "حرب الاستنزاف"، تلك الحرب التي وقعت بين مصر وإسرائيل والتي "اندلعت في شهر مارس عام ١٩٦٩ واستمرت حتى السابع من شهر أغسطس عام ١٩٧٠، حيث اتفق الطرفان –المصري والإسرائيلي– على وقف إطلاق النار. وقد استمرت هذه الحرب لحوالي عام ونصف ووقعت على امتداد الجبهة المصرية، وخلال هذه الحرب حاولت مصر استنزاف قوى الجيش الإسرائيلي، من خلال قذائف المدفعية الثقيلة التي كانت ممتدة على طول قناة السويس، هذا بالإضافة إلى محاولة مصر استصدار قرار من الأمم

[١] د / محمد أمارة : اللغة و الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١١٥ .
[٢] سمير جبور : مرجع سابق ، صـ ٣٤ .

المتحدة من شأنه أن يلزم إسرائيل بالانسحاب من سيناء. من ناحية أخرى فقد حاولت إسرائيل الاحتفاظ بغنيمتها التي حققتها من حرب ١٩٦٧ وحاولت جاهدة -خلال حرب الاستنزاف- أن تمنع مصر من تحقيق أي مكسب عسكري لأرض سيناء المحتلة"[١]. وتعد ظاهرة استنزاف العدو إحدى استراتيجيات الحروب ، حيث يقوم جيش ما بالسماح للعدو أن يوجه له الضربات ويكون هذا الجيش من القوة بحيث يصمد أمام هذه الضربات ولا ينهار، بذلك يستنزف العدو قواه، كما يفقد ثقته في نفسه ويشعر باستحالة هزيمة هذا الجيش، ونتيجة لذلك تضيع قوى هذا العدو هباء . وحين يبدأ العدو في إظهار سمات الضعف والانكسار، يستطيع الجيش أن يستجمع قواه ويجهز عليه بضربة واحدة، بعد أن صار هذا العدو لقمة سائغة.

وعن حرب الاستنزاف التي دارت بين مصر وإسرائيل يقول الدكتور "دان عرب" "تعد حرب الاستنزاف حربا غير محددة ، كما أنها تفتقد مظاهر أو سمات الحرب العادية ، فهي لا تعد حربا مصيرية مثل حرب ٤٨ ، ولا حربا خاطفة مثل حرب٦٧، ولا حربا صادمة مثل حرب أكتوبر. إنها شيء بين هذا وذاك، شيء ممطوط مثل العلكة، دون بداية أو نهاية. هذا هو الاستنزاف"[٢]. والواقع أن حرب الاستنزاف كانت -بالنسبة إلى إسرائيل بوجه خاص- مضنية ومرهقة للأعصاب، كما أن تأثيرها النفسي السيئ على المجتمع الإسرائيلي لم يكن أقل من تأثيرها المادي، فلم تكن هذه الحرب سهلة بالنسبة للجيش الإسرائيلي. وعن ذلك يقول الشاعر الإسرائيلي "حاييم جوري":

"يصح قول إن حرب الاستنزاف كانت حربا ضمن جملة الحروب غير أن الجيل الذي كان هناك وحارب على خط النار، يعرف جيدا أن هذه الحرب كانت معركة صعبة للغاية ومختلفة عما اختبره الجيش الإسرائيلي حينئذ. قبل حرب أكتوبر سألت اللواء "دان لنر" -من أبطال حرب ٤٨ وواحد من كبار المسئولين في الجيش الإسرائيلي، الذي شارك في كل حروب إسرائيل: ما هي أصعب حرب شاركت فيها ؟ فأجابني على الفور: حرب الاستنزاف"[٣].

---

[1] http://he.bukisa.com

[٢] רועי מנדל: למה נשכחה מלחמת ההתשה. http://www.ynet.co. 08-03-2009.

[٣] רועי מנדל : שם

وتتضح أهمية حرب الاستنزاف من صعوبتها وقسوتها، ويضاف إلى ذلك كونها حربا مستمرة دون حسم ، حيث لم يخرج من هذه الحرب منتصر واضح، كذلك فقد نتج عن هذه الحرب سؤال هام سأله الإسرائيليون لأنفسهم وهو متى ستنتهي هذه الحرب؟، حيث شعر الفرد الإسرائيلي بعدم الأمان والخوف في كل يوم وهو ينتظر سماع أخبار هذه الحرب ليعلم كم جنديا قتل أو أصيب، وهل بينهم ابنه أو أخوه أو صديقه ؟

أما عن حرب أكتوبر ١٩٧٣، فعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على هذه الحرب المجيدة التي سجل فيها العرب أكبر انتصار لهم في التاريخ الحديث فإن تأثيرات هذه الحرب على المجتمع الإسرائيلي لا تزال قوية، ومن أهم النتائج السياسية لحرب ١٩٧٣ أنها "غيرت الفلسفة السياسية في منطقة الشرق الأوسط ودخلت بهذه المنطقة في مرحلة تغيير سياسي جذري و ذلك بالدخول في المفاوضات السلمية وإجبار إسرائيل على نبذ الحرب والاستسلام للسلام"[١]. فبعد مرور هذه الفترة الطويلة على تلك الحرب نجد أن ما كتب عنها في إسرائيل فور وقوعها لا يكاد يختلف عما يكتب الآن و كأنه لا يوجد هذا الفاصل الزمني الكبير، فقد "ذكرت دكتورة "نيتسابن دوف" أستاذ الأدب العبري المقارن في جامعة حيفا، في كتاب لها بعنوان "علاقات حب غير سعيدة" صدر في ذكرى مرور ٢٥ عاما على تلك الحرب عن دار نشر "عام عوفيد"، أن حرب ١٩٧٣ كانت حقا تحولا دراميا عنيفا يبدو كأنه مأخوذ من قصة أدبية محكمة في الإتقان وقالت، أيضا، إن تلك الحرب نسفت مشاعر التعالي والصلف التي سيطرت على المجتمع الإسرائيلي بعد ١٩٦٧ مع السخرية من العدو، وشكلت نتائجها لطمه قوية وجهت إلى الدوائر السياسية والعسكرية التي شعرت بالتفوق والتعالي على الآخرين وقد أثر كل ذلك على العقلية الإسرائيلية كلها"[٢]. وبعد الهزيمة التي ألحقت بإسرائيل في ٧٣ تعامل الإسرائيليون بوصفهم مهزومين، وكانت عبارة "التقصير" هي التعبير البارز الذي ارتبط عند ذكر هذه الحرب. هذا بالإضافة إلى الخلافات اللانهائية بين

---

[١] د/محمد خليفة حسن: حرب أكتوبر ١٩٧٣ في الذاكرة الإسرائيلية، أعمال ندوة حرب أكتوبر وتأثيرها في الأدب والمجتمع الإسرائيلي، رسالة المشرق، المجلد الحادي عشر الأعداد من الأول إلى الرابع، ٢٠٠٢ ، صـ ٧.

[٢] د/محمد محمود أبو غدير: حرب أكتوبر وتأثيرها في شكل القصة العبرية ومضامينها أعمال ندوة حرب أكتوبر وتأثيرها في الأدب والمجتمع الإسرائيلي، رسالة المشرق المرجع السابق نفسه، صـ ١٨.

الجنرالات والاتهامات المتبادلة فيما بينهم، أيضا فقد دار كثير من المناقشات وعقد العديد من الندوات التي تدور حول وضع إسرائيل وخططها بعد حرب أكتوبر وطرحت فيها أسئلة مثل "ماذا سيحدث لإسرائيل بعد حرب أكتوبر، ما هي مكانة الدولة اليهودية بالنسبة لثقافة العالم في النصف الثاني من هذا القرن. إن هناك ضرورة لوجود منظور رحب للإجابة على جزء من هذه الأسئلة؛ لأنه لا يمكن تجاهل رؤيتها"[1].

فقد فرضت مصر بعد انتصار ١٩٧٣ السلام مع إسرائيل التي وجدت نفسها مضطرة لقبول هذا السلام، بعد أن كانت إسرائيل قلبا وقالبا تتفاخر وتتباهى بالانتصار العسكري الذي حققته في عام ١٩٦٧ رافضة أي حوار مع العرب الأغيار الذين كانوا في نظرها كائنات دون المستوى، ولن تقوم لهم قائمة بعد تلك الهزيمة، حيث "نسفت حرب أكتوبر ١٩٧٣ العديد من الادعاءات التي تتحدث عن أهمية الاحتفاظ بالمناطق وبالمستوطنات باعتبارها وسيلة لضمان الأمن الإسرائيلي، وهو ما ترجم بعد ذلك إلى حركات احتجاج اجتماعية وسياسية وإلى انقسام أيدلوجي عميق لازالت إسرائيل تعاني منه والذي تفرعت عنه انقسامات وخلافات فرعية أخرى"[2].

ونتيجة لذلك، أصيب الفرد الإسرائيلي من أصل يهودي باضطراب حاد في هويته، وصار يشك في جدوى وجود الدولة وجدوى وجوده فيها حيث "حدث انكسار قوي في الهوية الإسرائيلية بفضل الإنجازات العسكرية الرائعة التي حققها الجيشان المصري والسوري، فلم تكن نتائج حرب ١٩٧٣ مجرد هزة روحانية أو نفسية، بل كانت تعبيرًا شديدًا عن الغضب الناجم عن انهيار العديد من الادعاءات الكاذبة والأوصاف التي التصقت لسنوات طويلة بالمجتمع الإسرائيلي وبالدولة الصهيونية، منذ قيامها وحتى اندلاع حرب ١٩٧٣"[3]. ويقول المفكر الإسرائيلي "يشعياهو لايبوفتس" في دراسة له عن حرب أكتوبر "إن حرب أكتوبر قد عمقت

---

[1] אור ציון ברתנא: שמונים ספרות ישראלית בעשור האחרון، הוצאת ספרים، אגודת הסופרים העברים בישראל، נדפס בישראל، ١٩٩٣، עמ׳ ٣٣.

[2] د/محمد محمود أبو غدير: حاضر ومستقبل إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١١٩ ، ١٢٠ .

[3] د/محمد محمود أبو غدير : المرجع السابق نفسه، صـ ١٢٢ .

داخل الجمهور الإسرائيلي مشاعر الكآبة وخيبة الأمل والشعور بالإحباط والفشل"[1].

وقد رافق تلك المشاعر موجات كبيرة من النزوح من إسرائيل والاتجاه صوب الدول الأوربية وأمريكا، وعن ذلك يقول "إمنون روبنشتين" في كتابه " لنكن شعبا حرًا": "إن حرب ١٩٧٣ تحدد، في هذا الموضوع، شأنها في ذلك شأن موضوعات أخرى، نقطة تحول: لقد خرج النزوح من كونه حركة سرية، وتحول إلى موضوع شرعي. ففي عام ١٩٧٥، ولأول مرة، منذ عام ١٩٥٣، كان هناك تعادل بين عدد النازحين وعدد المهاجرين"[2]. فقد أثارت موجة النزوح الواسعة أو الرغبة في النزوح من إسرائيل، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ اهتمامًا كبيرًا من المسئولين الإسرائيليين، خاصة أن أعدادًا كبيرة من جنود الاحتياط قد حصلوا في أعقاب تسريحهم، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ على تصاريح خروج، حيث حطمت حرب أكتوبر١٩٧٣ وجهة النظر العامة تجاه النزوح في إسرائيل والتي كانت تعده هروبًا من الوطن ودليلًا على الضعف النفسي.

وبهذا فلم تنجز إسرائيل "البرنامج الذي وضعته الصهيونية الهرتسلية. فعدد قليل فقط من اليهود الذين يعيشون الآن في العالم يريدون العيش في إسرائيل، كما أن جزءًا من مواطني الدولة يميلون إلى مغادرتها ويفضلون العيش في شتات جديد عن العيش في الوطن المستقل"[3]. وتجدر الإشارة إلى أنه "لا يوجد في إسرائيل سوى ما يقدر تقريبا بنصف عدد اليهود في العالم من اليهود ، فلازالت هذه الدولة غير واثقة في قدرتها على الوجود. ومرة أخرى يحق قول إن اليهود الذين يتباهون بعلاقتهم بأرض فلسطين لديهم موقفان متناقضان، بدرجة كبيرة تجاه علاقتهم بهذه الأرض. وبمفهوم معين، فإن علاقتهم بأرض فلسطين إشكالية أكثر من علاقة الفنلندي بأرضه أو الهولندي بوطنه"[4].

أيضا، فإن إسرائيل الحالية "لا تضم إلا جزءا من يهود العالم وليس أكثريتهم، لكنها تحولت واقعيا وفعليا إلى دولة متعددة القوميات، إذ أن حوالي ٢٠% من سكانها الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من العرب. ثم

---

[1] د/محمد محمود أبو غدير: المثقفون والسلطة في إسرائيل، مجلة إبداع، القاهرة، العدد السابع ، يوليو ١٩٩٨ ، صـ ٤٣ .

[2] د/رشاد عبد الله الشامي : الشخصية اليهودية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ٣٣٦ .

[3] د/محمد محمود أبو غدير : أسطورة الصهيونية ، مرجع سابق ، صـ ٧٩ .

[4] אברהם ב . יהושע : הקיר וההר ، שם، עמ' ٥٩ .

أضيف في التسعينيات بُعد آخر يتمثل في أن الدولة الإسرائيلية أصبحت متعددة الأديان. فقد جاء في تقرير أعدته وزارة الاستيعاب في إسرائيل وصدر عام ١٩٩٦، أن ٤٢% من المهاجرين الروس الذين قدموا إليها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، سجلوا أنفسهم بوصفهم مسيحيين أو بدون ديانة والنتيجة أن أصبح نحو١٠% من سكان إسرائيل –من غير العرب– يتبعون الديانة المسيحية أي أن٣٠% من مواطني إسرائيل الآن ليسوا من اليهود، لأن إسرائيل غير اليهودية تحتل نسبة٣٠% من مجموع عدد سكان الدولة"[١].

هذا وقد عمّق مشاعر الرفض لدى الفرد الإسرائيلي لمجتمعه سائر الحروب التي قامت بها إسرائيل، خاصة الحروب غير المبررة، مثل حرب لبنان ١٩٨٢، كذلك الانتفاضة الأولى (١٩٨٧- ١٩٩٣) والثانية (٢٠٠٠) حيث صار الفرد الإسرائيلي ينظر إلى حاله في مجتمعه، فلا يجد سوى الحرب، تلك الحرب التي أفقدته الثقة في الدولة وقطاعاتها "فلا ثقة في المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل –الكنيست، الحكومة، المحكمة العليا، الأحزاب السياسية، وغيرها. إن الثقة في هذه المؤسسات في تراجع دائم وآخذة في التفاقم. وحاليا تدل النسب الكبيرة الدالة على عدم الثقة على إمكانية وجودنا على شفا فقدان شرعية المؤسسة الحاكمة. وقد كتب كثيرون عن التراجع المستمر في نسبة المشاركة في الانتخابات في إسرائيل. ففي عام ١٩٩٩م كانت نسبة التصويت ٧, ٧٨% وفي عام ٢٠٠٣ كانت ٦٨,٩% وربما عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة التصويت حدا متدنيًا غير مسبوق بلغ ٥, ٦٢%"[٢].

من هنا، فإن "تضافر تلك العوامل –تدهور البنى المؤسساتية المهيمنة الخاصة بحركة العمل الصهيونية واندماج قطاعات مختلفة داخل الإطار الاجتماعي المركزي، وآثار حربي١٩٦٧ و١٩٧٣– أوضح الحقيقة التي مفادها أن المناقشات حول تجسيد الهوية الجماعية في قطاعات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي قد تحولت إلى بؤر لكثير من الجدل السياسي الحاد المكثف"[٣]، حيث قام هذا الوطن بالحرب، وقد لازمته تلك

---

[١] د / محمد محمود أبو غدير : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ١٧ .

[٢] הרמן תמר,לבל יובל, צבן הילה: אנטי – פוליטיקה ، המכון הישראלי לדמוקרטיה ٩ – ٢ – ٢٠٠٩ مقال على الموقع الالكتروني : http://www.idi.org.il.

[٣] שמואל נח אייזנשטדט: תמורות בחברה הישראלית، משרד הביטחון ההוצאה לאור הודפס בישראל، ٢٠٠٤، עמ' ٤٨ .

الحرب في الماضي ويبدو أنها ستلازمه في المستقبل. وقد أورد "يعقوب تالمون"، "قول الفيلسوف" هيجل" عن "عجز النصر" باعتباره وصفا ملائما لمأزق إسرائيل، ورسم صورة غير جذابة لمستقبل إسرائيل إذا استمر الوضع الراهن، وتنبأ بأن المزيد من الانتصارات سوف يجعل الإسرائيليين يواجهون، بعد كل انتصار، مشاكل أكثر تعقيدا. وقد يكون قول "هيجل" المذكور هو أبلغ تلخيص لتاريخ الاستيطان الصهيوني فالمجتمع الإسرائيلي يعيش حالة حرب دائمة مع العالم العربي الذي يحيط به"[١].

ونتيجة لذلك، أصبحت "إسرائيل اليوم، بدون شك، دولة إشكالية فلازالت تكافح لأجل حقيقة وجودها. شرعيتها مشكوك فيها، ٧٠% من دول العالم لا تعقد معها أية علاقات"[٢]. وسواء انتصرت إسرائيل في حروبها أم هُزمت، فإن نتائج تلك الحروب سلبية على الفرد الإسرائيلي سواء الذي هاجر إليها، أم الذي ولد فيها، فكلاهما مواطن ويبحث عن أمنه وسلامته وسلامة أسرته، إنه يريد أن يحيا بوصفه فردًا عاديًا في وطن حقيقي، ولكن ما يحدث داخل المجتمع الإسرائيلي جعله "مجتمعًا مجندًا على الدوام وكل مواطن يعيش فيه هو جندي في إجازة وقد حاول بعض المفكرين الإسرائيليين تبرير مثل هذا الوضع بادعاء أن تاريخ إسرائيل، منذ ولادتها هو تاريخ حروب متواصلة واستعدادات عسكرية دائمة، فمصير إسرائيل والإسرائيليين معلق في خيط دقيق ومن أجل منع تعرض الدولة لأي خطر خارجي، فعليها أن تُعبىء جميع الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها لتلبية احتياجات الصراع المتواصل مع الآخرين وعلى ذلك فعلى الفرد الإسرائيلي أن يكون رهن الاستدعاء في أي لحظة للخدمة العسكرية بأشكالها المختلفة"[٣].

من هذا العرض الموجز، نستطيع أن نرصد معاناة المجتمع الإسرائيلي الحالي، فمن ناحية هو مجتمع غارق في الحروب يعاني منها وهي، في الوقت نفسه، أحد أسباب بقائه ومن ناحية أخرى، فإن الدولة التي يعيش فيها اليهود صارت لا تضم إلا جزءا من يهود العالم وهو جزء بسيط كذلك، فقد تحولت إسرائيل إلى دولة متعددة القوميات ومتعددة الأديان، فكل

---

[١] د / رشاد عبد الله الشامي : عجز النصر ، الأدب الإسرائيلي و حرب ١٩٦٧ ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، صـ ٩ .

[٢] אברהם ב . יהושע : הקיר ו ההר ، שם، עמ' ٥٥ .

[٣] د/محمد محمود أبو غدير: حاضر ومستقبل إسرائيل، مرجع سابق ، صـ ١١٠ ، ١١١ .

هذه العوامل، بالإضافة إلي عوامل أخرى جعلت من المجتمع الإسرائيلي الحالي "مجموعة من الجماعات السكانية اليهودية المتنافرة والتي لا زالت تحمل في أحشائها أغلب الأمراض التي كان يعاني منها يهود الشتات. والإنسان الإسرائيلي الحالي هو تجسيد حي لهذا المجتمع الذي يعاني الانقسام في كل شيء"[١].

من هنا يمكن القول إن هناك تراجعا في الهوية الوطنية لدى الفرد الإسرائيلي، الذي بات يشكّ في ماضيه ويتشاءم من مستقبله، فاضطربت صورة الوطن في نفسه وتبع ذلك اضطراب شديد في هويته الوطنية، كذلك فقد صاحب هذا الاضطراب والتراجع في الهُوية الوطنية انتعاشًا وتطورًا أكبر في الهوية الدينية التي سادت من بعد انتصار٦٧، حيث راح التيار الديني يحاول فرض إرادته على الجميع ويضفي مغزى دينيًا على كل المؤسسات في الدولة واصفًا ذلك باقتراب ساعة الخلاص. هذا وقد تدعم هذا التوجه الديني من "مصدرين مختلفين قد يبدوان متناقضين شكلًا أولهما صعود "ليكود" للسلطة في إسرائيل في عام ١٩٧٧ بتوجهاته اليمينية المتطرفة والتي تسعى إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى على جميع الأراضي الفلسطينية وثانيهما ظهور حزب "شاس" الديني الحريدي غير الصهيوني على الساحة السياسية والحزبية في عام ١٩٨٣، والذي تحول إلى شريك ثابت في جميع الحكومات الإسرائيلية، اليمينية منها واليسارية، وإلى أحد أسباب سقوطها أيضا، عندما تحاول الخروج قيد أنمله عن دائرة أفكاره السلفية"[٢].

وهكذا "فإن الساحة السياسية الإسرائيلية، بعد حرب أكتوبر١٩٧٣ كانت مهيأة لاقتحام الجماعات الدينية المتطرفة، التي كانت قد استطاعت عبر سنوات سابقة، أن تنظم صفوفها وتستقطب الأتباع والمؤيدين لوجهات نظرها المتطرفة بشأن الاستيطان وعدم إعادة الأراضي العربية المحتلة وضرورة التخلص من العرب، استنادا إلى أقوال من التوراة وعلى أقوال الحاخامات"[٣]. فقد بدأ التيار الديني في التنامي داخل المجتمع الإسرائيلي و"بدأت تتغير طبيعة العلاقات المتبادلة بين الغالبية العلمانية والتقليدية وبين الأقلية الدينية والتي لم تشهد أي تغيرات قبل ذلك بسبب حرص الجميع على

---

[١] د / محمد محمود أبو غدير : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ١٧ .
[٢] د / محمد محمود أبو غدير : أسطورة الصهيونية ، مرجع سابق ، صـ ٦١ .
[٣] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ١٣٨ .

تحاشي الدخول في خلافات أو نزاعات عقائدية تضر بالجميع واتفقوا على الحفاظ على ما سُمي "بالوضع الراهن" بين الطرفين، والذي يضمن للمتدينين الاستمرار في ممارسة طقوسهم، بدون تدخل من العلمانيين على أن يحرص المتدينون، في الوقت نفسه، على عدم الاعتراض على الممارسات والسلوكيات اليومية لغير المتدينين، أي أن يعيش كل طرف حياته بما يروق له وبدون تدخل أو إكراه من أي طرف ضد الآخر"[1].

ومن هنا، فقد أدت جميع هذه الأمور إلى بلورة فكرة "جوش إيمونيم" وإلى إيجاد قاعدتها التنظيمية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكن في أعقاب هذه الحرب و"نتيجة لصدمة الهزيمة واليأس التي أعقبت القلق الرهيب والشعور بالمهانة، نشأ في الواقع الإسرائيلي ذلك الكيان القومي الديني المتطرف المسمى "جوش إيمونيم"، والذي حفلت منشوراته بالفقرات المقتبسة من التوراة، والتي تتحدث عن الضيق والدمار والكارثة بهدف إثارة الرعب والهلع في نفوس الإسرائيليين"[2]. ومع ازدياد نفوذ التيارات الدينية المتطرفة داخل إسرائيل وعلى رأسها "جوش إيمونيم" تحوّلت إسرائيل إلى دولة شبه دينية ونتيجة لذلك تم تكثيف النشاط الاستيطاني وكذلك إبداء العداء تجاه كل من ليس يهوديا، فإسرائيل بوصفها دولة استيطانية تقوم على مبدأ عنصري، لا يمكنها أن تسمح بقيام علاقات آمنة مع جيرانها، لأنها مثل أي دولة من هذا النوع "تصون هويتها على أفضل نحو ممكن من خلال الصراع. وهذا التناقض بين ادعاء إسرائيل أنها لا تريد شيئا سوى الحدود الآمنة من ناحية وبين الضغط من أجل المحافظة على هويتها من الناحية الأخرى، يساعدنا على فهم المسار الخاطئ بصورة متزايدة للسياسة الإسرائيلية في الخارج والداخل على السواء. ففي علاقتها مع الدول العربية أظهرت إسرائيل اتجاها متناميا نحو التحدي العلني لمحاولات التفاوض من أجل تسوية أية قضية، وكلما أبدى العرب رغبة الحل الوسط أصبح الإسرائيليون أكثر توسعية. ويمكن فهم معنى هذا النمط من السلوك إذا ما أخذنا في الاعتبار وجهة النظر التي ترى إسرائيل بوصفها دولة تشعر بأن السلام يهدد بقاءها. وفي الداخل هناك استقطاب متزايد في الحياة السياسية، فإسرائيل مثلها مثل أي جماعة إنسانية تشعر بأن هويتها تتآكل، ينمو فيها اتجاه داخلي للبحث عن الهرطقة –أي

---

[1] د/محمد محمود أبو غدير: أسطورة الصهيونية، مرجع سابق، صـ ٦٠ .
[2] د/رشاد عبد الله الشامي: الحروب والدين، مرجع سابق، صـ ١٣٩ .

تحديد قاطع للخط الواقع بين ما هو "معنا" وما هو "ضدنا". والنتيجة هي أن مدى الاختيارات السياسية المتاحة أمام إسرائيل يزداد ضيقا"[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حرب أكتوبر١٩٧٣، قد "أكدت وربما أكثر من حرب١٩٦٧، الحواجز القائمة بين اليهود وغير اليهود، فبمرور الأيام والأسابيع التي حملت مشاعر الخوف جراء المعارك اكتشف اليهود أنه يمكنهم أن يشاركوا في هذه المخاوف مع إخوانهم اليهود، فقط، فبحثوا أكثر من ذي قبل عن مجتمع يهودي"[2]، حيث يتضح أن هناك صراعا بين الهوية الوطنية التي تمثلها الأغلبية العلمانية والهوية الدينية التي تمثلها الأقلية الدينية الآخذة في التنامي وصاحبة النفوذ القوي داخل المجتمع الإسرائيلي وهو صراع غير هين. "فمن المتوقع تعاظم الفجوة واتساع حدة الصراع بين التيار العلماني الذي يشكل الغالبية العظمى من السكان الإسرائيليين وبين التيار الديني الذي يحظى بنفوذ واسع لا يتفق مع حجمه الفعلي، خاصة أن هناك عناصر علمانية داخل "ليكود" تتفق في ذلك مع عناصر علمانية يسارية. وقد يصل الأمر، كما حذرت عديد من الدوائر في إسرائيل، إلى حدوث حرب ثقافية، أو حتى حرب أهلية"[3].

"وقد تجاوزت الخلافات اليهودية اليهودية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبعد تصاعد قوة "شاس" كل حدود التصور لتصل إلى الاسم الذي يحمله الإسرائيليون وهل هم إسرائيليون أم يهود وأي المصطلحين أفضل وفي هذا يقول الأديب الإسرائيلي الشهير "أ.ب.يهوشواع": إن المتدينين يفضلون استخدام مصطلح "يهودي" للوصول إلى ما يسمونه النواة اليهودية التي تفرق بين اليهودي وغير اليهودي وبين الإسرائيلي غير اليهودي والإسرائيلي اليهودي، وعلى ذلك فإن مصطلح "إسرائيلي" هو مصطلح يمثل إشكالية في إسرائيل ومرفوض من جانب التيار الديني مثلا رغم إنه هو الاسم الذي أختير ليطلق على الدولة، ومازال الخلاف مستمرا داخل إسرائيل حول أي المصطلحين أفضل مما دفع بـ"أ.ب يهوشواع" إلى القول في رده على مواقف التيار المتدين من أنه ورد في

---

[1] نيلز جونسون: قضية حدود إسرائيل الآمنة وتناقضات الدول الاستيطانية، ترجمة: يسر عبد الموجود، عالم الفكر، المجلد ال١٤، الصهيونية، العدد (١)، ١٩٨٣، صـ ١٠٣.

[2] שמעון הרמן : שם עמ'٣٦ .

[3] د / محمد محمود أبو غدير : إسرائيل ما بعد الصهيونية – دراسة في واقع المشروع الصهيوني و مستقبله - ، رسالة المشرق ، تصدر عن مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، المجلد الرابع الأعداد من الثاني إلى الرابع ، ١٩٩٥ ، صـ ٨٩ .

المجلد التاسع من دائرة المعارف اليهودية تحت مصطلح يهودي أو يهودية ما يلي: يهود "راجع مصطلح إسرائيلي""[1]. ويتبين من كلام "أ. ب. يهوشواع" رفض المتدينين لاستخدام مصطلح (إسرائيلي) وتفضيلهم لمصطلح (يهودي)، كذلك تفريقهم بين اليهودي وغير اليهودي، من جهة وبين الإسرائيلي غير اليهودي والإسرائيلي اليهودي من جهة أخرى.

ونقرأ أيضا عن هذه القضية في مقال نشر في جريدة (הארץ) الإسرائيلية تحت عنوان: "القومية الإسرائيلية" للكاتب الإسرائيلي "دان تامير"، إذ يقول: "نحن بوصفنا إسرائيليين لا يهمنا أن نعرف من اليهودي حيث يتضح لنا أن ربط القومية الإسرائيلية أو فرضها على أي دين، عمل مرفوض من أساسه. فيوجد بين الإسرائيليين أبناء ديانات مختلفة ومتنوعة وهناك، أيضا، من لا يعتنقون دينا. فالأمر المشترك بيننا لا يجب أن يرتبط بالتمسك بالمعايير الدينية، بل هو في الحقيقة إننا مواطنون إسرائيليون أبناء القومية الإسرائيلية"[2]. فنري كاتب المقال يتعامل مع هذه القضية وفقا لوجهة النظر العلمية التي لا تشترط الدين لتحديد الهوية الوطنية للإنسان كذلك نقرأ مقالا للكاتب "أور مائير"، حيث يتناول أيضا هذه القضية، لكن بوضوح أكثر وإن كان يتسم بالتطرف، إذ يقول:

"يتنكر قسم آخر من اليهود العلمانيين لهويتهم اليهودية – إذا كانت اليهودية تقتضي تأدية فرائض فلست راغبا في أن أكون يهوديا – هؤلاء العلمانيون يفقدون اليهودية بوصفها منبعا غنيا للثقافة والحكمة، ونتيجة لذلك يفقدون هويتهم اليهودية، وفي بعض الأحيان يتبنون لأنفسهم هويات قومية مؤثرة، مثل "الهوية الإسرائيلية"، و"الهوية العبرية" أو "الهوية الكنعانية". وهكذا يفقد الشعب اليهودي أبناءه، كلما زاد عدد أولئك العلمانيين"[3]. وهو كما يتضح من وجهة نظره، من المتدينين الذين يفضلون استخدام الهوية اليهودية لتعريف المواطنين الإسرائيليين، وإن أشار إلى أن المقصود باليهودية لا يقتصر على الدين، بل يشمل عنده التراث الثقافي اليهودي .

والواقع أن المناقشات حول الاسم الذي يحمله الإسرائيليون هل هو "إسرائيلي" أم "يهودي"، تعد، بالفعل، أمرًا خطيرًا، إذ أن الهوية سواء أكانت للفرد أم للدولة تبدأ بالاسم وعن هذا يقول الباحث الإسرائيلي **"אלוף**

---

[1] د / محمد محمود أبو غدير : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ١٩ .

[2] דן תמיר: לאום ישראלי. http://www.haaretz.co.il/itemNo=726261

[3] אורן מאיר : על הזהות היהודית . http://www.hofesh.org.il.25-11-2008.

הראבן" "ألوف هرئفن": "إن استقصاء هويتنا يبدأ باستقصاء اسمنا. وعلى ما يبدو، أن اسم شعب ما، هو فقط علامة، هدفها تعريف هويته. هل تهدف الأسماء "بريطانيا – مصر – البرازيل" إلى أكثر من مجرد تمييز قومية معينة وأرض محددة ؟ أليس الاسم "إسرائيل"، والتسمية "يهود"، مجرد اسمين في مجموعة الشعوب الغنية بالأسماء؟"[1]. لذا، فإن مجرد النقاش حول هذا الموضوع، يُعد دليلا قاطعا على مدى سوء حالة إسرائيل من الداخل، فعندما "توجد جماعة كاملة مصابة بعدم التيقن تجاه مسألة الهوية، فإنها بذلك تشير إلى وجود أسباب مختلفة حالت دون تلقي الشيفرة الموروثة بشكل واضح بالنسبة لعلاقات أجيالها. أما إذا ما استمرت حالة عدم اليقين تلك وأصبحت بمثابة سمة مميزة لعدد من الأجيال المتتالية، فإن هذا ليعد دليلا قاطعا على وجود خطر محدق يعمل على تهديد هذه الجماعة ألا وهو خطر التفكك، فعدم اليقين من الهوية هو من العلامات الواضحة الدالة على أن الجماعة قد فشلت في الحفاظ على تواصل أبنائها معها"[2].

وهذا بالفعل أمر واقع في إسرائيل –أقصد مسألة التفكك الداخلي حيث تتعرض إسرائيل لصراعات داخلية على كافة المستويات، وتكاد هذه الصراعات أن تصل لدرجة الحرب الأهلية وتدمير الدولة، لولا حفاظ إسرائيل المستمر على وجود خطر يهدد الدولة، هذا الخطر هو الذي يوحد اليهود داخل إسرائيل ويعمل على منع تصعيد الصراعات، لتظل مجرد خلافات في الرأي لا تتجاوز خطوطا حمراء. ويقول "أ.ب. يهوشواع ": "هل لدى اليهود القدرة على العيش، ولو لمرة واحدة، بمفردهم، مع بعضهم البعض؟ أم يحتاج اليهود، دائما، إلى وجود غير اليهودي بجوارهم، لأنه من خلال نظرة غير اليهودي تتضح لهم معالم هويتهم اليهودية؟ هل تحتاج الهوية اليهودية، دائما لغير اليهودي حتى تستطيع التبلور؟، بالطبع، كلما كان غير اليهودي غريبا ويتصف بالمعاداة (للسامية) بصورة أكبر، كلما كان ذلك أفضل للهوية والوعي اليهوديين. فلا عجب أن اليهود البارزين وسطنا لا يخشون على الإطلاق من كون إسرائيل تعج، على كل الأصعدة وفي كل المجالات، بشعب آخر. على العكس إن ذلك أفضل لهم. إن المعادلة الشتاتية هي : (الدين+المعاداة للسامية+خطة اقتصادية معينة)

---

[1] אלוף הראבן : ישראל לקראת המאה ה - ٢١ חזון ו יעדים ، פרסומי מוסד ון ליר בירושלים סידרת דיונים ، דפוס " דף חן " בע "ם ، ירושלים ١٩٨٤ ، עמ' ٢٠٣ .

[2] יוסף אורן : העט כשופר פוליטי ، שם ، עמ' ٨٤ .

تحافظ على اليهود كل المحافظة في إسرائيل"[1]. لذا تحافظ إسرائيل على خطر خارجي بصفة دائمة، وذلك حتى لا تتفاقم مشكلاتها وأزماتها الداخلية

وعودة، مرة أخرى، إلى مسألة الاسم الذي يحمله الإسرائيليون فإذا جاز للباحث القول فإن مصطلح "إسرائيلي" إنما يشير إلى كل فرد يعيش داخل الوطن الذي يدعى "إسرائيل" أو يعيش خارجه في حياة مؤقتة (عمل دراسة، زيارة، إلخ...) لفترة، ثم يعود إليه. أي يطلق هذا المصطلح على كل فرد يستقر وأهله ويمارس ويمارسون نشاطاتهم وعبادتهم ومختلف أنشطة حياتهم داخل هذا الوطن. مؤكدين بذلك انتمائهم له، ومحققين من خلال ذلك هويتهم الوطنية. أمّا مصطلح "يهودي" فهو مصطلح للتعريف الديني وهو يقابل "مسلم" في الإسلام و"نصراني" في النصرانية، وكلها مصطلحات خاصة بالهوية الدينية، وإذا كان هذا المصطلح "يهودي" قد استخدم في أوقات الشتات لتعريف اليهود، فإن هذا مرجعه، إما إلى وجود نوع من التهديد الديني الذي واجه اليهود في تلك الدول، حيث تبرز الهوية التي تتعرض للضغط أو الهجوم من قبل الآخر ويقوم الشخص بتعريف نفسه من خلالها، أو يكون مرجعه الحاجة إلى هوية مميزة عن الهوية السائدة في تلك الدولة للمحافظة على الجماعة، فقد "واصل اليهود عبر تاريخهم، الحياة داخل نطاق الطائفة الدينية، وحافظوا على دينهم وخلقوا نظاما متكاملات للحياة: القانون، واللغة والفولكلور، وذكريات الماضي المشترك، والتعليم، والتضامن الاجتماعي داخل إطار الجيتو في ظل سيطرة كاملة من الحاخامات اليهود الذين ظلوا يلعبون الدور الرئيسي في بلورة الحياة اليهودية داخل إطار الطائفة"[2].

ويجب هنا أن نفرق بين نوعين من اليهودية هما اليهودية التقليدية واليهودية الحديثة "فاليهودية التقليدية "الهالاخا" "الشريعة" والأدب التوراتي. وهي اليهودية التي لا تفرق بين الدين والقومية. أما اليهودية الحديثة، فهي تفرق بين الدين والقومية وتضم كل من اليهودية الدينية المعتدلة واليهودية العلمانية"[3]. فالمتدينون يستخدمون اليهودية التقليدية – وحجتهم في ذلك الحفاظ على النواة اليهودية- أو الشريعة بكل ما تحمله تلك الشريعة من نظريات قومية بجانب الأوامر والنواهي والطقوس الدينية.

---

[1] אברהם ב . יהושע : הקיר ו ההר ، שם، עמ' ٥٩ ، ٦٠ .

[2] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٢٣٥ .

[3] د / رشاد عبد الله الشامي : المرجع السابق نفسه ، صـ ٢٣٨ .

وبكل ما تحمله تلك الشريعة، أيضا، من سمو قومي لليهود ودونية غيرهم وهي رؤية جامدة وقاصرة ولا يمكنها أن تواكب تطور الحياة بالنسبة للفرد، أيضا هي تعجز في، الوقت نفسه، عن تصريف وتنظيم الشئون السياسية والإدارية للدولة.

والواقع أنه "لو طلب من اليهود المتدينين رسم رؤيا عن إسرائيل في القرن المقبل، من الجائز أنهم كانوا سيتفقون في الحكم: أنهم في إسرائيل في القرن المقبل سيعبدون الرب من خلال فرائض العقيدة اليهودية. وربما سيضيف المدققون منهم إلى ذلك الحكم فرائض العقيدة، كما صيغت في "שולחן ערוך""شولحان عاروخ*"، وكما يتم تفسيرها من جديد بواسطة الفتاوى الحاخامية"[1]. أما اليهودية الحديثة، فهي الديانة اليهودية فقط، التي تمارس داخل المعابد أو التي يمارسها كل فرد حسب معتقده أو حتى لا يمارسها، ولكنه يدين بها وحسب. فهي، مثل أي دين يدين المرء به ويمارسه ويحتل ذلك الدين مكانة عظيمة في نفسه، إلا أنه لا يمكن أن يكون المحك أو المعيار الرئيسي الذي يحدد أمور الدولة وشئونها. والباحث هنا، يستخدم مصطلح اليهودية الحديثة وليس اليهودية التقليدية.

ولكن الواضح أن إسرائيل تتعامل بتسامح لانهائي مع التيار الديني المتشدد "فقد اضطرت الحكومة والكنيست لصياغة توصيف بواسطة لجنة التشريع في الكنيست حول هذا الموضوع (المقصود: من هو اليهودي) وقد جاء التوصيف الجديد أن اليهودي هو من ولد لأم يهودية، أو تحول لليهودية وليس ابنا لدين آخر. وكان المغزى الحقيقي من هذه الصياغة هو تراجع الدولة عن الافتراضات الأساسية القومية للصهيونية المضادة للدين، وذلك لأن الدولة حددت (من هو اليهودي) وفقا لأحكام الشريعة اليهودية وهو ما كشف عن التسامح اللانهائي الذي تعامل به دولة إسرائيل دوائر المتشددين دينيا والمعادين للصهيونية"[2]. فوفقا للشريعة اليهودية "يكون المرء يهوديا إذا ما ولد لأم يهودية أو إذا قام بالتهود وفقا لطرق التهويد المتفق عليها. ولا يكفي الشعور بالإيمان أو الانتماء فقط، ليصير المرء يهوديا. ومن جانب آخر لا يمكن اعتبار شخص ما غير يهودي إذا ما غاب

---

[1] אלוף הראבן : שם، עמ' ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

* هو عنوان الكتاب الذي وضعه الحاخام يوسف كارو عام ١٥٦٥ ، حيث جمع فيه جميع الفرائض و الفتاوى الحاخامية .

[2] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٨ .

شعوره بالإيمان أو نقصت درجة انتمائه"[1]. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى رأي "أ.ب.يهوشواع" الذي يرى قصورًا في تعريف الشريعة اليهودية لليهودي، فيقول:

"بالطبع فإن موضوع الأم اليهودية هو أمر يثير السخرية في الحالتين، فإذا لم أرغب في أن أكون يهوديا، فلن تستطع أمي اليهودية أن تلزمني بذلك. وبالتأكيد لن تستطيع الأم أن تجعل الابن يهوديا إذا لم ير نفسه يهوديا، ولا نحن رأيناه كذلك، رغم كون أمه يهودية"[2]. ويقول في موضع آخر: "أيضا فإن الشريعة اليهودية لا تستطيع أن تجردني من يهوديتي، حتى إن لم أقم بتأدية الفرائض، إنها تستطيع أن توصفني بأنني لست على خير، ولكنها لا تستطيع أن تزعم أنني غير يهودي"[3].

ويمكن تبين أن مفهوم اليهودية عنده يقوم على الإيمان الروحي أي أن يعتقد المرء أنه يهودي، حتى إن لم يؤد الفرائض الدينية اليهودية.

ومن ناحية أخرى وبخصوص مسألة شرط الأصل اليهودي من جهة الأم التي أوجبتها الشريعة اليهودية، لتلصق لقب يهودي بالشخص نقرأ "ربما تحيد التعريفات المتبعة في كثير من قطاعات الطائفة اليهودية عن التعريف التشريعي لليهودي، وذلك فيما يخص مسألة الأصل، فنسل أب يهودي وأم غير يهودية، ربما من شأنه أن يُعد يهوديًا، وكذلك في موضوع التهويد فالإجراءات المطلوبة من الراغب في التهود ربما تكون أقل صرامة من نظيرتها التشريعية. أيضا، فمن الممكن أن يكون هناك تجاهلًا تامًا لمسألة الأصل وموضوع التهويد، واعتبار كل من يصدر عن مشاعر انتماء لليهود يهوديا"[4].

ومهما يكن من أمر، فإن المدقق في تعريف اليهودي، سواء من ناحية التشريع اليهودي أم غيره، سيجده يضمن بقاء سيطرة دولة إسرائيل على يهود الشتات، حيث ينطبق هذا التعريف على كل من يدين باليهودية في العالم، أو من يدين لها بمشاعر انتماء. من هنا فإن لجوء إسرائيل لوضع هذا التعريف لليهودي يجعل كل يهودي داخل أو خارج إسرائيل تابعا لها ونتيجة لذلك، فإن اليهودي الذي يعيش في الولايات المتحدة واليهودي الذي

---

[1] שמעון הרמן : שם، עמ׳٦٣ .

[2] אברהם ב . יהושע : הקיר ו ההר ، שם، עמ׳ ٤٥ .

[3] שם، עמ׳ ٤٥ .

[4] שמעון הרמן : שם، עמ׳٦٣ ، ٦٤ .

يعيش في أوربا عليه واجب تجاه إسرائيل، فهي دولة اليهود، حيثما يكونوا وليست دولة الإسرائيليين الموجودين فيها، وبذلك تضمن إسرائيل تدفق التبرعات والأموال من هؤلاء اليهود، لكنها في الوقت نفسه تتنازل عن هويتها الوطنية وتعرف نفسها من خلال الهوية الدينية، تلك الهوية التي لا تصلح للتعريف الوطني، فهي تحقق مكسب مؤقت، وتشعل في الوقت نفسه فتيل قنبلة موقوته حيث "يتأكد الاتجاه النفعي الذي لازم مسيرة الحركة الصهيونية في نظرتها المزدوجة إلى يهود العالم من حقيقة سعيها إلى تهجير العناصر الهامشية والفقيرة أو التي تعاني أزمات ومشاكل في أماكن وجودها إلي إسرائيل والإبقاء في الوقت نفسه على يهود الدول الثرية كرصيد استراتيجي يدعم الدولة ومشروعاتها الاقتصادية ومخططاتها السياسية والعسكرية واستخدامها كمصدر ضغط على حكومات تلك الدول لدفعها إلى تبني مواقف تخدم المصالح الإسرائيلية"[1].

وهنا "يطالعنا واحد من المتناقضات الأساسية في الحركة الصهيونية، فإنه على الرغم من تحمل أمريكا للطائفة اليهودية الذين يعزفون تماما عن الهجرة إلى إسرائيل، فإنهم دائما على استعداد للتبرع لإسرائيل بسخاء والاستماتة في مناصرتها في المحافل الدولية، لكن لا تهفو نفوسهم قط للهجرة إلى أرض الميعاد والحياة فيها ومقاسمة أهلها مصيرهم المحتوم"[2]. فقد اهتمت إسرائيل، منذ قيامها بتنظيم ارتباطها مع يهود العالم وذلك من خلال المنظمة الصهيونية، وهذا الاهتمام إن دل على شيء، فإنما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الجاليات اليهودية في دعم وجود إسرائيل. وفي هذا الشأن يحتل يهود الولايات المتحدة الأمريكية مكانا بارزا ورئيسيا حيث "تمتلك إسرائيل، رصيدا فريدا في الولايات المتحدة، ذلك الرصيد الذي يتمثل في وجود عدد كبير من اليهود الذين يبدون تعاطفا كبيرا مع مصالح إسرائيل. من هنا، فالحياة السياسية الأمريكية، التي يشكل اليهود فيها جماعة ضغط هامة، توفر مجالا خصبا للتأثير في الرأي العام. ويتم ذلك بإقناع قطاعات هامة من الرأي العام الأمريكي بوحدة الأهداف

---

[1] د / محمد محمود أبو غدير : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ٣١ .

[2] فؤاد محمد شبل : مشكلة اليهودية العالمية ، دراسة تحليلية لآراء المؤرخ العالمي : آرنولد توينبي ، المكتبة الثقافية ، العدد ٢٤١ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، ١٩٧٠ ، صـ ٩٨ .

الإسرائيلية مع المصالح الأمريكية"[1]. والواقع أن قيام إسرائيل لم يؤد إلى الانفصال عن الشتات "فلن يتنازل أي نظام سلطوي، وبرغبته الخالصة عن أي جزء من سيطرته. وقد اصطدمت سيطرة الجهاز الإسرائيلي على أجزاء كبيرة من الشتات اليهودي وهي الخطوة التي تدعم أيضا من سيطرته على الجمهور الإسرائيلي عن طريق الموارد المالية التي يضعها الشتات تحت تصرف المؤسسة الحاكمة –اصطدمت هذه السيطرة– سريعا بحقيقة أن تكون الوعي القومي المنفصل في إسرائيل، وتطور الطابع القومي غير الديني والمستقل الخاص بالجمهور الإسرائيلي، يعرض سيطرة الجهاز على الشتات للخطر ومن هنا أيضا تتعرض سيطرته في إسرائيل للخطر"[2].

وبهذا تضمن المؤسسة الحاكمة في إسرائيل السيطرة على يهود الشتات وبطبيعة الحال السيطرة على اليهود الإسرائيليين، حيث تقدم إسرائيل ليهود الشتات "حياة قائمة على الأوهام وعلى أحلام اليقظة بدلا من التصدي لمشكلة الهوية الخاصة بهم وتتمثل المصلحة الإسرائيلية، بالطبع في منع حدوث مثل هذه المجابهة وفي منع بلورة هوية أخرى، هوية صادقة، لأن هويتهم الحصينة والكاذبة تتركز في الوضع الحالي القائم في إسرائيل وتشكل مصدر تمويل وتأييد لإسرائيل. وتلك الهوية كاذبة، بالطبع حيث لا ترتبط بأي صلة بحياتهم اليومية"[3]. ومجمل القول إنه في هذه المرحلة تنامت وتعززت الهوية الدينية اليهودية بشكل أكبر من المرحلة السابقة (مرحلة ١٩٦٧) وصارت هي المعيار الوحيد تقريبا الذي تتحدد وفقا له هوية الدولة وهذه المرحلة، كما اتضح من العرض السابق لا زالت مستمرة حتى اليوم، وإليها ترجع أسباب عدم حدوث أي حل للقضية الفلسطينية، وإليها، أيضا، ترجع النبوءات المتشائمة لمستقبل إسرائيل متمثلة في المعاناة النفسية لليهود الذين يعيشون داخلها.

وبالنسبة إلى علاقة إسرائيل مع العالم العربي المحيط بها، نراها تتعامل معه، من خلال تلك النظرة الدينية اليهودية للأغيار. وهذه هي النتائج الطبيعية لاختلاط الدين بالسياسة واستخدامه ليس بوصفه عقيدة، بل

---

[1] David Ben-Gurion : Israel . Years of challenge N . Y . , Holt Rienhart & Winston , 1963 , p. 60 , 61.

[2] بوعز عفرون : مرجع سابق ، صـ ٦٢٤ .

[3] المرجع السابق نفسه، صـ ٣٣٨ .

بوصفه هوية ذات غرض سياسي، فالناطق باسم الدين بصفته عقيدة هو المؤسسة الدينية بفقهائها وعلمائها وأئمتها، أما الناطق باسم الوطنية فهو الدولة، إلا أنه في حالة إسرائيل نرى استثمارا للدين باعتباره وسيلة لجمع الناس حوله من أجل الانتصار في صراع القوى والسيطرة على المجتمع، وكلما ازداد التعصب لهذه الهوية، بغض النظر عن درجة التدين ازدادت قوة من يمثل تلك الهوية.

ويريد الباحث هنا أن يختم برأي للبروفيسور "إسرائيل شاحاك" أستاذ الكيمياء العضوية سابقا في الجامعة العبرية، إذ يقول: "لا توجد هوية إسرائيلية –توجد هوية إسرائيلية – يهودية – حوالي٢٠% من مواطني إسرائيل فلسطينيين، وإذا تذكرت المبدأ الأول في الصهيونية القائل إن غير اليهود يكرهون اليهود ستدرك أنهم لن يسمحوا بدمج الفلسطينيين في هويتهم. بالمناسبة، بعد كل هذه السنوات، لا يوجد عضو فلسطيني واحد في الكيبوتسات، حتى تلك التي تعد نفسها يسارية"[1]، حيث يلخص "إسرائيل شاحاك" المسألة برمتها ويتضح من كلامه، هذا المعيار الديني الطاغي في الهوية الوطنية لإسرائيل والذي من خلاله ستنعدم كل الفرص الوطنية.

ثانيا : الجانب الفلسطيني :

أ- الهوية في الضفة الغربية وقطاع غزة :

عرفنا في المرحلة السابقة أن الهوية الوطنية الفلسطينية سادت بين فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي هذه المرحلة، كذلك نستطيع أن نقول إن الهوية الوطنية تعززت وتقوت بصورة أكبر وقد ساعد على ذلك عدة عوامل أهمها:

١-"حرب أكتوبر١٩٧٣ التي جددت ثقة العرب بأنفسهم، حيث لم تنجح القوات الإسرائيلية في صد الهجوم الذي شنته مصر وسوريا، بعد ثلاثة أسابيع من السيطرة العربية على مجريات الحرب وبعد خسائر عالية في الأرواح والتجهيزات، حيث كان الاتحاد السوفيتي أحد القوي العظمى التي تدعم العرب، وكذلك الكويت والسعودية التي كانتا تمولان القوات العربية في الحصول على أسلحة متطورة من الاتحاد السوفيتي لذا توجهت أمريكا

[1] حسن خضر: إسرائيل شاحاك: الصهيونية شر ولا إمكانية لتطبيع إسرائيل مع وجودها حوار مع إسرائيل شاحاك، مجلة الكرمل، العدد ٦٢ ، شتاء ١٩٩٩م ، صـ ٨٤ ، ٨٥ .

للحلول السلمية"[1]. فقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة القدوة التي اقتدى بها الفلسطينيون وكسروا بها أسطورية الجيش الإسرائيلي وأثبتوا من خلالها إمكانية هزيمته.

٢- اتساع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية .

"ففي عام ١٩٧٤ و بالتحديد في قمة الرباط تم الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وفي الأمم المتحدة تم التأكيد على ضرورة قيام، دولة فلسطينية مستقلة وتم منح منظمة التحرير مقعد مراقب"[2].

٣ - تنامي التيار الديني داخل الحكومة الإسرائيلية .

مما نتج عنه تشديد قبضتها الحديدية على الفلسطينيين في الأرض المحتلة فتم التوسع في بناء المستوطنات وتصعيد اعتداءات المستوطنين اليهود على السكان الفلسطينيين في محاولة منهم لتطبيق الشريعة والدين " فعندما يتحدث المستوطنون عن العرب يتسم حديثهم بالصراحة. ويجدون دائما ما يبرر تصرفاتهم مستندين في أغلب الأحوال على شريعتهم الدينية وكتابات حكمائهم. ونجد في إحدى الجرائد الصادرة من الضفة الغربية مقالا يبدأ بالعبارات الآتية: (من يدعونا إلى أن نسلك سلوكا إنسانيا نحو جيراننا - العرب– عليه أن يقرأ الشريعة اليهودية Halacha ولا يتجاهلون شيئا كما يفعلون)، ثم يذكر الكاتب بعض فقرات من التلمود توضح كيف أن الله يأسف أنه خلق الإسماعيليين - نسبة إلى إسماعيل، عليه وعلى نبينا السلام– وأن غير اليهود "Gentiles" مثلهم عند الله كمثل الحمير ويضيف (وما يخص الشعب المهزوم واضح في قوانيننا الدينية). وينقل عن "موسى بن ميمون" شرحه لكيف يخدم الشعب المهزوم الغزاة، وعليهم – أي المهزومون- أن يطأطئوا رؤوسهم في أرض إسرائيل (ويخضعوا خضوعا تاما)، حينئذ يمكن للغزاة أن يعاملوهم بطريقة إنسانية"[3].

٤- توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩ .

---

[1] بهاء فاروق: فلسطين بالخرائط والوثائق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون طبعة ٢٠٠٢، صـ ١٢٢.

[2] http://muhtawa.org.

[3] ناعوم تشومسكي: الثالوث الخطر والمصير المحتوم الولايات المتحدة إسرائيل والفلسطينيون، ترجمة: د/علياء رافع، دار صادق للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ صـ ١١٦ .

فقد كان مناحم بيجن "أول رئيس وزراء إسرائيلي يتوصل إلى تسوية سلمية مع أحد الدول العربية، نتيجة للدعوة المفاجئة التي قدمها الرئيس المصري محمد أنور السادات لإسرائيل للتفاوض. حيث سافر إلى القدس في عام ١٩٧٧، وألقى خطابا على الكنيست الإسرائيلي وطالب ببدء محادثات سلام وتم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ومع أن المعاهدة أنهت حالة الحرب بين الدولتين، لكن كان هناك كثير من الأمور معلقة دون حل وأهمها وضع الضفة الغربية وقطاع غزة"[١]، مما كان له كبير الأثر في بلورة الهوية الوطنية للفلسطينيين وعدم اعتمادهم على سواعد غيرهم في كفاحهم ضد الاحتلال.

٥ - اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ م .

"في بداية الثمانينيات دخلت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، حيث بدأت الانتفاضة الفلسطينية في شكل إضرابات ومظاهرات وإلقاء حجارة وعمليات انتحارية موجهة من الفلسطينيين إلى الجنود الإسرائيليين والمستوطنين. وفي المقابل قام الجيش الإسرائيلي بقمع تلك المظاهرات، وقام بحملة اعتقالات واسعة مع حملات تعذيب، مما حرك القضية وأثار الرأي العام العالمي ضد إسرائيل"[٢].

فقد اندلعت شرارة الانتفاضة في مدينة غزة "وسرعان ما انتقلت الشرارة إلى بقية أرجاء قطاع غزة، ومنه انتقلت، في اليوم التالي، إلى الضفة الغربية، بدءا بمخيم بلاطة. وكانت انتفاضة شعبية عارمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تجاوبت أصداؤها في إسرائيل وفي الجولان السوري بينما تفاوتت درجة التجاوب معها، في هذا القطر العربي وذالك. وغالبا ما تعارض اتجاه التجاوب بين شعب القطر وحكومته. ثم كان التباين –وأحيانا التعارض– في الاستجابة الدولية، شعوبا وحكومات ومحافل"[٣]. والواقع أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى، قد مثلت في تلك الفترة تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بشكل واضح لدى الفلسطينيين الذين ثاروا جميعا ثورة رجل واحد ضد المحتل الإسرائيلي، مؤكدين انتمائهم الأول وهو الانتماء للوطن الفلسطيني المحتل .

---

[1] http://www.marefa.org.

[٢] بهاء فاروق : مرجع سابق ، صـ ١٢٦ .

[٣] عبد القادر ياسين: مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، كتاب الأهالي رقم ٤١، مايو ١٩٩٢ سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الأهالي، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي مصر ، صـ ١٥ ، ١٦ .

٦ - اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م

"في١٣سبتمبر عام ١٩٩٣، تم توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن على أساس الأرض مقابل السلام وتبعا لها، وبعد خطابات الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل تم الترتيب لوجود حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تأجيل البت في القضايا المصيرية الحاسمة، مثل القدس واللاجئين والدولة والمياه والحدود. وطبقا لاتفاقيات عام ١٩٩٥بين المنظمة وإسرائيل تم الاتفاق على توسعة سلطات الحكم الذاتي في بعض المناطق المحتلة ما عدا القدس الشرقية"[١].

وقد قوى هذا الاتفاق، بوجه خاص، الهوية الوطنية الفلسطينية فبموجبه أقيمت السلطة الفلسطينية بوصفها سلطة حكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة و صارت ملامح الدولة الفلسطينية تظهر في الأفق، مما قوى الوعي بالهوية الوطنية لدى الفلسطينيين، حيث استمرت السلطة الفلسطينية بقيادة "فتح" في طريق المفاوضات مع إسرائيل – بعد أن كانت المقاومة المسلحة هي الأساس فيما بين عامي (١٩٦٥-١٩٧٠) ومنذ عام ١٩٩٤ وحتى الوقت الحاضر اتخذت حركة "فتح" طريق "المفاوضة بدلا من المقاومة والتفاهم مع العدو بدلا من الصراع معه واكتساب مواقع بدلا من تنظيم معارك ويعود السبب في هذا إلى أن قيادات "فتح" –المنظمة التي بدأت من برنامج التحرير– اعتقدت أن أمامها بعد مدريد أن تسير في برنامج سلام خاص، أو أن تخرج نهائيا من الساحة ولأن الحكومات العربية أخذت تفاوض فإن القيادة الفلسطينية الرسمية قد خشيت أن تظل خارج إطار السلام، ولذلك هرعت إلى ميدان المفاوضات ولكن من موقع الضعف"[٢].

وبالفعل، فإن مفاوضات السلطة الفلسطينية بقيادة "فتح" مع إسرائيل كانت تتم من موقع الضعف الذي تحتله السلطة الفلسطينية، مما جعل هذه المفاوضات تدور في فلك إملاء شروط من الجانب الإسرائيلي علي الجانب الفلسطيني، مع تحقيق بعض المطالب الفلسطينية غير المؤثرة على المصالح الإسرائيلية، وقد أدى ذلك إلى إضعاف شعبية فتح وفي الوقت نفسه "انتقلت حركة المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي

---

[1] http://www.marefa.org.

[٢] بهاء فاروق : مرجع سابق ، صـ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

من التعبئة إلى العمل وبرزتا بوصفهما قوة استشهادية وهو ما يجعلها بديلا سياسيا يحسب له حساب، وتلتف حوله الجماهير والقوى"[1].

فقد ظهرت "حماس" رافعة شعار الدين وقامت بتوجيه ضربات عديدة إلى المحتل واستطاعت أن تجمع حولها أصوات كثيرة من الفلسطينيين الذين نظروا إليها وكأنها الخلاص الديني من ذلك المحتل. ومع ضعف حركة "فتح" وإعادة احتلال القوات الإسرائيلية لمناطق الحكم الذاتي خلال انتفاضة الأقصى، وإقامة عشرات الحواجز العسكرية و بناء جدار الفصل العنصري من جانب ومع اشتداد عود المقاومة الإسلامية المسلحة متمثلة في حركة "حماس" من جانب آخر حدث تحول في تركيب الهوية لدى الفلسطينيين، حيث تراجعت الهوية الوطنية وبرزت الهوية الدينية ونافست الأولى إلى حد وصل إلى محاولة إقامة دولتين فلسطينيتين إحداهما تنسب لحركة فتح والأخرى لحركة "حماس" ففي مقال نشر في جريدة "הארץ " الإسرائيلية الصادرة بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧ نقرأ: "وفقا للسيناريو السياسي الجديد لشارون، فإن على إسرائيل أن تأمل قيام دولتين فلسطينيتين– إحداهما في غزة والأخرى في الضفة– مما سيخلق العداوة بينهما، حيث ستحكم "فتح" الدولة الشرقية (الضفة) وتحكم حماس الدولة الغربية (غزة) وتصبح تلك الدولتان ضعيفتين ولا تهددا إسرائيل. وهذا الحل المثالي يمنع دخول قوة عسكرية غريبة خاصة بدولة معادية، أو خلق قاعدة إرهابية دولية في المناطق"[2].

وكما يظهر، فإن مشروع إقامة دولتين نابع من روح الانفصال في الداخل الفلسطيني، فرغم تراجع شعبية "فتح"، إلا أنها لا زالت تضم الكثير من المؤيدين ممن يرون أن طريق المفاوضات هو الطريق السليم لتحقيق وطن فلسطيني، كذلك فحركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي ترفع شعار النضال الإسلامي تجاه المحتل اليهودي تحظى هي الأخرى بشعبية كبيرة داخل الوسط الفلسطيني، من هنا نلاحظ وجود تناحر بين نوعين من الهوية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة هما الهوية الوطنية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة والتي احتفظت، نوعا ما، بسيادتها في جزء كبير من هذه المرحلة وتمثلها "فتح" وبين الهوية الدينية (الإسلامية) التي ظهرت في هذه المرحلة والمتمثلة في "حماس"، ولازال هذا التناحر قائما حتى الآن.

---

[1] بهاء فاروق : مرجع سابق ، صـ ٢٠٦ .

[2] זלמן שפירא: שלוש מדינות לשני עמים. http://www.haaretz.co.il.

ب – هوية فلسطينيي ١٩٤٨:

بعد انتصار العرب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تبعه من اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، تراجع العنصر القومي العربي في هوية فلسطينيي ٤٨ وزاد ترسخ و سيادة الهوية الوطنية الفلسطينية لديهم، حيث "زاد معدل الفلسطنة بسبب ضعف ارتباطهم بالدول العربية، نتيجة لموقفهم المتهاون تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تجلى هذا الأمر في التأييد الكلامي للقضية الفلسطينية من ناحية، وفي عمليات قتل الفلسطينيين من ناحية أخرى؛ ونتيجة لكل هذا شعر الفلسطينيون في إسرائيل أنهم فلسطينيون أكثر منهم عربا"[١].

فهذا هو حال الدول العربية تجاه فلسطينيي ٤٨ منذ قيام إسرائيل حيث نفضت الدول العربية يدها عنهم من بعد حرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل على الأرض الفلسطينية و"بدلا من أن يحصل عرب إسرائيل على مساندة الدول العربية –ولو على المستوى المعنوي– في وجه العدوان الإسرائيلي اليومي على حقوقهم باعتبارها رمزا للصمود والإصرار على البقاء في الأرض، وجد هؤلاء العرب أنفسهم ملفوظين من العالم العربي الذي نظر إليهم بوصفهم جزءا من إسرائيل مثلهم مثل اليهود. وفي الوقت الذي ظلوا يعانون فيه من كافة ألوان القهر والاضطهاد الإسرائيلي، لم يحاول أي طرف عربي الحديث باسمهم أو إظهار التعاطف معهم في محنتهم، على العكس من ذلك ، فنظرا لحمل عرب إسرائيل الجنسية الإسرائيلية، فقد كان ينظر لهم لعقود عديدة بعين الشك والريبة على أنهم خونة وعملاء لإسرائيل حتى من قطاعات عديدة من الشعب الفلسطيني ذاته"[٢].

وعن ذلك يقول د/"مروان دويري" وهو من فلسطينيي ٤٨: "حتى الآن عملت قيادة الجماهير العربية في إسرائيل على طرح قضايانا القومية على جدول أعمال السلطات الإسرائيلية، كممارسة طبيعية للشريحة الإسرائيلية في هويتنا. هناك ضرورة لرفع مستوى طرح قضايانا و أخذ موقعنا في الخارطة الفلسطينية والعربية"[٣].

---

[١] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٦٨ .
[٢] د / إيمان حمدي: عرب إسرائيل بين الدولة الصهيونية و المواقف العربية ، مجلة البحوث و الدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ، تصدر نصف سنوية من معهد البحوث و الدراسات العربية العدد (٢٧) يوليو ١٩٩٧ م ، صـ ١٥٢ .
[٣] د/مروان دويري: الأسرلة: خيانة أم واقع ، مقال على الموقع الالكتروني www.Marawandwairy.com.

هذا وقد نشرت الصحف خبرا مفاده أن "الشرطة الفلسطينية اعتقلت مجموعة من عرب إسرائيل كانوا في زيارة للضفة الغربية بحجة أنهم يتجسسون لصالح إسرائيل على الرغم من افتقارها إلى الأدلة ليتزامن بذلك الاضطهاد الإسرائيلي مع العداء العربي لعرب إسرائيل"[1].

من هنا يمكن تبين استمرار سيادة الهوية الوطنية الفلسطينية لدى فلسطيني ٤٨، فالعوامل التي دعمت الهوية الوطنية لديهم هي نفسها العوامل التي دعمت الهوية الوطنية لدى فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تمثل تعزز الهوية الفلسطينية لدى فلسطينيي ١٩٤٨ في هذه الفترة "بتظاهرات ومواجهات يوم الأرض في٣٠ مارس ١٩٧٦، كما أن تضامن هؤلاء مع شعبهم الفلسطيني في الضفة والقطاع خلال الانتفاضة الأولى، كان تعبيرا صادقا عن هويتهم الفلسطينية القوية، وانعكس هذا التضامن في إعلان بضعة أيام إضراب، وتنظيم كثير من المسيرات والاجتماعات الشعبية الاحتجاجية، وجمع التبرعات المالية، وشحن المواد الغذائية والتموينية والطبية لإغاثة إخوانهم في الضفة والقطاع"[2].

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ قد ساهم في إعادة جزء من الترابط بين الشعب الفلسطيني فوق أرضه داخل وخارج الخط الأخضر ونمو الشعور الوطني لفلسطيني ٤٨، إلا أن هذا الترابط لم يأخذ شكلا ملموسا حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٧٨ "فبعد أسبوعين فقط من بدايتها، أظهر عرب إسرائيل تضامنا متزايدا معها بدأ بإعلان قيادتهم الإضراب العام للتعبير عن مؤازرتهم لإخوانهم الفلسطينيين، تلا ذلك تشكيل لجان شعبية في قرى عرب إسرائيل لمساندة الانتفاضة قامت بجمع تبرعات مادية وعينية من أجل قرى ومدن الضفة، التي كانت تعاني من الحصار الإسرائيلي أو حظر التجول. في الوقت نفسه، زادت نسبة المؤيدين من عرب إسرائيل لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من٥٠% قبل الانتفاضة إلى٧٥% عام ١٩٨٩. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى٩٥% في العام التالي على الرغم من أن٨٠% منها أعربوا عن عدم نيتهم للعيش في الدولة الفلسطينية"[3].

---

[1] د / إيمان حمدي : مرجع سابق ، صـ ١٥١ .
[2] د / محمود ميعاري : تطور هوية الفلسطينيين، مرجع سابق ، صـ ٤٩ .
[3] د/ إيمان حمدي : مرجع سابق ، صـ ١٥٢ .

فقد "زاد شعور الفلسطينيين في إسرائيل بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني في عهد الانتفاضة، أكثر مما كان عليه الأمر في السبعينيات وأوائل الثمانينيات"[1]. ونلاحظ دعم فلسطينيي ٤٨ لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تكون دولة فلسطينية ذات سيادة، كذلك نلاحظ مدى دعمهم لكل حركات التحرر الوطني –الانتفاضة– التي يقوم بها أبناء شعبهم في الضفة والقطاع، ولكن من ناحية أخرى فهم –أي فلسطينيو ٤٨– لا يعقدون العزم على العيش في هذه الدولة الفلسطينية إذا ما قامت لأن هذه الدولة، شأنها شأن سائر الدول العربية، ستعجز عن "تقديم نموذج مشرف للديمقراطية، كما يتجلى ذلك في نظام الحكم في إسرائيل الأمر الذي ولد إحساسا بالنقص لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل"[2]. وولد أيضا عدم الثقة بالقيادة الفلسطينية وقدرتها على تحقيق طموحات فلسطينيي ٤٨، ففلسطينيو ٤٨ يمارسون بعضا من الحياة السياسية داخل إسرائيل ويتوجهون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في الكنيست الإسرائيلي رغم ما يشوب ذلك من محاولات السيطرة الإسرائيلية على أصواتهم في الانتخابات، ولكنهم –أي فلسطينيو ٤٨– في مجمل الأمر يستطيعون الاعتراض وتوجيه الاتهامات إلى غير ذلك من الأمور المرفوضة شكلا وموضوعا في العالم العربي!

إن فلسطينيي ٤٨ يرون أنفسهم مواطنين إسرائيليين، وسيبقون كذلك حتى إن قامت دولة فلسطينية في الضفة وغزة. وفي الوقت نفسه فهم يرون أنفسهم، أيضا، أقلية قومية تنتمي إلى الشعب الفلسطيني. فهم يناضلون لتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود في إسرائيل ويساندون الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في آن واحد.

ولعل علاقاتهم المتوترة مع الدول العربية بصفة عامة ومع فلسطينيي الضفة والقطاع بصفة خاصة هي السبب الرئيسي في عدم رغبتهم في الوجود داخل أي دولة فلسطينية ممكنة، أضف إلى ذلك تهميش الدول العربية وفلسطينيي الضفة والقطاع لهم و قد تجلى ذلك التهميش في اتفاق أوسلو ١٩٩٣م ذلك الاتفاق الذي ركز على تمكين الفلسطينيين في الضفة والقطاع ومدينة أريحا ومناطق أخرى في الضفة الغربية من الحكم الذاتي، وتجاهل، تماما، فلسطينيي ٤٨، الأمر الذي أصابهم بالإحباط

---

[1] د / محمود ميعاري : هوية الفلسطينيين في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ٥١ .
[2] محمود غنايم: المدار الصعب، الكرمل، حيفا، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، صـ ٥٣.

وزعزع ثقتهم في السلطة الفلسطينية وقدرتها على رفع معاناتهم، فقد أدركوا أنهم يعيشون على هامش المجتمع الفلسطيني، وهم بطبيعة الحال يعيشون على هامش المجتمع الإسرائيلي الذي حاول في بداية الأمر تحويلهم إلى إسرائيليين، من خلال العمل على محو هويتهم الوطنية الفلسطينية وإكسابهم الهوية الوطنية الإسرائيلية فيما عرف بعملية "الأسرلة"، إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل جميعها، لذا راحت إسرائيل تتعامل معهم بالقبضة الحديدية.

غير أننا نلمس تغيرا محوريا في هوية فلسطينيي ٤٨. فمنذ قبيل اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وبالتحديد منذ تولي حكومة "رابين" مقاليد السلطة في إسرائيل، تلك الحكومة التي سعت إلى تحقيق نوعا من السلام مع السلطة الفلسطينية والدول العربية، بدأت أوضاع فلسطينيي ٤٨ في التحسن في الداخل والخارج. ففي الداخل نال فلسطينيو ٤٨ بعضا من حقوقهم السياسية والاجتماعية، مع وعد من الحكومة الإسرائيلية بتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود الإسرائيليين، أما في الخارج أي علاقة فلسطينيي ٤٨ بالدول العربية فقد لاقت تطورا و تحسنا ملحوظا، حيث استخدمت حكومة رابين فلسطينيي ٤٨ بوصفهم عربا في عملية السلام التي دخلت فيها إسرائيل في مفاوضات مباشرة مع الأطراف العربية، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدا للحكومة الإسرائيلية إمكانية الاستفادة من الروابط الثقافية والعرقية التي تربط فلسطينيي ٤٨ العرب بباقي الشعب الفلسطيني والأمة العربية لفتح المجتمعات العربية أمام المصالح الإسرائيلية.

من هنا، نستطيع رصد هويتين لدى فلسطينيي ٤٨ نافستا هويتهم الوطنية الفلسطينية وهما: الهوية الوطنية الإسرائيلية والهوية القومية العربية، فمع "انفراج العلاقات العربية الإسرائيلية، بدأت الدول العربية ترحب بالدور الإيجابي لعرب إسرائيل في إنجاح عملية السلام وتناقلت وسائل الإعلام العربية أنباء الوساطة التي يقومون بها بين الأطراف المتفاوضة وكان أول من سارع بالاحتفاء بعرب إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية. فعلى الرغم من قيام المنظمة باستبعاد عرب إسرائيل من أية تسوية إسرائيلية – فلسطينية ، إلا أن اعتراف المنظمة بإسرائيل وقبولها الدخول في مفاوضات سلام معها جعلها تعي أهمية استقطاب

الأقلية العربية من أجل تكوين جبهة مؤيدة للسلام داخل إسرائيل يكون لها تأثيرها على الانتخابات البرلمانية"[1].

وقد بدأ فلسطينيو ٤٨ يقومون بدور الجسر بين العرب وإسرائيل من جهة وبين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من جهة أخرى، فقاموا بزيارات عديدة للدول العربية، بعد أن ظلت مغلقة في وجوههم لأعوام كثيرة، الأمر الذي أدى إلى نمو العنصر القومي لديهم و بروز الهوية القومية العربية عندهم بوصفهم عرب أولا يتحدثون باسم الدول العربية وكذلك بروز الهوية الوطنية الإسرائيلية بصفتهم مواطنين إسرائيليين يخدمون دولتهم. ولكن يبدو أن هذه الصورة الجديدة لم يكتب لها الاستمرار، فمع تراجع عملية السلام ، مثل معظم عمليات السلام الإسرائيلية التي سبقتها – وأغلب الظن التي ستلحقها، في ظل حكومة الليكود، التالية لحكومة حزب العمل بزعامة رابين، تضاءلت أهمية الجسر الذي يربط بين العرب وإسرائيل، " فما كان من الدول العربية إلا أن سحبت قبولها لعرب إسرائيل وإعادتهم إلى خانة الخونة والعملاء. ومرة أخرى، كانت السلطة الوطنية الفلسطينية هي الرائدة في هذا المضمار. ففي شهور قليلة، تناقلت الصحف عدة حوادث عن قيام السلطة الفلسطينية باعتقال أو إطلاق نار على مواطنين من عرب إسرائيل كانوا يقومون بزيارات لذويهم في مناطق الحكم الذاتي وأن اعتقال بعضهم قد تم بسبب ارتكابهم لمخالفات طفيفة"[2].

وأما بالنسبة للتعامل الإسرائيلي مع فلسطينيي ٤٨، فقد أصبح فلسطينيو ٤٨ أكثر وعيا باستبعادهم ليس من المجتمع الإسرائيلي والهوية الإسرائيلية وحسب، بل من الدولة وجميع مؤسساتها. ويدركون أنهم يحملون جواز السفر الإسرائيلي وبطاقة الهوية الإسرائيلية، لكنهم لا يتمتعون بالولاء لإسرائيل، وفي الوقت نفسه، فهم لا يجدون استعدادا من جانب إسرائيل لاعتبارهم مواطنين كاملين في الدولة. ونتيجة لذلك، فقد "انحسر العنصر الإسرائيلي في هوية فلسطينيي٤٨ وقد تدعم ذلك من خلال طابع الدولة اليهودي الذي ظهر في سماتها وفي تشريعها وكذلك ظهر في جميع مؤسساتها، حيث اتجهت الدولة إلى إسقاط العرب وإبعادهم وتنحيتهم

---

[1] د / إيمان حمدي : مرجع سابق ، صـ ١٥٤ .
[2] د / إيمان حمدي : مرجع سابق ، صـ ١٥٦ .

عن المشاركة معها في بلورة أهدافها وثقافتها، لذا تعاظمت نسبة العنصر الفلسطيني في الهوية لديهم، كما أصبح العرب أكثر عدائية لإسرائيل"[1].

فإسرائيل ترى نفسها دولة يهودية، وتحدد ذلك من خلال قانون العودة، وقوانين تحديد هوية الدولة وكلها قوانين تحول دون أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها، وتخلق دائما بداخلها تمييزا بين الإسرائيليين من أصل يهودي والإسرائيليين من أصل عربي. وعن هذا يقول الدكتور "مردخاي فرطهايمر": "لن تستطيع الأقليات بسبب الطابع الفريد والخاص بدولة إسرائيل، أن تصل إلى مساواة كاملة في الحقوق مع اليهود. إن الشعوب غير اليهودية، لأسباب تتعلق بنقص المعرفة حول ماهية اليهودية والشعب اليهودي ولأسباب أخرى، من الصعب أن يسلموا بهذا الموقف غير القابل للتغيير. إن العرب، بمن فيهم عرب دولة إسرائيل، يفهمون جيدا هذه الحقائق"[2].

وبذلك نستطيع رصد انتكاسا حادا قد أصاب الهوية الوطنية الإسرائيلية لدى فلسطينيي ٤٨ وأصاب أيضا هويتهم القومية العربية لتعود مرة أخرى الهوية الوطنية الفلسطينية لتحتل الصدارة لديهم، غير أن تلك الهوية تحيط بها أزمة شديدة وطاحنة بسبب عدم استطاعتهم ممارستها داخل إسرائيل. وعن ذلك يقول "علاء حليحل" وهو أديب من فلسطينيي٤٨: "أعتقد أن العرب داخل إسرائيل، أو ما يعرف بعرب ١٩٤٨ يعانون اليوم من أزمة هوية كبيرة، بعد فترة سنوات سيطر فيها الأمل بأن القضية الفلسطينية في طريقها للحل، ونتيجة لذلك ستحل مسألة المواطنة والحياة الكريمة في وطننا وبيتنا. نحن اليوم من دون أمل بحل ما، ومن دون عيش كريم، ومن دون مقومات أولية لبناء مجتمع مستقل في داخل المنظومة الإسرائيلية"[3].

فهم – أي فلسطينيو ٤٨ – لا يجدون أنفسهم في دولة فلسطينية تقام في غزة، كذلك لا يجدون مكانهم في داخل إسرائيل التي تضع في طريقهم كل العوائق، كي تجبرهم على ترك الدولة خوفا من أن تصبح إسرائيل بفضلهم دولة ثنائية القومية، فما كان أمامهم من بد إلا ما ليس منه بد، وهو

---

[1] אפרים יער، זאב שביט: מגמות בחברה הישראלית، בית ההוצאה לאור של האוניברסיטה הפתוחה، מהדורת תשס"א، ٢٠٠١، עמ'٢٩٠.

[2] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ .

[3] علاء حليحل: أخبار الأدب، أسبوعية، العدد ٧١٧، ٨ إبريل ٢٠٠٧، مطابع أخبار اليوم.

أن يطالبوا بحقوقهم في إسرائيل بوصفهم حاملين الجنسية الإسرائيلية، فإذا كانت هذه الجنسية هي سبب نظرة العالم العربي لهم بوصفهم الخونة والعملاء، إذن فليحققوا منها بعض الفائدة داخل الدولة التي منحتهم إياها لذا راح فلسطينيو ٤٨ يطالبون إسرائيل بالتعامل معهم من خلال جنسيتهم الإسرائيلية، باعتبار الجنسية هي المرتكز القانوني للهوية، "فالجنسية هي عبارة عن عنصر من العناصر التي ترتكز إليها قانونيا هوية شخص ما. وهي وسيلة من الوسائل التي يتم بواسطتها تجسيد الهوية قانونيا"[١].

من هنا، فإن سعي فلسطينيي ٤٨ إلى الحصول على حق المساواة بالمواطنين اليهود الإسرائيليين داخل إسرائيل، هو أمر نابع من الناحية القانونية وليس من ناحية الانتماء لإسرائيل. إن فلسطينيي ٤٨ يريدون أن يتمتعوا بالشخصية القانونية وهي صلاحية اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات و"في الشرائع الحديثة تثبت الشخصية القانونية لكل إنسان بمجرد ولادته، فليس من الناس من هو محروم من الشخصية القانونية أو عديمها ؛ فهي إذن قرينة الشخصية الطبيعية تلازمها من بدئها لنهايتها. والشخصية القانونية حاليا صفة لصيقة بالفرد وملازمة له ويقتصر عمل القانون على مجرد تقريرها وتحديد مداها وتنظيم مركزها وذلك عن طريق منحها الجنسية – حالة الفرد السياسية – وتحديد موقعها في الأسرة – حالة الفرد المدنية -"[٢]. ومما لا شك فيه أن هذه الأمور غير موجودة في إسرائيل لذا يحاول فلسطينيو ٤٨، حتى الآن، إرساء وتأكيد حقهم القانوني في إسرائيل، بصفتهم مواطنين إسرائيليين، شأنهم في ذلك شأن، أي فرد حائز على جنسية بلد ما.

وبذلك يظل وضع فلسطينيي ٤٨ كما هو عليه "لا إسرائيل تريدهم ولا العرب يأبهون بهم. وفي هذا الإطار، فإن لفلسطينيي الضفة وغزة وضعا أفضل من ذويهم في إسرائيل. فبينما يظل الأمل قائما في أن تسفر عملية السلام الجارية عن قيام دولتهم المستقلة، فإن أحدا لا يستطيع التنبؤ بعواقب التسوية على فلسطينيي ٤٨ ولا يدعي أن وجود هذه الدولة سوف يساعد على ضمان حقوقهم في إسرائيل. وحتى تتم هذه التسوية، فإن الكفاح

---

[١] د/محمد سعيد: الجنسية كمرتكز قانوني للهوية، مرجع سابق، صـ ١١١.

[٢] المرجع السابق نفسه ، صـ ١١١ .

الفلسطيني يتمتع بتعاطف العالم ومؤازرة العرب. لكن من يساند مليونا عربيا يريدون أن يرتقوا لرتبة مواطنون من الدرجة الأولى ؟"[1].

إذن، فخلال سني عمر دولة إسرائيل أصبح لفلسطينيي ٤٨، رغم كونهم أقلية عربية داخل دولة يهودية، طابعهم الفريد الذي يميزهم عن كل من اليهود الإسرائيليين وسائر الشعب الفلسطيني وقد ساهمت ظروفهم الداخلية التي تعد إسرائيل المتحكم في مقاليدها والتحركات العربية الإسرائيلية الإقليمية في تحديد توجهات هذه الأقلية التي أصبحت على درجة كبيرة من الوعي السياسي، لهذا صارت أكثر رغبة في أن تلعب دورا مؤثرا على الساحتين الإسرائيلية والعربية، وعلى الرغم من نجاح فلسطينيي ٤٨ في لفت أنظار الإسرائيليين والعرب لوجودهم، بعد كل هذه السنين من تجاهل الطرفين لهم، إلا أن فلسطينيي ٤٨ لم ينجحوا حتى الآن في تأكيد هذا الوجود على ساحة الواقع وظلوا على هامش الأحداث يتقاذفهم الطرفان، كيفما شاءا.

[1] د / إيمان حمدي : مرجع سابق ، صـ ١٦٢ .

الفصل الثالث

الهوية عند اليهود الشرقيين

من الأفضل تناول اليهود الشرقيين بعيدًا عن المجتمع الإسرائيلي ككل، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن اليهود الشرقيين يمثلون إسرائيل ثانية أو مجتمع يهودي ثان له مشاكله وهوياته التي تختلف عن هويات سائر المجتمع الإسرائيلي، وتختلف أيضا فيما بين اليهود الشرقيين أنفسهم حيث "أصبح اليهود الأشكيناز ينظرون إلى اليهود السفاراد باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية وشاع اصطلاح (إسرائيل الثانية)إشارة إلى مجتمع يهود الشرق منذ عام ١٩٥٩ م"[١]. و سنحاول توضيح ذلك في الصفحات التالية.

"تميّزت حياة اليهود في العالم العربي والإسلامي بالقدم أولا وبالامتزاج التام في الحياة العامة على مستوى اللغة والتقاليد والعادات وأسلوب التفكير وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو أمر لم يحدث لليهود في أي منطقة أخرى في العالم وبخاصة في أوربا التي عاش فيها اليهود حياة منعزلة داخل أسوار الجيتو. وقد عاش اليهود في العالم الإسلامي في شكل طوائف أو جاليات دينية محمية تتمتع بالحرية الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحافظ على تراثها الديني دون تدخل من الحكومات الإسلامية المختلفة، فحقق اليهود السفارديم أقصى مراحل الازدهار ووصفت حياتهم في المجتمع الإسلامي بواسطة المؤرخين اليهود على أنها تمثل "العصر الذهبي في التاريخ اليهودي العام"[٢].

كذلك "فإن المسار العام لسلوك اليهود الأصليين في سائر أقطار الوطن العربي كان متعاونا، وكانت درجة اندماج اليهود في المجتمعات العربية، درجة عالية لم تنقصها بأي حال من الأحوال، حالة شبة الانعزال التي كان يعيشها اليهود في أحياء أو حارات خاصة بهم"[٣].

---

[١] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٦ .

[٢] د / محمد خليفة حسن : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ١٣ .

[٣] مأمون كيوان : اليهود في الشرق الأوسط الخروج الأخير من الجيتو الجديد ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، صـ ١٠٠ .

فقد عاش اليهودي في البلد العربي شأنه شأن المواطن الأصلي للبلد له ما له من حقوق وعليه ما عليه من واجبات، حيث عاش في استقرار ومارس طقوسه الدينية دون تدخل من السلطات الحاكمة، وأغلب الظن أن اليهود في تلك الفترة الكبيرة كانت هويتهم الوطنية هي الهوية الوطنية التابعة للدولة التي كانوا يعيشون فيها، أما هويتهم الدينية فكانت متمثلة في الرباط الذي يربط أبناء الطائفة في هذا البلد أو ذاك، فكانت حياة اليهود في المجتمعات العربية، قبل قيام إسرائيل حياة عادية، لم يكن هناك ما يشوبها. فلقد نعم اليهود بخيرات البلاد، وعندما لاقوا معاناة، كانوا يعانون مثل غيرهم من أبناء هذه البلاد، كذلك فلم يسجل لنا تاريخ اليهود في البلاد العربية عزلة كتلك التي عاشوها في الجيتو في سائر دول أوربا، كما لم يشهدوا قوانين أو إجراءات استثنائية كما كان نصيبهم في العالم بأسره حيث لم يشهد اليهود في البلاد العربية أية اضطهادات، إلا عندما بدأت الصهيونية تتغلغل إلى نفوس بعضهم، وتشكل خطرا على أمن تلك البلاد واستقرارها.

"وفي أعقاب الإعلان عن قيام إسرائيل، لم تحدث في سائر أرجاء الوطن العربي، أي أحداث ضد اليهود على خلفية ما يحدث في فلسطين، ولم يتحول يهود البلاد العربية إلى رهائن، أو وضعوا في موضع انتقام، بل إن النشاط العام لسائر يهود البلاد العربية بقى مستمرا إلى حد ما. وإذا حدثت بعض المتغيرات على ذلك النشاط، فإنها كانت نتاجا لمجمل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعرض لها هذا البلد العربي أو ذاك فأي حالة حراك أو تطور اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي بنتائجها الايجابية أو السلبية في أي مجتمع عربي كانت تنعكس على المجتمع برمته وليس علي اليهود فحسب"[1].

ولعل في ذلك ما يثبت أن اليهود حين كانوا يعيشون في الدول العربية قد نظر إليهم بوصفهم مواطنين تابعين لهذه الدولة، حيث لم تعدهم البلاد العربية المضيفة لهم مشاركين لليهود الذين استولوا على فلسطين. وفي هذا تأكيد على هويتهم الوطنية التي تنتمي للبلد الذي يعيشون فيه. وفيما يتعلق بالموقف من الصهيونية يمكن القول إن "الصهيونية أصلا من ابتداع اليهود الأشكيناز وبخاصة يهود شرق أوربا وهي نتيجة أدت إليها مشاكل الاضطهاد الأوربي لليهود في شرق أوربا وكذلك الاضطهاد النازي

[1] مأمون كيوان : مرجع سابق، صـ ١٠١ .

في غرب أوربا وكان الموقف اليهودي الشرقي رافضا للحركة الصهيونية التي أدانها معظم زعماء الطوائف اليهودية العربية، كما أن الحكومات العربية وضحت أن عداءها موجه ضد النشاط السياسي الصهيوني وضد الحركة الصهيونية السياسية الأوربية في فلسطين وليس موجها ضد الطوائف اليهودية في العالم العربي"[1].

وجدير بالذكر أن "يهود البلاد العربية لم يقبلوا على الذهاب إلى فلسطين إلا بعد نحو عامين من إعلان قيام الكيان الصهيوني وهذا يقطع بأن هجرتهم لم تكن نتيجة لاضطهاد أو طرد مزعوم"[2]، حيث "لم تبدأ هجرة يهود الشرق إلى فلسطين إلا بعد قيام إسرائيل وممارسة الصهيونية الضغوط الشديدة على يهود العالم العربي والإسلامي للهجرة إلى فلسطين وذلك لأهميتها في تلبية حاجات إسرائيل من الطاقة البشرية العاملة والقوة العسكرية، حيث لجأت الصهيونية إلى تحطيم الوجود الأمني لليهود بين العرب والحقيقة أن الصراع العربي الصهيوني لم يكن له أثر في تحديد موقف العرب من الجاليات اليهودية فلم يجبر اليهود على الهجرة، بل هاجروا تحت تأثير الضغوط الصهيونية"[3].

فقد كان نتيجة المد الصهيوني أن هاجرت الطوائف اليهودية في كثير من الدول العربية وفي شكل جماعي، بعد خداعهم وتضليلهم على أيدي رجال الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، أيضا، فلم يهاجر اليهود الشرقيون إلى إسرائيل فور قيامها، كما لم يشاركوا في تكوين المشروع الصهيوني، بل عارضوه، كذلك لم تستخدم الدول العربية مواطنيها اليهود وسيلة للضغط باعتبارهم رهائن، لتعطيل المشروع الصهيوني آنذاك في فلسطين، أيضا فلم تقم تلك الدول بترحيل هؤلاء اليهود ردا على ما يفعله اليهود في فلسطين العربية. والحقيقة أن يهود الدول العربية قد هاجروا منها عن طريق الإغراءات الصهيونية أو عن طريق ممارسة الضغوط الصهيونية على الحكومات العربية وقلقلة الوجود الأمني لليهود داخل تلك الدول، وجدير بالذكر أنه ليس كل اليهود الذين هاجروا من الدول العربية اتجهوا صوب إسرائيل، بل إن هناك من اتجه إلى أوربا وأمريكا، حيث "كانت الصورة بالنسبة للمهاجرين الذين قدموا من دول آسيا وإفريقيا

---

[1] د/محمد خليفة حسن : الشخصية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، صـ ١٥ .
[2] يعقوب خوري: اليهود في البلاد العربية، النهار للنشر، بدون طبعة، ١٩٧٠، صـ٤٥.
[3] د/محمد خليفة حسن : الشخصية الإسرائيلية، مرجع سابق ، صـ ١٦ .

مختلفة تماما، فقد كانت الغالبية منهم محافظة، متدينة، أو مرتبطين بالتراث من خلال علاقة ايجابية. ولم يهاجر معهم إلى فلسطين في العادة أولئك الذين ابتعدوا عن التراث اليهودي وتمردوا عليه وتبنوا الثقافة الأوربية وفضلوا بدلا من ذلك الهجرة إلى أوربا وأمريكا. من هنا فإن السواد الأعظم من الذين هاجروا منهم إلى فلسطين هاجروا لأنهم أرادوا أن يكونوا يهودا، واليهودية الوحيدة التي عرفوها هي التي تكونت في إطار ثقافتهم، ثقافة بلادهم الأصلية، وكان هذا فقط هو السبيل الذي يعني أن تكون يهوديا في نظرهم"[1].

ومن هنا يتضح لنا أنه يمكن إضافة العامل الديني لعوامل هجرة اليهود الشرقيين إلى إسرائيل بوصفها مكانا مقدسا في التراث اليهودي .

ومهما يكن من أمر، فقد هاجر اليهودي الشرقي إلى إسرائيل وهو يحمل تفاؤلا ما سواء أكان هذا التفاؤل يعتمد على الإغراء الصهيوني الذي وعده بحياة أفضل من حياته في وطنه الأصلي، أم هربا من الاضطهاد العربي الذي أوهمته به الصهيونية والذي وعده، في الوقت نفسه، بالحياة الآمنة داخل إسرائيل، أم البعد الديني الذي يستطيع اليهودي الشرقي هناك في إسرائيل المقدسة أن يحققه، أم الثلاثة معا.

وبالنسبة للبعد الديني، فقد وجد اليهود الشرقيون حين هاجروا إلى إسرائيل أنها "حتى إن قدمت لهم بعض الاهتمام في التعبير الديني، فإن ذلك لم يحصل إلا بشكل تنازل أو منة. فقد قدمت منظمات اليهود الأشكيناز لأطفال السفارديم تعليما دينيا ولكن بأسلوب لا يقل قسرية عن الأسلوب الديني الدنيوي، فقد أجبروهم ثانية على التخلي عن ملابسهم وعاداتهم التقليدية وهذه المرة باسم الرب وليس باسم الدولة واستبدلوا لهم تقاليد الأشكيناز من أوربا الشرقية بتقاليدهم الدينية. وعليه يمكن لك أن تلتقي اليوم بالحالة الشاذة أن ترى السفارديم الأرثوذكسي مكتسيا بملابس سوداء وقبعات ويتكلم اللغة العبرية وكأنه قادم تماما من حي يهودي في بولندا"[2].

---

[1] د/أفيفا أفيف: المجتمع الإسرائيلي، ترجمة وتعليق: د/محمد أحمد صالح، مراجعة: د/محمد محمود أبو غدير، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد (٦)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، صـ ٧١.

[2] يوسي ميلمان: الإسرائيليون الجدد مشهد تفصيلي لمجتمع متغير، ترجمة: فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، بدون طبعة، بدون تاريخ، صـ ١٢٧، ١٢٨.

كذلك، فلم تقتصر صدمة اليهود الشرقيين إزاء مواجهتهم الواقع الإسرائيلي على البعد الديني فقط، فقد "كان لقاء المهاجرين القادمين من بلاد الشرق مع المجتمع الإسرائيلي لقاء صدمة. فقد تكشف لهم فجأة أن ثقافتهم اليهودية الأصلية، بدلا من أن تكون جسرا، شكلت حاجزا بينهم وبين المجتمع الجديد فهي تثير الاحتقار والعداء، كما أن حاملي هذه الثقافة يوصفون بأنهم أقل شأنا وغرباء علي المجتمع الجديد. فظهر لديهم ما عرف بـ "أزمة هوية" والتي تفاقمت بشكل خاص بين الجيل الشاب، فقد شعر الأبناء الشبان الذين ذهبوا إلى المدرسة العبرية ودرسوا فيها بالخجل من تراث آبائهم وعاداتهم. وقد رافقت الأزمة الثقافية للمهاجرين من دول الشرق عملية تحرك نحو الأدنى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا"[1].

هذا وقد "سلط لقاء الشرقيين مع الواقع الإسرائيلي الضوء وبقوة على عدد من السمات العامة، التي أظهرتها الجماعة السكانية الأقدم منهم بصفتهم مشاركين لتلك الجماعات السكانية المختلفة من المهاجرين. وتعد السمة الموضوعية المشتركة التي وجدت هي: حقيقة الوجود فيما مضى في دول إسلامية أو عربية. فكانت تجربة الحياة في الدول العربية أو الإسلامية هي التي تعرف الشرقيين بصفتهم جماعة"[2].

مما سبق يتضح أنه قد صاحب انتقال اليهود الشرقيين إلى إسرائيل أزمة هوية اجتاحتهم وهم يخطون خطواتهم الأولى داخل الدولة. وإذا ما حاولنا معرفة سبب تلك الأزمة في الهوية نراها تبرز في عامل أساسي هو ثقافة وتراث اليهود الشرقيين!! وهي مفارقة، ولاشك، حيث نظر إليهم المجتمع الإسرائيلي، وهو مجتمع أشكينازي النزعة، بوصفهم متخلفين حضاريا لا يصلحون ليكونوا شركاء لهم في الدولة، بل من الممكن أن يكونوا خدما لهم.

" فغالبية المهاجرين جاءوا من الدول العربية الإسلامية وهم على مستوى ثقافي متدن، بالمقارنة بموجات الهجرة السابقة ذات الجذور الأوربية. وهكذا أخذ المجتمع الإسرائيلي يعرف مشاكل لم تعرفها الهجرات السابقة التي وفدت قبل قيام الدولة، رغم كل الجهود التي بذلت للتقريب بين المجموعات اليهودية ثقافيا واقتصاديا. وانقسم المجتمع الإسرائيلي منذ الخمسينيات، إلى قسمين رئيسيين متناقضين في كل شيء: قسم أوربي

---

[1] د / أفيفا أفيف : مرجع سابق ، صـ ٧٢ ، ٧٣ .

[2] אנדרה לוי: לקראת פוליטיקה של זהויות ..http://lib.cet.ac.il\item=171816

مسيطر على مؤسسات الدولة والجيش، وقسم شرقي وجد نفسه يعيش داخل إسرائيل في ظروف اقتصادية واجتماعية أقل من تلك التي كان يعيشها داخل الدول العربية والإسلامية قبل مجيئه إلى إسرائيل. وضاعف من مشاعر الاغتراب والعزلة فشل الدولة في تحقيق الجانب الأكبر من الوعود التي قدمت لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومازالت هذه المشكلة الطائفية قائمة حتى الآن"[1].

فقد "أخذ التمييز العرقي ضد اليهود الشرقيين منذ بداية استقرارهم أشكال التدمير المجتمعي والإلغاء الثقافي والتهميش الاقتصادي، ومن ضمن الإجراءات الفورية التي كان يخضع لها هؤلاء. مصادرة ثقافتهم والتجهيل الشامل تقريبا بماضيهم، حيث نزعت منهم بالقوة تقريبا إحدى الثروات القيمة التي حملوها معهم – اللغة العربية – نتيجة لموجة الاحتقار ضد العرب التي بدأت عام١٩٤٨ وتصاعدت عام ١٩٦٧، فتم فصل اليهود الشرقيين عن ماضيهم الثقافي"[2].

والواقع أن قضية الصراع الطائفي في إسرائيل، أو ما يسمى بالفجوة الطائفية بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، قد حظيت باهتمام كبير على المستوى الحكومي والجماهيري. "فعلى المستوى الحكومي حيث السيطرة لليهود الغربيين، تبذل دائما محاولات لإخفاء الأبعاد الحقيقية لتلك المشكلة في الادعاء بأن إسرائيل هي البوتقة التي تصهر فيها كل الطوائف اليهودية التي هاجرت إليها. وعلى المستوى الجماهيري ما زالت الفجوة الطائفية تشكل أحد محاور الصراع الرئيسية بين اليهود الغربيين الذين يسيطرون على الوظائف العليا في الجهازين المدني والعسكري واليهود الشرقيين الذين يحتلون قاع المجتمع الإسرائيلي"[3].

وقد صرح "بنحاس سافير" وزير مالية إسرائيل سابقا لصحيفة "لوموند" الفرنسية في ٩مارس ١٩٩٦، في معرض حديثه عن طلب إسرائيل للانضمام للسوق الأوربية المشتركة بقوله: "إننا معشر الأشكيناز نعد النموذج الممثل لإسرائيل. إن إسرائيل تنتمي لأوربا ثقافيا وسياسيا

---

[1] د/محمد محمود أبو غدير: مقدمة رواية جذور في الهواء، الدار العربية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، صـ ١٤ .

[2] أحمد مصطفى جابر: اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٩٢– الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، صـ ٥٤.

[3] د/محمد محمود أبو غدير: الأدب العبري والصراع الطائفي في إسرائيل، مجلة الزهراء تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية و العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٨ ، صـ ٧٩ .

واقتصاديا بالرغم من وجودها في الشرق الأوسط جغرافيا. و نظرا لأن الأشكيناز يعدون أن المستوى الثقافي للسفاراديم لا يؤهلهم لأن يصونوا الانتماء الأوربي لإسرائيل، فإن الاحتقار لكل ما هو متصل بالشرق والثقافة اليهودية الشرقية، أصبح أحد المراسي العرقية لليهودية الأشكينازية"[1].

فقد "وجد الأشكيناز حتى أصحاب النيات الحسنة نحو جيرانهم الشرقيين، وجدوا أنفسهم يطبقون بدقة مواقف الحماية – التي تفسر بأنها عنصرية بالنسبة لهؤلاء الذين لم يكونوا مساندين لإسرائيل – نحو الذين ينتمون إلى أصول شرقية"[2].

والحقيقة أن الدوافع الأساسية التي تقف وراء هذا الصراع الطائفي هي"دوافع عرقية. فغالبية الذين لا يمتلكون هم من اليهود الذين هاجروا إلي إسرائيل من دول الشرق الأوسط والبلاد الإسلامية والإفريقية واستقروا في إسرائيل في أفقر المناطق سواء في المدن الكبرى أم في قرى أقل تطورا يطلق عليها اسم "قرى التنمية" وقد فجر هذا الوضع صراعات علنية وخفية بين الطوائف اليهودية وعمّق مشاعر الظلم والتفرقة لدى اليهود الشرقيين"[3].

وليس هذا من قبيل الصدفة فالمناطق الفقيرة، أو القرى التي أطلق عليها قرى التنمية كانت معدة مسبقا لهؤلاء اليهود، فقد "تبين أن هؤلاء اليهود – يقصد اليهود الشرقيين – قد حُدد لهم منذ البداية دورا متدنيا داخل المجتمع الإسرائيلي الذي يجتاز مرحلة التكوين، فخصص لهم الجزء الأصعب والأقل ربحية في بناء البلاد، وذلك في المناطق الجبلية وفي يهودا. أما الأراضي الخصبة التي يسهل زراعتها والواقعة في السهل الساحلي وفي الجنوب، فقد خصصت للمهاجرين من أوربا"[4].

ويروي أحد المهاجرين من لبيا عام ١٩٥١م ذكرياته، بعد أن نجح في كسر دائرة الفقر واليأس، فيقول: "إن مواقع الإدارة والقيادة في "المعبروت" كانت في يد الأشكيناز، فعندما وصلنا إلى المعبروت كان بيننا كثير من البولنديين والرومانيين، ولكن بعد شهور قليلة يمكنك أن تلاحظ أن

---

[1] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٥ .

[2] مايكل رايس : الوطن المغتصب إسرائيل في فلسطين و البحث عن الحل ، ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٣ ، المشروع القومي للترجمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، صـ ٢٤٢ .

[3] د / محمد خليفة حسن : الحركة الصهيونية ، مرجع سابق

[4] د / رشاد عبد الله الشامي : الحروب و الدين ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٦ .

جماعات كاملة منهم اختفت، بينما ظللنا نحن ملتصقين بالمكان نفسه والتحق الأشكيناز بحزب العمل "Mapi" وكنا نعامل كمواطني درجة ثالثة وعرضنا لغسيل مخ شامل، إذ أرادوا أن يقطعوا كل صلة لنا بثقافتنا وتقاليدنا وانهدم بناؤنا الاجتماعي وكان هذا خطأهم. إن هناك كراهية حقيقية كراهية من أجل ما فعله تحالف الحزب، وشاهده جيل كامل، رأى في حزب العمل خلفا للماباي من الناحية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لقد حطم الماباي فينا صورتنا التي رسمناها لأنفسنا ولن يمكن أن ننسي هذا بسهولة"[1].

كذلك، فقد عبّر "سامي ميخائيل" و"شمعون بلاص" و"إيلي عمير" – وهم مجموعة من كبار الأدباء الإسرائيليين من أصل شرقي- بعد عقد من الزمان أو أكثر عن التجربة التي عاشوها في المعبروت، فقدموا شهاداتهم الشخصية حول هذه الأزمة، في روايات عن سيرهم الذاتية، حيث وصفوا بشكل مؤثر، الإحباطات الشخصية والعائلية التي عاشوها هناك ويردد "كلاوزنر""klausner"، الذي أجرى دراسة على المهاجرين من العراق في أوائل الخمسينيات، كثيرا من الانطباعات المشابهة، مثل انتقال الشخص المفاجئ مثلا من كونه يسكن بيتا ويعمل تاجرا أو في مهنة أخرى في بغداد، إلى العيش في خيمة أو سكن صغير، قيد التشغيل بوصفه عاملا غير مؤهل في إسرائيل. لقد أدى ذلك إلى زيادة الاختلال العائلي وغالبا ما أدى إلى شعور طاغ بالعجز والاضطراب، في أوساط الجيل الشاب من المهاجرين العراقيين"[2].

ويقول الأديب الإسرائيلي من أصل عراقي "شمعون بلاص": "لقد نظرت الحركة الصهيونية ذات الأصل الأشكينازي الأوربي إلى الشرق نظرة استعلاء، وعندها، فإن اليهودي الشرقي والشرق بشكل عام يتميزان بالتخلف. ومن جهة أخرى، ما زال الشرق العربي في مواجهة وصراع مع إسرائيل والحركة الصهيونية، لذلك عندما نقول "يهودي" نضع النقيض الآخر للمعادلة، أي: العربي وهي معادلة رائجة أشكنازيا –دائما يكون هناك عربي ضد اليهودي لديها. وهو عدو على الدوام"[3].

---

[1] ناعوم تشومسكي : مرجع سابق ، صـ ١١٢ .

[2] عادل مناع و عزمي بشارة : دراسات في المجتمع الإسرائيلي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل ، صـ ١٦٩ .

[3] محمد حمزة غنايم : شمعون بلاص : الحاضر – الغائب في الثقافة الأخرى ، مجلة الكرمل ، العدد ٦٠ ، صيف ١٩٩٩ ، صـ ٢١٤ .

أما اليهود المغاربة، فقد نسبت إليهم، منذ وصولهم، الدولة مرتبة اجتماعية وضيعة وسمعة سيئة ووصفوا بأنهم "الأكثر بدائية بين المهاجرين وتنامى الشعور بعدم الرضا عند المغاربة أيضا واشتكى كثيرون بمرارة من التمييز والتحامل ضدهم. وقد انفجرت هذه الإحباطات سنة ١٩٥٨ على شكل عنف طائفي"[١].

إذن يلاقي اليهود الشرقيون بوجه عام، منذ وصولهم إلى إسرائيل اضطهادا قاسيا من قبل الأشكيناز المسيطرين على شئون الدولة، كذلك هناك إجماع تام من هؤلاء الأشكيناز على صد الثقافة التي يحملها اليهود الشرقيون ومحوها من عقولهم وإحلال، بدلا منها ثقافة أوربية. وفي هذا الشأن يقول "أرييه إيلياف":

"لقد فصلنا اليهود الشرقيين – وخاصة الجيل الشاب منهم – عن ماضيهم وأصولهم ومجدهم، وقمنا بتلقينهم - كما فعلنا مع أبنائنا نحن - بأن كل شيء قد بدأ في أوربا الشرقية: النظرية اليهودية والصهيونية والفكر الطليعي والاستقرار في فلسطين وروينا لهم أن كل الجمال والشعر والثقافة والاستمرارية كانت قد وجدت هناك عند آباء وأمهات وأجداد زملائهم الصغار من الأشكيناز. وهذا يعنى أنه لم يحدث أي شيء عن آبائهم هم. وبذلك توصلنا إلى أسطورة "أمية" و"تخلف" اليهود الشرقيين فقد نزلوا للتو من على أشجارهم وخرجوا من كهوفهم"[٢].

وربما يكون هذا الاضطهاد والاحتقار للشرقيين وثقافتهم ناجما عن خوف من هذه الثقافة التي هي عربية في مجملها "إذ يتوقع المستوطنون أن يكون المجتمع مجتمعا أوربي الثقافة. بالإضافة إلى هذا يؤخذ التحقير من شأن المجتمع العربي والثقافة العربية مبررا للعودة والاستيلاء على أرض إسرائيل من أيدي السكان المؤقتين. وفي خط مواز يتم بيان كيف أن الصهيونية قد أنقذت اليهود الشرقيين من أوضاعهم البائسة"[٣].

وإزاء ذلك، يشعر اليهود الشرقيون بالسيادة الثقافية الأشكينازية في الدولة ويشعرون بعدم الارتياح وبنوع من الغربة، فعلى سبيل المثال فإن "الأدباء المعترف بهم والذين يحظون بالشهرة وباهتمام النقاد هم دائما

---

[١] عادل مناع و عزمي بشارة : مرجع سابق ، صـ ١٧٤ ، ١٧٥ .

[٢] مجموعة من الكتاب اليهود: إسرائيل الثانية المشكلة السفاردية، ترجمة فؤاد جديد، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، صـ٢٠.

[٣] ناعوم تشومسكي : مرجع سابق ، صـ ١١٣ .

أصحاب الأصول الأشكينازية، وقد درج النقاد في إسرائيل على الفصل بين هؤلاء الكتاب لتمييزهم عن الأدباء اليهود ذوي الأصول السفاردية، حيث يطلقون عليهم "أدباء يهود الشرق" أو "الأدباء اليهود الشرقيون"، ويتعاملون معهم بوصفهم شريحة منفصلة قائمة بذاتها في خريطة الأدب العبري الإسرائيلي، لأنهم يعدون بالنسبة لهم ممثلين لثقافة غريبة عنهم ولا يعرفون عنها شيئا. وبالرغم من ذلك فقد استطاع بعضهم مؤخرا أن يثبت وجوده لدى القارئ العبري في إسرائيل ويلقى قبولا عاليا أمثال: سامي ميخائيل – اليهودي العراقي – وشمعون بلاص – يهودي عراقي – وأمنون شموش – يهودي سوري – وغيرهم، وقد سبقهم جيل من مواليد القدس من أشهرهم يهودا بورلا واسحق شامي"[1].

وبالنسبة للحياة السياسية في إسرائيل، فإن اليهود الشرقيين مهمشون أيضا، حيث أنهم "لم يكونوا يملكون القدرة على تأسيس أحزاب خاصة بهم، لأنهم لم يكونوا ممثلين في الحركة الصهيونية ولم تكن لهم حصة من ميزانية تلك الحركة التي كانت توزع بحسب قاعدة تعطى كل حزب ممثل في الحركة مبلغا مخصصا لتغطية كل مشاريعه الاقتصادية ومؤسساته الزراعية، فهو يمنح كل حزب من الأحزاب مبلغ(٧٥٠٠٠٠) ليره إسرائيلية كنفقات انتخابية، فكيف يمكن للسفاراديم أن يكونوا قائمة انتخابية خاصة بهم؟ و هم محرومون من تلك المنح"[2].

فحياة اليهود الشرقيين تمثل وصمة عار في جبين إسرائيل التي تزعم الديمقراطية والمساواة. فمنذ أن وطئت أقدام اليهود الشرقيين أرض فلسطين وحتى يومنا هذا وهم يعانون من النظرة المتعالية من قبل اليهود الأشكيناز، مع الاعتراف بتحسن أحوالهم تحسنا نسبيا الآن عن الماضي إلا أن النظرة العامة لهم لم تتغير كثيرا، حيث ينال الشرقيون نصيبا كبيرا – وإن كان أقل من نصيب فلسطينيي ٤٨ – من التفرقة العنصرية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في شتى مجالات حياتهم.

وقد وصف "أرييه إيلياف" سلوك اليهود الشرقيين خلال انتخابات الكنيست بقوله "إن ربع النواب البالغ عددهم مائة وعشرين هم من أصل شرقي ويبدو حسب انتخابات القوائم المتبع في إسرائيل إننا لطفاء معهم، وإننا نحفظ لهم هذا الربع البائس من المقاعد، لكن الأحزاب جميعها (في

---

[1] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٦ .
[2] مأمون كيوان : مرجع سابق ، صـ ٢٣١ .

اليمين واليسار) تتساوى في العمل أنهم - الشرقيون - يدخلون الكنيست وهم يدركون أن الأشكيناز قد احتفظوا لهم بمكانهم وأنهم كانوا مهذبين معهم وبأنه يجب عليهم رد الجميل للمحسن إليهم بأكبر قدر من التملق والتزلف لكي يستطيعوا رؤية أسمائهم على اللوائح الانتخابية عندما يحضرون للانتخابات القادمة"[1].

من هنا، وفي ظل هذه الظروف العصيبة التي عاشها اليهود الشرقيون داخل إسرائيل، اضطروا إلى التنازل عن هويتهم سواء الوطنية التي كانت تابعة لوطنهم الأصلي، أم الثقافية، التي قامت على اللغة العربية أم الاجتماعية، في محاولة يائسة منهم للاندماج والحصول على الهوية الوطنية الإسرائيلية من السادة الأشكيناز، حيث أصبح من المرجح أن "الطراز الأوربي في الثقافة والأخلاقيات سيكون هو المعتاد في المجتمع الإسرائيلي حتى إن الإسرائيليين الذين لا ينتمون إلى الأشكيناز سيطمحون للوقوع في فخ نموذج الحياة الأوربية، ولن تحتاج المواقف الطبقية والعنصرية التي يمليها هذا الوضع إلى تعديل"[2].

فبعد أن عانى اليهود الشرقيون من الاستلاب في الهوية، منذ اللحظة الأولى لوصولهم إسرائيل، وفي ضوء ما وصمهم به المجتمع الأشكينازي من تخلف "تطورت لديهم ردود فعل عكسية، وأصبحت غاية حياتهم هنا الاندماج والتحول إلى جزء من المجتمع الإسرائيلي، عبر التخلي عن أو إخفاء هويتهم الشرقية، حيث اعتبر زعماء الصهيونية أن هوية اليهودي الشرقي سببا يحول دون اندماجه في المجتمع الجديد ، تمشيا مع عقلية الطبقة الحاكمة ونظرتها المسبقة تجاه الشرق. كانت هذه الهوية بالنسبة لليهودي العراقي أساسا شاهداعلى تخلفه الحضاري، بل شاهدا على انتمائه للعدو. كان عليهم كل الوقت الاختيار بين التمسك بالهوية أو الاستسلام لمحاولات طمسها، تمهيدا لقبولهم في المجتمع. وقد استسلمت الأغلبية للأسف لهذه المفاهيم القسرية والمستبدة في قمع الهوية الأصلية ليهود الشرق بشكل عام، ويهود العراق على وجه الخصوص. كان التمسك بالهوية يعني الانفصال والعزلة عن المجتمع وهو ما لم يحتمله يهود الشرق"[3].

---

[1] مجموعة كتاب يهود : مرجع سابق ، صـ ٢٣ .

[2] مايكل رايس : مرجع سابق ، صـ ٢٤٢ .

[3] محمد حمزة غنايم: شمعون بلاص: الحاضر الغائب، مرجع سابق ، صـ ٢١٥ .

لذا، فقد تخلى فريق كبير من اليهود الشرقيين عن هويتهم استعدادا لأن يحظوا بالهوية الوطنية الإسرائيلية ولينـدمجوا في المجتمع الإسرائيلي مثلهم في ذلك مثل الأشكيناز ولكن مهلا، إن اليهودي الشرقي لا يمكنه الحصول على الهوية الوطنية الإسرائيلية كالأشكينازي مقابل كل تلك التنازلات، إن عليه أن يضيف لها الدليل القاطع على كره أصله العربي أو بمعنى آخر أن يبدي كرهه غير المبرر إزاء العرب جميعهم سواء داخل إسرائيل أم خارجها وبذلك "أصبح من الشائع والمعروف أن سلوك اليهود الشرقيين في إسرائيل يجسد الحقد العميق تجاه العرب، وأنهم أكثر من جميع الإسرائيليين شوفينية وتزمتا وحبا للحرب وتجسيدا للروح العدوانية الإسرائيلية وأشرسهم مساندة لمبدأ ضم الأراضي العربية المحتلة"[1].

والواقع أن اليهودي الشرقي، بعد ما قدم كل تلك التنازلات لم يحصل على شيء يذكر، ففي التقرير السنوي الذي يصدره مركز "أدفا" لعام ٢٠٠٨، يظهر التقرير أن حالة عدم المساواة قد تفاقمت عام ٢٠٠٨ فيما يخص مجال الأجور والتعليم فنقرأ: "شهد الدخل الشهري للأجراء الأشكيناز العاملين في المدن في عام ٢٠٠٨ ارتفاعا نسبيا مقابل الدخل الشهري لمتوسط سائر الأجراء العاملين في المدينة بما قدره نقطة واحدة مئوية من ٣٧% فوق المستوى المتوسط لعام ٢٠٠٧ إلى ٣٨% فوق مستوى المتوسط لعام ٢٠٠٨. وفي مقابل ذلك تقلص دخل نظرائهم الشرقيين بما قدره ست نقاط مئوية من ٦% من فوق مستوى المتوسط إلى المستوى المتوسط ويعد هذا الانخفاض هو الأول من نوعه في العقد الذي شهد ارتفاعا في دخل الأجراء الشرقيين العاملين في المدن"[2].

إننا أمام علاقة بين السيد والعبد لا علاقة بين مواطنين متساوين في وطن ديمقراطي. فاليهود الشرقيون ليسوا شركاء في أي جزء مما يتحقق في إسرائيل، بل هم عبيد يسيرون في ركب السادة المالكين الأصليين أصحاب النفوذ، وما انضمامهم – الشرقيين- إلى المجتمع الإسرائيلي إلا انضماما هامشيا بعيدا عن المشاركة في تحديد ملامح الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الجذور التي تربطهم

---

[1] د / رشاد عبد الله الشامي : إشكالية الهوية في إسرائيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٧ .

[2] קונור - אטיאס ، האלה אבו - חלא ، ד"ר שלמה סבירסקי : תמונת מצב חברתית ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ . http://www.adva.org\itmid=573#

بإسرائيل وهذا أمر مرفوض بالنسبة للشرقيين، فهم يريدون أن يكونوا مواطنين طبيعيين في وطن يعترف بهم ويقبلهم، دون أن يفرض عليهم أية شروط ولا يطلب منهم تقديم أية تنازلات.

فاليهود الشرقيون يخوضون صراعا دائما مع الأشكيناز لإثبات هويتهم الوطنية ليقولوا لهم إننا إسرائيليون مثلكم ويجب أن نتساوى معكم في كل شيء، فلسنا أقل منكم في درجة انتمائنا لهذه الأرض. والدليل على ذلك أن اليهود الشرقيين لازالوا يعيشون داخل إسرائيل حتى اليوم ويمثلون نسبة كبيرة من سكانها ورغم أنه قد هاجر بعضهم من إسرائيل وعاد إلى بلده الأصلي، مثل بعض يهود اليمن والمغرب، إلا أن معظمهم يعيش حتى الآن في إسرائيل يخوضون هذا الصراع، من أجل إثبات هويتهم لإسرائيل التي اتخذوها وطنا، وإذا كانت الأجيال الأولى منهم قد شعرت بالوحشة أو الحنين إلى الوطن الأصلي فإن الأجيال التالية وُلدت في إسرائيل ولا تعرف لها وطنا غيرها، بل تعرف عن الصراع المحتدم بينهم وبين الأشكيناز ذلك الصراع الذي يفرض عليهم العمل والتعلّم لإثبات الذات ولفرض الوجود في هذا المجتمع وتحقيق الانتماء له، دون أن يغيروا من عاداتهم التي ورثوها، حيث لم يعد التنازل عن الموروث الثقافي لديهم يدر عليهم أي مكسب اجتماعي أو سياسي.

"يكررون على مسامعك منذ شبابك – أنك خرجت من الظلمات والفراغ وأن بيئتك كانت بدائية تمامًا، حتى تنتهي بالاقتناع بكل ذلك وحينئذ لا يبقى لك سوى خطوة واحدة تقوم بها لتبدأ عن وعى منك أو لا وعي بكره أهلك والبلد الذي أتيت منه وبالخجل من أصولك، ولكن في المرحلة التالية تبدأ بكره أولئك الذين أدخلوا في روحك كل هذا أو الذين يكرهونك وتبدأ بطرح الأسئلة على نفسك "وإذا لم يكن كل هذا سوى مجموعة أكاذيب؟" وهل يمكن أن تجزم بالأمر بهذه السهولة؟ "[1]

فبعد ما يمكن أن نسميه المرحلة الأولى، وهي التنصل من الأصل العربي في مقابل الحصول على الانتماء الطبيعي وإثبات الهوية الوطنية الإسرائيلية، تبدأ المرحلة الثانية مع ضياع الحق وهي مرحلة تقوم على صراع فرض الوجود، دون التنازل عن الأصل لتحقيق هوية وطنية طبيعية داخل الدولة، حيث أدرك اليهود الشرقيون ضرورة التحرك الفعال، واستلام زمام الأمور من الأشكيناز. فقد حان الوقت كي يأخذ الشرقيون دورهم في

[1] مجموعة كتاب يهود : مرجع سابق ، صـ ٢١ ، ٢٢ .

الحياة، وأن تكون لهم كلمة مسموعة ومؤثرة على مجريات الأمور وهو الأمر الذي حاولت السلطات الأشكينازية المسيطرة على مقاليد الحكم في إسرائيل أن تتلاشاه، منذ قيام الدولة.

والواقع أن ما ذكرناه آنفا لا ينطبق على اليهود الشرقيين جميعهم ففي دراسة أعدها كل من "بن رفائيل" و"شاروت" عن العلاقات الإثنية والطبقية الاجتماعية في بئر سبع والتي قارن فيها الباحثان ما بين أربع مجموعات هي مجموعة العراقيين والمغاربة والرومانيين والبولنديين أظهرت الدراسة أن "٢. ١٦% من المغاربة يفضلون قيام التنظيم السياسي على أسس ترتبط بالأصول الجماعية مقارنة بـ ٣. ٣% فقط من العراقيين واستنتجت الدراسة أيضا أن العراقيين بشكل عام كانوا أكثر توجها نحو نموذج معدل بوتقة الصهر، بينما احتفظ المغاربة بدرجة أعلى من الانغلاق الإثني"[١].

ويطرح الباحثان سؤالا عن سبب تصرف كل من العراقيين والمغاربة على هذا النحو ويقدما إجابة افتراضية، فنقرأ:

"نظن أن من أسباب ذلك وجود العراقيين في مواقع قريبة من مركز البلاد، فقد مكنهم ذلك من استخدام مهاراتهم -التجارة والمهن- لاستغلال المصادر الغنية نسبيا القريبة منهم. إن تركيزهم على الرموز الإثنية لو تم كان سيؤدي إلى نتائج عكسية في تلك الظروف، أما المغاربة من جهة أخرى، فوجدوا بالأساس في الأقاليم الثانية، حيث المصادر القليلة التي تخضع للبيروقراطية واكتشفوا أنه يمكنهم الحصول على امتيازات سياسية بسبب كونهم أغلبية سكانية ومن هنا، فقد كان انتظامهم تحت رايات إثنيه مفيدا لهم في تلك الظروف"[٢].

إذن، فقد أظهرت تلك الدراسة ميل اليهود الشرقيين من أصل عراقي إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، دون التأكيد على أصلهم أي أنهم قدموا الهوية الوطنية الإسرائيلية على هويتهم الإثنية وأرجعت تلك الدراسة السبب في ذلك إلى غناهم النسبي أو إلى علو رتبتهم الاجتماعية نسبيا، أما المغاربة فهم ذوى رتبة اجتماعية متدنية وقد جعلهم ذلك يحافظون على هويتهم الإثنية المغربية ويبرزونها في مواجهة الهوية الوطنية الإسرائيلية التي هم في الأصل يطالبون بها وذلك، فقط لأنهم من

---

[١] عادل مناع و عزمي بشارة : مرجع سابق ، صـ ١٧٧ .

[٢] المرجع السابق نفسه، صـ ١٧٧ ، ١٧٨ .

خلال إبرازهم لهويتهم الإثنية المغربية سيمثلون قوة مؤثرة بعددهم الكبير داخل المجتمع الإسرائيلي ويحققوا مكسبا سياسيا، وحتى الآن فإن هذا هو حال اليهود المغاربة في إسرائيل، إذ يعملون على الاحتفاظ بانتمائهم للمغرب ويتخذون من ذلك رباط قوي لتجميع هذه الأكثرية العددية المغربية في إسرائيل، ففي مؤتمر عقد يوم الأحد الموافق ١٠/٢٦ /٢٠٠٩ في "مونتريال" بعنوان "מרוקו - הזיכרונות מרוקו - העתיד" "المغرب– الذكريات، المغرب المستقبل" أكد المشاركون في المؤتمر أن اليهود ظلوا متمسكين بشدة بهويتهم وجذورهم وموروثاتهم الثقافية المغربية، من خلال تناقلها من جيل إلى آخر طوال مئات السنين"[1]

الأمر الذي يدفع الباحث إلى قول إنه ليس هناك، فقط، إسرائيل ثانية – إسرائيل شرقية - داخل دولة إسرائيل، بل إن إسرائيل الثانية تلك يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الهويات بعضها هويات وطنية تابعة لإسرائيل الأولى وتعمل على الاندماج معها، مثل العراقيين وبعضها هويات إثنيه تقوم على إبراز تراث ثقافي مشترك داخل إسرائيل الثانية لتكون إسرائيل ثالثة، مثل الطائفة اليهودية المغربية.

عزيزي الطالب

شاهد الفيديو

تعرف على معاناة اليهود الشرقيين بصفة عامة وأحوال يهود العراق بصفة خاصة داخل المجتمع الإسرائيلي

تكليفات

تقوم كل مجموعة بتلخيص أحد الفصول (الثالث-الرابع-الخامس-السادس) من كتاب:

عمر كامل: اليهود العرب في إسرائيل، رؤية معرفية، ترجمة: شيرين القباني، الإسكندرية، مصر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٨.

تقوم كل مجموعة بتلخيص أحد الفصول (الخامس-السادس- السابع- الثامن) من كتاب:

باروخ كيمرلينج: المجتمع الإسرائيلي، مهاجرون مستعمرون ومواليد البلد، ترجمة: هاني العبد الله، مراجعة وتقديم: عزمي بشارة، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

[1] http://www.kedma.co.il\id=2649&t=pages.

الفصل الرابع

نصوص ومصطلحات بلغة عبرية بسيطة

- **<u>השסע העדתי בישראל</u>**

משמש כינוי לפערים בין יהודים שמוצאם הגלותי בעיקר בצפון אפריקה, בתימן ובאסיה (המכונים לעיתים "מזרחים"), לבין יהודים שמוצאם הגלותי בעיקר במרכז, במזרח ובצפון אירופה ("אשכנזים"), בתחומי החינוך, התעסוקה, הכלכלה, החברה והפוליטיקה בחברה הישראלית. פער זה מלווה בטענות לקיפוח של רבים מהעולים ממדינות צפון אפריקה וארצות הים התיכון, על רקע פערים סוציו-אקונומיים ומציאות של יחס עדתי מפלה שהתקיימו למן תקופת היישוב, דרך דפוסי הקליטה לאחר קום המדינה ויש שהציעו שעד לימינו אנו.

עם הזמן, התחזקה מודעותם של גורמים מוסדיים מרכזיים בחברה הישראלית להתפתחות הבעיה העדתית, תוך הכרה בזיקה ההדוקה של הבעיה לאוריינטציה הפוליטית והסמלית של החברה הישראלית. מודעות זו החלה להתפתח בסוף שנות ה-40 ובתחילת שנות ה-50, במגזרים המובילים של החברה הישראלית, לקשיים ולבעיות הנובעים מתהליך הקליטה, ואף בהגדרה הבלתי-פוסקת של טבען של בעיות אלה.

דווקא מנהיגי המגזרים הוותיקים היו אלה שהגדירו את הבעיה הזו והשתמשו במונחים עדתיים. התגובה הראשונית כלפי העולים הייתה ראייתם כ"דור המדבר", שתרבותו תחלוף עם קליטת ילדיו לתבנית הקיימת. בשנות ה-50 המוקדמות נוסחה בעיית הקליטה כבעיה של פיגור תרבותי או כהעדר התפתחות מספקת, בגלל השפעת המסורת ושליטתה במגזרים מסוימים של העולים. זאת בניגוד למודרניות של הקבוצות האחרות, ובהן הקבוצות החלוציות המהפכניות הוותיקות. לפיכך, ראו בעולים החדשים אנשים נחשלים, המאיימים על התבנית המוסדית בעיקר בשל מספרם הרב. מתוך הרצון להעביר את העולים תהליכי סוציאליזציה נאותים, שללו את אורח חייהן המסורתי של קבוצות עולים שונות, ברוח מסורת המהפכה החלוצית שקמה נגד סגנון החיים הגלותי. הנחות אלה גרמו לכך

שהתייחסו לקבוצות העולים כאל מקשה אחת פחות או יותר, שיש לעצבה לפי החזון הציוני-חלוצי השליט בכיפה, באמצעות הערוצים המקובלים בחברה.

<u>השימוש במונח עדות עריכה</u>

בעת ועונה אחת החל להתגבר השימוש במונח עדות, שתחילתו עוד בימי היישוב. השתמשו במונח בעיקר בקשר לקבוצות מזרחיות. השימוש התפשט די מהר גם בקרב מחנכים, מלומדים ועיתונאים. בניגוד לקומץ משכילים שהדגיש את הצורך למצוא בכל מסורת פוטנציאל לחידוש חברתי, הרי שבקרב המנהיגות הפוליטית האוריינטציה הייתה פטרנליסטית יותר באופייה.

התפתחה מגמה שראתה את החברה הישראלית כמוגדרת באמצעות שני מונחים דיכוטומיים: "מזרחי" ו"מערבי". מאמצע שנות ה-50 ועד לתחילת שנות ה-60 התברר שתהליך הסוציאליזציה האמור אינו פשוט כלל, והחלו להבין את הבעיות הטמונות בתהליך האינטגרציה של העולים. עם זרימתם הגוברת של עולים חדשים למסגרות החברתיות המרכזיות התפתחה תחושה שנוכח מספרם הגדל של העולים, יהיו הוותיקים למיעוט. אולם קודם כל, הייתה מודעות לכך שרבים מהעולים החדשים נעשו חלק ממגזר העוני ההולך וגדל.

כמו כן החלה לגבור מודעות להבדלים בהשכלתן ובתעסוקתן של קבוצות עולים שונות – בעיקר בין ה"מזרחים" (יוצאי אסיה-אפריקה, לפי המונחים שהלשכה המרכזית לסטטיסטיקה טבעה) לבין יוצאי אירופה-אמריקה, ובעקבותיה גבר החשש להתפתחות "שני עמים".

<u>בעיית העדות כבעיה שאינה בת-חלוף</u>

המודעות הגוברת לסוגיות בעייתיות אלה, העצימה את התחושה שבעיות העולים המזרחיים אינן ארעיות, אלא קבועות יותר. אפילו האינטלקטואלים, שעל פי רוב לא נמנו על הקבוצות המזרחיות, נטו להגדיר את הקבוצות המזרחיות כבעלות תרבות מובחנת ונטייה מעטה מאוד להשתנות עצמית בכיוון החדש. הדבר הביא להעצמת הדיכוטומיזציה הגוברת בין מזרחי למערבי, בין ספרדי לאשכנזי.

מחד גיסא, התקבלו המסורות התרבותיות השונות של מגזרי העולים החדשים כחלק מן הקולקטיביות הרחבה יותר, מאחר שהבינו כי יש לראות בהן נתון בר-קיימא. ומאידך גיסא, הודגש בהתמדה שמסורות אלה אינן שוות באיכותן לקולקטיב הכללי הלא-עדתי. כאשר תפיסה זו של הבעיה נקשרה לסטריאוטיפים ולדעות קדומות שרווחו בחברה הכללית, עלתה תפיסה פלגנית יותר שחילקה את החברה הישראלית לתרבות מערבית-חלוצית ולעדות מזרח. ההדגשה שהזהויות העדתיות הן עובדה קיימת תורגמה בשנות ה-70 לתפיסה אגרסיבית שפילגה את תרבויות המזרח והמערב, העומדות האחת מול השנייה, כביכול. תפיסה זו הולידה במגזרי האוכלוסייה המזרחית לוחמנות חזקה שכוונה כנגד מה שנקרא "המרכז האשכנזי" או "קבוצות המרכז".

<u>פערים ודעות קדומות</u>

סתירה משמעותית נוצרה בין שוויון הזכויות המלא והשילוב במערכת החינוך ובצבא, לבין הניסיון לכוון פעילות פוליטית באמצעים פטרנליסטיים סמי-כפייתיים ובאמצעות מנגנונים של צירוף, אשר נשענו על הקצאת משרות ומשאבים על ידי הערוצים המרכזיים של המפלגות העיקריות.

המגע החברתי שהתקיים בין בני-מוצא שונה – העולים מאירופה-אמריקה ו"הוותיקים" מחד, והעולים מאסיה-אפריקה מאידך – מגע אשר לא התנהל מתוך נקודת מוצא של שוויון וחילק את החברה הישראלית ל"מועדפים" ו"מקופחים", שימש מעין אישור לתחושת עליונות מזה, ולתערובת של מרירות ותחושת נחיתות מזה. במגע זה היה להנציח דעות קדומות.

במקביל להתגבשות הפער התרבותי, שמשמעו הדגשת ההבדלים הבסיסיים הקיימים בין העולים המזרחיים למערביים, התפתחו דפוסי דעות קדומות בין-עדתיים. עוצמת הסטריאוטיפים, בייחוד אלה המתייחסים למזרחים בכלל ולמרוקאים בפרט, לא נחלשו, ואף התגברו עם הזמן. הסטריאוטיפים חדרו לאווירה החברתית הכללית והפכו נפוצים יותר ויותר. בהתחלה השימוש בהם יוחס בעיקר למרוקאים (הביטוי "מרוקאי-סכין" היה נפוץ מאוד בשנות ה-50), ומאוחר יותר אלה התגבשו לדיכוטומיה הכללית בין "אשכנזים" ל"מזרחים". עמדות וקונוטציות

שליליות אלה ביחס למזרחים עשו דרכם אף לתחומי החינוך והמקצוע, ובהתאם לכך, מספר סקרים העלו כי מורים נוטים בלא יודעין להפלות ילדים בעלי שמות מזרחיים, וכי יועצים נוטים לכוון ילדים מזרחיים לבתי-ספר מקצועיים ולא לבתי-ספר עיוניים, ומגבירים בכך את תחושת האפליה.

<u>פערים בחינוך ובהשכלה</u>

לאורך השנים מחקרים סוציולוגים וכלכליים העידו על פערים בין מזרחים לאשכנזים בתחום החינוך. כך למשל, קיימת ספרות סוציולוגית ענפה באשר להסללה של מזרחים לבתי ספר מקצועיים[18]. מחקרים אלו הצביעו על כך שמזרחים נותבו לבתי ספר מקצועיים על סמך מוצאם ללא קשר ליכולתם, ולא לבתי ספר עיוניים בהם יש פוטנציאל גבוה יותר להגיע לאוניברסיטה ולחזק את הסטטוס החברתי שלהם, בעוד שבקרב אשכנזים המגמה הייתה הפוכה.

לפי יוגב ושפירא (1992) העלייה מארצות המזרח בשנות החמישים הגיעה בעיצומו של תהליך תיעוש בארץ, תהליך בו הקבוצה הוותיקה, האשכנזים, "ביססה את ההסמכה ואת ההשכלה כקריטריון עיקרי להישגי תעסוקה". אך תעודות ההשכלה התיכונית וההשכלה הגבוהה של המזרחים, לא זכו להכרה עם הגעתם לישראל כך שאחרים שהיגרו לארצות אחרות הצליחו טוב מהם במישור התעסוקתי (כהן, 1972 ושוואַרקי, 1975 בתוך יוגב ושפירא 1992, עמוד 33). טענה שנייה אותם מעלים החוקרים היא, כי ההתייחסות לחינוך המזרחים הייתה שונה, משמע, היו להם קריטריוני כניסה מיוחדים לבית הספר התיכון בנוסף לתוכניות מיוחדות ל"טעוני טיפוח" והם נידונו להסללה נוקשה. לפי יוגב ושפירא, המאמצים המרכזיים הראשונים להתמודדות עם עולי המזרח היו באמצע שנות ה-60 עם התפתחות מערכת החינוך המקצועי בתיכונים והאינטגרציה בחטיבות הביניים.

תימוכין לכך ניתן למצוא בשנתונים הסטטיסטים של הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה (למ"ס להלן), המראים כי החל מאמצע שנות השישים והלאה, למזרחים יש דומיננטיות ברורה בחינוך המקצועי. כך למשל בשנת 1976, מבין כלל הלומדים בבתי הספר

המקצועיים, הקבוצה של ילידי או שמוצא האב מאסיה אפריקה הם הקבוצה הדומיננטית, עם 63.3% מכלל הלומדים, ו-64% בבתי ספר חקלאיים. בבתי הספר התיכוניים, לעומת זאת, ההתפלגות היא של 36.2% שמוצאם הוא מאסיה אפריקה לעומת 45.9% שמוצאם הוא מאירופה-אמריקה.[19] בדומה, בשנת 1979, 64.3% מלומדי החינוך המקצועי הם ילידי אסיה אפריקה, למול 18.5 מילידי אירופה-אמריקה וממצאים דומים מתגלים גם בחינוך החקלאי. לעומת זאת, חל שיפור בלימודי התיכון העיוני, שם נמצא כי יש כמעט שוויון בין הקבוצות עם 38.7% שמוצאם מאסיה אפריקה לעומת 39.3 שמוצאם מאירופה אמריקה ו-22% ילידי ישראל.

בשנתונים מאוחרים יותר, המצב השתנה ובוטל הפער בין שיעור המזרחים והאשכנזים בבתי ספר עיוניים. בשנת 1979 נמצא כי יש כמעט שוויון בין הקבוצות עם 38.7% שמוצאם מאסיה אפריקה לעומת 39.3 שמוצאם מאירופה אמריקה ו-22% ילידי ישראל.

<u>פערים ודעות קדומות</u>

סתירה משמעותית נוצרה בין שוויון הזכויות המלא והשילוב במערכת החינוך ובצבא, לבין הניסיון לכוון פעילות פוליטית באמצעים פטרנליסטיים סמי-כפייתיים ובאמצעות מנגנונים של צירוף, אשר נשענו על הקצאת משרות ומשאבים על ידי הערוצים המרכזיים של המפלגות העיקריות.

המגע החברתי שהתקיים בין בני-מוצא שונה – העולים מאירופה-אמריקה ו"הוותיקים" מחד, והעולים מאסיה-אפריקה מאידך – מגע אשר לא התנהל מתוך נקודת מוצא של שוויון וחילק את החברה הישראלית ל"מועדפים" ו"מקופחים", שימש מעין אישור לתחושת עליונות מזה, ולתערובת של מרירות ותחושת נחיתות מזה. במגע זה היה להנציח דעות קדומות.

במקביל להתגבשות הפער התרבותי, שמשמעו הדגשת ההבדלים הבסיסיים הקיימים בין העולים המזרחיים למערביים, התפתחו דפוסי דעות קדומות בין-עדתיים. עוצמת הסטריאוטיפים, בייחוד אלה המתייחסים למזרחים בכלל ולמרוקאים בפרט, לא נחלשו, ואף התגברו עם הזמן. הסטריאוטיפים חדרו לאווירה

החברתית הכללית והפכו נפוצים יותר ויותר. בהתחלה השימוש בהם יוחס בעיקר למרוקאים (הביטוי "מרוקאי-סכין" היה נפוץ מאוד בשנות ה-50), ומאוחר יותר אלה התגבשו לדיכוטומיה הכללית בין "אשכנזים" ל"מזרחים". עמדות וקונוטציות שליליות אלה ביחס למזרחים עשו דרכם אף לתחומי החינוך והמקצוע, ובהתאם לכך, מספר סקרים העלו כי מורים נוטים בלא יודעין להפלות ילדים בעלי שמות מזרחיים, וכי יועצים נוטים לכוון ילדים מזרחיים לבתי-ספר מקצועיים ולא לבתי-ספר עיוניים, ומגבירים בכך את תחושת האפליה.

<u>פערים בתחום התעסוקה</u>

לאי-השוויון בתחום החינוך יש ביטוי אף בהתפלגות משלחי-היד, שלהם השלכה ישירה על הפערים במשאבים בין העדות. בקרב עולים חדשים אשכנזים יש סיכוי גבוה יותר להיות בעלי מקצועות חופשיים, מנהלים או טכנאים, לעומת העולים המזרחים, כאשר פער זה בין העולים רק גדל בהשוואה בין צאצאיהם ילידי הארץ.

העלאת דרישות ההשכלה לעבודות בעלות סטטוס גבוה, דחפה חלק מהמזרחים לאפיקי ניידות חלופיים ומכניסים, כגון: ספורט, בידור ועסקים קטנים (קבלני משנה, נהגי מוניות, בעלי מוסכים קטנים, מסעדות עממיות וכמה תעסוקות שוליות).

<u>פערים כלכליים</u>

הפערים בין אשכנזים למזרחים בתחום התעסוקה מביאים לפערים משמעותיים במשאבים, ולפיכך אלה יוצרים ריבוד עדתי. באוכלוסייה היהודית במדינת ישראל, העניים ומעמד העובדים נמנים ברובם המכריע על עדות המזרח, בעוד ששכבת הביניים מעורבת ובעלת ייצוג-יתר מסוים לאשכנזים, ואילו הרובד הבינוני-גבוה והאליטה מורכבים מאשכנזים באופן מובהק. מערכת זאת יציבה, סטטית ומנציחה את עצמה על ידי העברת הפער בירושה מדור ילידי חוץ-לארץ לדור ילידי הארץ.

לפער העדתי הכלכלי יש השפעה ניכרת גם על ההבדלים ברמת החיים בין המזרחים לאשכנזים, אם כי פחות מאשר בחינוך ובתעסוקה. ההכנסה לנפש של משפחה מזרחית קטנה יותר

מההכנסה לנפש של משפחה אשכנזית, אך הבדלים אלה אינם חדים במיוחד. הפער המשמעותי בהכנסה נמצא דווקא בקצות סולם ההכנסה, כאשר ממוצע רווחיהם של המזרחים פחות משמעותית לעומת ממוצע ההכנסה של האשכנזים. ביטוי נוסף לפערים במשאבים נמצא בתחום הדיור, כאשר האשכנזים ילידי חוץ לארץ מתגוררים בפחות צפיפות ביחס לעמיתיהם המזרחים.

ואולם, הפער החומרי המכריע ביותר בין העדות הוא בכמות ההון, כאשר האשכנזים נהנים מיתרון בולט בשל עובדת היותם ותיקים יותר בארץ, מקבלים פיצויים מגרמניה, תושבי שכונות מבוססות שבהן ערך הרכוש עולה באופן משמעותי, ובעלי משפחות קטנות יותר שבהן הצבר ההון לנפש גדול יותר במעברו בירושה. בעקבות ההורשה העוברת מדור לדור, רוב המשפחות מצליחות להוריש את הסטטוס שלהן לצאצאיהן, באמצעות הדפוסים התרבותיים של גידול הילדים והסדרי ההורשה הכלכליים. אלה מתקבעים גם מאחר שהזמינות של המשאבים והמשיכה ההדדית שבין בני אדם הדומים זה לזה קושרת יחד אנשים מאותו מקום בסולם החברתי.

<u>פערים בייצוג פוליטי</u>

ב-10 באוגוסט 1929 הלין הציר מארץ ישראל, זאב ז'בוטינסקי, בקונגרס ה-16 להסתדרות הציונית, על דיספרופורציה בבחירתם של מתיישבים חדשים לרעתם של יהודים ספרדים, תימנים ויהודי מזרח אחרים. במושבים הציונים אשר מנו כעשרת אלפים איש, נמנו רק 78 ספרדים, תושבי כפר-ברוך, למרות שיהודי המזרח היוו שליש מהאוכלוסייה היהודית.

פערי הייצוג במרבית המוסדות הפוליטיים המכריעים (הממשלה, המוסדות הציוניים, הסתדרות העובדים הכללית והמפלגות הפוליטיות) היו בראשית שנות ה-50 כה גבוהים, עד שניתן לומר כי ציבור עדות המזרח – הן העולים החדשים והן הוותיקים שבהם – היו כמעט חסרי כוח פוליטי. מצב זה השתנה מיסודו, וניתן לדבר על נטייה כללית לצמצום הפער בייצוג הפוליטי במשך השנים. עם החלת מדיניות המיתון בשנת 1966 משפחות רבות נפגעו מאי-יציבות כלכלית, ורובן נמנו על השכבות

החלשות בקרב עדות המזרח. על-מנת לשכך את ההתמרמרות בעקבות הנסיגה הכלכלית, נצפתה עלייה ניכרת בייצוג כדי לשמור על קולות בני עדות המזרח. אך לאחר מלחמת ששת הימים החלה תקופה של תעסוקה מלאה, ובנסיבות אלה השתנה מאזן הלחצים ונוצרו תנאים להקפאת הייצוג של עדות המזרח.

<u>התאגדויות עדתיות</u>

תחושות הקיפוח והריחוק החברתי קשורות בתנאים של שינוי חברתי: בחיי המשפחה והקהילה, בדפוסי מנהיגות, במסורות ובסמלים חברתיים ותרבותיים בחיי היום-יום. גורמים אלה השפיעו במידה רבה על התהוותן של התאגדויות עדתיות שונות והתגבשותה של זהות עדתית.

בית הכנסת והמנהיגות המסורתית היו, לעיתים קרובות, מוקדי ארגון קהילתי חשובים, לא אחת כתגובה להתפוררות החברתית הקשורה בתהליך הקליטה. עקב התבדלות סוציולוגית וריחוק חברתי מהמרכז, נמשכו פעילויות אלה לא פעם גם בדור השני והשלישי, ויש להוסיף דגש מיוחד על מסורת משפחתית ודתית. תופעה זו שימשה מאוחר יותר רקע למערכות בעלות אוריינטציה פוליטית יותר.

אולם ההיבט החדש המכריע מבחינת הזהות הדתית היה התגבשותה מחדש של הסמליות העדתית בקרב הקבוצות המזרחיות. המנהיגות העולה של מספר קבוצות מזרחיות ניסחה ומימשה בשנות ה-70 אידאולוגיזציה ופוליטיזציה של הממד העדתי. אלה שולבו באותה עת בסמלים מפלגים ואגרסיביים, שהציגו את המזרחים כמנוגדים לאשכנזים ולקבוצות אחרות.

<u>התפתחות מחאה חברתית</u>

הימשכות הבעיה העדתית והאידאולוגיזציה שלה הייתה קשורה קשר הדוק בהתפתחות המחאה העדתית, אשר נדרש זמן רב להתפתחותה. בעשרים שנותיה הראשונות של המדינה הייתה המחאה לטנטית, כאשר התפתחו סימני אזהרה שכל אחד מהם החריף את הבעיה והביא לידי פיתוחן של גישות חדשות. יציבות הפערים הבין-עדתיים הפחיתה את סובלנותם של בני עדות המזרח לאי-השוויון העדתי, ועם ירידת מד-הסובלנות שלהם,

עלו תגובות אישיות ופוליטיות הולכות ומחריפות. בעקבות הוותק העולה של עדות המזרח והתגברות משקל ילידי הארץ בתוכם, הקטינו המזרחים את השוני בינם לבין האשכנזים. דמיון בתרבות ובאורח החיים, ובמיוחד השירות המשותף בצה"ל (גורם סוציאליזטורי משמעותי בתהליך היטמעות העולים), היוו בסיס לתביעת שוויון והקצאת משאבים.

אחד המדדים להסתגלותן של עדות המזרח לחיים מודרניים היה שיעור התגבשותה של תודעה פוליטית, ובהדרגה החל מצבם להתפרש במונחים כלליים יותר: ממצוקה אישית ומשפחתית – לתחושת קיפוח עדתית. בו-בזמן למדו להכיר את כללי-המשחק הפוליטיים בחברה דמוקרטית, שהייתה עד כה זרה להם. גישת הממסד הקולט לא נתקבלה עוד כגזירה משמים, אלא ראו בה עמדה פוליטית שניתן לשנותה באמצעות מאבק.

<u>אלימות על רקע הקיפוח העדתי</u>

על רקע הרגשת הקיפוח הממסדי, שנשלט על ידי האשכנזים שהגיעו מאירופה מחו העולים ממדינות צפון אפריקה וארצות הים התיכון וצאצאיהם על יחס מפלה, פער כלכלי, גישה מוגבלת למשאבים של המדינה ואפליה בכל תחומי החיים. הביטוי הדרמטי הראשון להתפרצות שסע זה התרחש במהומות ואדי סאליב בחיפה בשנת 1959. המהומות שהתחילו בחיפה התפשטו עד מהרה לעכו, תל חנן, מגדל העמק ובאר שבע ועוד ערים בארץ. אולם בגלל שהוצגו כפעילות של גורמים פליליים נשכחו מהר מאוד הגורמים האמיתיים של המהומות עד שהתפרצו שוב בעוצמה כעבור 12 שנים עם עלייתם של הפנתרים השחורים.

ההתפרצות הגדולה השנייה הייתה ב־1971, בעיקר בירושלים ומחוללים היו הפנתרים השחורים, בעלי הסגנון העצמאי, שבאו בעיקר משכונות העוני, ופעלו בסיוע של קבוצות השמאל שי"ח ומצפן. נוסף על דרישתם לשיפור תנאי המגורים הם דרשו להיקרא לשירות החובה בצבא, על אף הירתעותו מכך, בגלל עברם הפלילי.

פעילותם הראשונה, הפגנה של מאות תושבי שכונות וסטודנטים, הסתיימה במפגש אלים בינם לבין המשטרה מאחר שהם לא קיבלו רישיון להפגנה. ראשי הקבוצה עברו את כל

מסלול הקליטה המיסרת: צעירים מרוקנים, צאצאי משפחות מרובות ילדים שעם הזמן התמוטטה בהם סמכות דמות האב, יושבו בישובים ערביים נטושים בתנאים גרועים, סיימו לימודים במערכת חינוך יסודית בלבד, לא שירתו בצבא והועסקו בצורה מוגבלת בלבד (השם שנבחר לקבוצה הזו אינו מקרי ומהווה הזדהות עם שחורים אחרים שהוקעו על ידי המערכת הממסדית – השחורים מארצות הברית בשנות השישים).

האלימות של הפנתרים השחורים נבעה מתחושת הקיפוח העדתי, כמו גם מנוקשות המשטרה בטיפול בהפגנות, ומעימות אישי עם ראש הממשלה, גולדה מאיר, שאמרה עליהם ש"הם לא נחמדים". בשורה של כעשר הפגנות אלימות, בעיקר בירושלים, הותקפו שוטרים ונפצעו עשרות מפגינים ושוטרים. הפגנות הפנתרים השחורים היו ביטוי אלים למצוקה שנמשכה כעשרים שנה. בעקבות המהומות הוקמה ועדה מיוחדת לבדיקת נוער במצוקה, על ידי ראש הממשלה, והצעות כלכליות הועלו בפני ראשי הפנתרים השחורים, דבר שהביא בסיכומו של דבר לקיצו של הארגון.

<u>שנות האלפיים</u>

יש הטוענים כי למזרחים ולאשכנזים יש כיום תרבות יסוד משותפת המורכבת ממוצא עברי קדום, דת יהודית, לאומיות יהודית, שפה ותרבות כתובה עברית, דפוסי התנהגות ישראליים מקומיים, מעין אתיקה ישראלית, הכוללת שימת דגש על כישורים, הישגיות, עבודה קשה, השקעה ותחרותיות, וכמה השפעות מערביות אחרות (אתוס דמוקרטי, תרבות משפטית אנגלו-סאכסית בעקבות ההשפעה מתקופת המנדט, חומרנות, סגנונות חיים של המעמד הבינוני ותרבות המונים). תרבות ישראלית זו היא בעלת אלמנט משפחתיות חזק, מרכזיות של שיקולים לאומיים וקולקטיביסטיים בחיי הפרט, החשבה של יחסי אנוש ושכנות, תפיסת החוק כהגבלה בת-מיקוח ולא כל-כך מחייבת, וחדירה יתרה של הדת לחיי היחיד והציבור. מבחינה תרבותית, יהודי המזרח אינם דורשים זכות להיות שונים, לפתח זהות, תרבות וחינוך נפרדים. אך יחד עם זאת, הם רוצים שיכירו בייחודם ויאפשרו להם להשפיע על עיצוב התרבות הלאומית.

לפיכך, רבים סבורים כי הבעיה העדתית הולכת ומיטשטשת כשסע בחברה הישראלית והם רואים בה כבעיה ברת-חלוף. דעה זו נשענת על השילוב החברתי והתרבותי המתקדם במהירות, את תרבות ההמונים המשותפת לכל ילידי הארץ, את רשתות החברים והשכנים שנעשות יותר ויותר מעורבות, את הגידול בנישואים הבין-עדתיים ועל התאזנות הפערים בשיעורי הפריון. כמו כן, באופן כללי, דומה כי ישראלים מאותה רמה כלכלית-חברתית חושבים ומתנהגים בצורה דומה, ללא הבדל עדתי. בקרב המזרחים יש שיעורי ניעות חברתית ואינטרסים מעמדיים שונים כאשר רבים מהם הצליחו בחברה הישראלית. ואולם, קיומו של רובד עני גדול, מוריד את ממוצע ההישגים של המזרחים. נראה, כי אין שום אפליה או דעה קדומה עדתית בעלת משמעות העלולה לעכב את הקידום של מזרחים בעלי מוטיבציה גבוהה, העובדים קשה ומשקיעים בקריירות ארוכות-טווח[דרוש מקור]. והחשוב מכל – ניתן להעיד על כך שהשילוב העדתי נמצא בשלב מתקדם ברמות של המעמדות הבינוני, הבינוני-גבוה והאליטה.

לא פחות חשוב מכך, מנקודת ראות זו מודגשת העובדה כי המזרחים עצמם אינם חשים קיפוח עדתי, אינם בעלי זהות עדתית ואינם תומכים בתנועות וברשימות עדתיות לבחירות. ממצאים מסקר כבר מ־1988 מראים עד כמה חלשה הזהות העדתית בישראל: כאשר הנשאלים נאלצו לבחור את שלוש הזהויות החשובות ביותר עבורם מתוך שמונה זהויות, פחות מ-3% מקרב המזרחים או האשכנזים בחרו בעדה.[7] לאור נתונים אלה ניתן להצביע על ירידה בעדתיות כאלמנט משסע בחברה הישראלית. אחד הביטויים לכך הוא העובדה שאין בארץ מהומות עדתיות הכרוכות באובדן רכוש ונפש. תנועות מחאה עדתיות היו קצרות מועד ולא בדלניות במטרותיהן. שום ממשלה בישראל לא נפלה בשל מחלוקת עדתית. לפיכך, על-פי קני-מידה בינלאומיים השסע העדתי בישראל הוא מתון ונטול השפעה.

לעומת זאת, יש הטוענים כי למרות כל האפיונים הללו דומה שלבעיה העדתית כושר התלקחות מהיר והיא אינה מרפה מסדר היום הציבורי מקום המדינה ועד היום. כדוגמאות להתלקחות הבעיה העדתית מציין סמי סמוחה את מהומות ואדי סאליב ב-1959, תנועת הפנתרים השחורים של 1971, הנימה העדתית החריפה של מערכת הבחירות לכנסת ב־1981, המחאה העדתית

בעקבות פרשת אבו חצירה בשנים 1984–1985, אי-השקט העדתי בליכוד במהלך מאבקו הכושל של דוד לוי להגעה לעמדת הנהגה בשנים 1991–1993, ואת הפרשה הממושכת של השר אריה דרעי ממפלגת ש"ס. הפרות אלה של הרגיעה העדתית, גרמו הלם ופחד בציבור בעוצמה שהייתה ללא כל יחס להיקף הקטן של האירועים הללו. לכן, טוען סמי סמוחה, כי עוצמת המתח העדתי שמתחת לפני השטח, הרבה יותר גבוהה ממה שניתן למצוא בסקרי דעת קהל או בשגרת היומיום.

אם כן, נראה שמהצד השני של המתרס עומדת גישה מנוגדת לתפיסות הפופולריות, שעלו בעקבות השיפורים ביחסי העדות במרוצת השנים. לפי גישה זו הפוטנציאל של קונפליקט עדתי היה ונשאר ניכר משום שהאשכנזים ממשיכים לשמור על הדומיננטיות שלהם. הם ייסדו את התנועה הציונית כדי לפתור את הבעיה היהודית באירופה, הקימו את היישוב, עיצבו את מוסדותיו ואת הנורמות שלו, ועמדו בראשו. על-אף שהעלייה ההמונית של המזרחים בשנות החמישים שינתה את המאזן הדמוגרפי ושחקה במידה מסוימת את הדומיננטיות האשכנזית, המשקל המספרי המזרחי איננו יכול לערער את היסודות של החברה הישראלית שהונחו על ידי האשכנזים ואשר ממשיכים להישען על עדיפותם התרבותית, הפוליטית והמעמדית. סמי סמוחה מציין כי דומיננטיות האשכנזים בישראל זוכה לתגבור מצד יהדות הפזורה האשכנזית ברובה, אשר בגישה הציונית מהווה עורף פוליטי וכלכלי ומאגר כוח אדם לישראל.

לפי הגישה ה"פסימיסטית", אי-השוויון העדתי גורם לקיפוח מתמיד של המזרחים, כאשר ריבוד עדתי ממוסד כמוהו ככישלון האידאולוגיה הרשמית של מיזוג גלויות ושל הצעדים השונים שהמדינה נוקטת בהם לשם צמצום הפער העדתי. המזרחים מרגישים קיפוח יחסי וטוענים לאוזלת יד המערכת במתן מענה לצרכיהם ובהשוואת מצבם לאלה של האשכנזים. אי-שוויון עדתי ממושך הוא בפוטנציה בסיס מוצק לאי-שביעות רצון, להתארגנות ולמאבק מצד המזרחים, אף בלי שאלה יעטו בהכרח אופי מתבדל או עדתי מובהק. ההבטחות הלא-מוגשמות של שוויון ושילוב בין-עדתי, רק מחזקות את הקובלנות והתלונות של המזרחים, החשים בסתירה צורמת בין כוחם המספרי לבין מעמדם הלא-דומיננטי. ההכרה שגורל המזרחים ילידי ישראל

אינו שפיר יותר מגורלו של דור העולים המזרחים, קונה לה אחיזה בקרבם, ומהווה גורם מתסיס וריאקציוני. הידיעה שמכל הקהילות המזרחיות והספרדיות בעולם היום, הישגיהם הכלכליים-חברתיים של המזרחים בישראל הם הנמוכים ביותר, מכה שורשים ומוסיפה לאי-הנחת שלהם בעניין הפער העדתי בחברה הישראלית, ויש בה להחריפו.

יובל אלבשן, חקר את נושא אפליית סטודנטים ומשפטנים מקצועיים בשל שמות משפחותיהם ה"מזרחיים" ב-2021, ומצא כי היו התעלמויות ממצטייני דיקן מן האוניברסיטה העברית בשל מוצאם בחיפושם אחר התמחות (אותם מועמדים התקבלו בשליחתם קורות חיים עם שם משפחה "אירופאי" או מעוברת), וכי השמות שהופלו לרעה ביותר היו של יהודים יוצאי מרוקו, לעומת יוצאי עיראק למשל, וכי אנשים שהגיעו לראיונות נדחו לעיתים בגלל גוון עור שחום (שלפי מחקרו נראה שהיחס אליהם הוקל אם עטו משקפיים).

- <u>השפעת השואה על גיבוש הזהות הישראלית</u>

השואה השפיעה רבות על גיבושה ועיצובה של הזהות הציונית, בארץ ישראל ובגולה. התנועה הציונית ראתה בהשמדתו השיטתית של העם היהודי באירופה אישור לכך שהקמת בית מדיני לעם היהודי היא כורח המציאות. לא מן הנמנע שההחלטה על הקמתה של מדינת ישראל, כפי שהתקבלה בעצרת האו"ם, הושפעה רבות מאירועי השואה וכחלק מחשבון הנפש של מדינות העולם בנושא.

היסטוריונים שונים, ובהם אניטה שפירא ותום שגב, עסקו בהרחבה באופן שבו השואה הדהדה בתרבות הישראלית והשפיעה על יצירת הנרטיב ההיסטורי והשיח החברתי. מוסכם ומקובל כי אירועי השואה שימשו, ועודם משמשים, כגורם מעצב לזהות היהודית וחלק בלתי-נפרד מהשיח החברתי בישראל. אחת מהתופעות עליה קיימת הסכמה היא "שלילת הגלות", שבאה לידי ביטוי ברבדים ותחומים חברתיים ותרבותיים שונים.

עם השנים, ניסו גם חוקרי תרבות רבים לעמוד על האופן שבו השפיעה השואה על החברה והתרבות הישראלית. תוצרי תרבות רבים עוסקים בנושא השואה, מזוויות שונות, ובהם ספרים, מחזות, סרטי קולנוע (תיעודיים ועלילתיים)[1], שירים, יצירות אמנות ועוד. אחת הבולטות בקרב חוקרים אלה היא נורית גרץ, שעסקה רבות בתפקיד השואה בהגדרה העצמית של הציונות ובשינוי שעברה תפיסת השואה במהלך השנים, כתוצאה מהשינויים והאירועים ההיסטוריים שאירעו בחברה הישראלית.

باقة من المصطلحات

- **ארץ ישראל השלמה**

ארץ ישראל השלמה הוא מונח גאופוליטי ואידאולוגי בהיסטוריה של עם ישראל, התנועה הציונית ובפוליטיקה של מדינת ישראל, המתייחס לארץ ישראל בגבולות היסטוריים המתוארים במקורות תנ"כיים או היסטוריים, ורואה גבולות אלה כגבולות הרצויים למדינה היהודית או למדינת ישראל. המונח ארץ ישראל השלמה נעשה נפוץ אחרי מלחמת ששת הימים בהתייחס לשאיפה להחיל את ריבונות ישראל על השטחים מעבר לקו הירוק שעברו למָרותה של ישראל. אידאולוגיית "ארץ ישראל השלמה" חצתה מפלגות בשנותיה הראשונות של מדינת ישראל. כיום מתויגים נאמני ארץ ישראל השלמה כבעלי דעות ימניות בפוליטיקה הישראלית, והמונח ארץ ישראל השלמה נקשר פעמים רבות במפעל ההתנחלות שמטרתו התיישבות יהודית בשטחי רמת הגולן, בקעת הירדן, יהודה, שומרון וחבל עזה.

חזון ארץ ישראל השלמה מבוסס במובנו המצומצם ברובו על גבולות ארץ ישראל על פי ההלכה, שטחי המנדט הבריטי עד שנת 1921 ושטחי מדינת ישראל לאחר מלחמת ששת הימים ולפני הסכם השלום עם מצרים במובן מצומצם פחות, ועל גבולות ההבטחה במובנו הרחב. עם זאת, רבים נוהגים להשתמש במינוח הזה גם כלפי ההשקפה המתמקדת בכל הארץ שבין הירדן לים ושאר גבולותיה הביטחוניים של מדינת ישראל אשר בשליטתה,

במיוחד כאשר מדובר בשיח מול השקפות המערערות על גבולות אלה.

- <u>עלייה, או עלייה לארץ ישראל</u>

עלייה, או עלייה לארץ ישראל, הוא מונח מרכזי בהווייה היהודית ובציונות, המציין את הגעתם של יהודים אל ארץ ישראל לגור בה. המונח עלייה הוא מקרה פרטי אידאולוגי לוקאלי תלוי תרבות וחברה של המושג המדעי הגירה. מקורו מפולחן דתי ועל פי ההלכה המונח כולל תודעה עצמית, אך אינו תלוי בה. הפעולה ההפוכה, של יציאת יהודים מארץ ישראל, נקראת ירידה.

ביקור זמני בארץ ישראל הנעשה על רקע דתי מכונה עלייה לרגל ומונח זה משמש גם אצל אומות ודתות אחרות, שמאמיניהן באים לארץ ישראל כצליינים.

לאחר הכרזת העצמאות של מדינת ישראל, נטענה המילה במשמעויות פוליטיות וכלכליות חדשות ונוספות.

מאז 2016 מציינים את יום העלייה, לכבודן של העליות לארץ ישראל.

- <u>ירידה מארץ ישראל</u>

ירידה, או ירידה מישראל, היא הגירתם של יהודים מארץ ישראל אל הגולה. מאז הקמתה של מדינת ישראל בשנת 1948 משמש המונח "ירידה" לציון הגירתם של יהודים מישראל בין אם בקבוצות (קטנות או גדולות) ובין אם כיחידים. הפעולה המנוגדת, הגירה של יהודים לישראל, נקראת עלייה. על פי הערכות, לפחות חצי מיליון ישראלים ובני משפחותיהם מתגוררים מחוץ לישראל, רובם בארצות הברית. בשל הקהילה היהודית הגדולה בה, והיותה ארץ הגירה המאפשרת תגמול גבוה על כישורים. עשרות אלפי ישראלים נוספים היגרו לאורך השנים לקנדה, בריטניה, גרמניה, אוסטרליה בעוד שאלפים אחרים היגרו לצרפת, הולנד ורוסיה.

- <u>כפייה דתית בישראל</u>

כפייה דתית היא הטלת נורמה דתית בכפייה על הציבור או חלקיו, תוך פגיעה בחופש הדת, בחופש מדת או במצפון של

הציבור או של הפרט. בישראל הכוונה בעיקר להטלת נורמות יהודיות אורתודוקסיות, באמצעות חקיקה או באמצעים אחרים המתפרשים לעיתים מזומנות ככפייה דתית.

- <u>האשכנזים</u>

יהודים אשכנזים בישראל מהווים את אחת הקבוצות האתניות הגדולות ביותר בקרב יהודי ישראל והם המהגרים והצאצאים של היהודים האשכנזים, אשר שוהים כיום במדינת ישראל. לפי הערכות ישנם כ-2.8 מיליון ישראלים שמוצאם, המלא או החלקי, בקהילות אשכנזיות. מקורם של היהודים האשכנזים בישראל הוא במרכז ומזרח אירופה.

- <u>ההגייה האשכנזית</u>

ההגייה האשכנזית של העברית (בטרמינולוגיה ארכאית: הברה אשכנזית) היא דרך הגיית השפה העברית בפי יהודי אשכנז בתקופת הביניים של העברית. בהגייה האשכנזית ניכרות השפעות חזקות של השפות שעמן באה יהדות אשכנז במגע, ובעיקר היידיש, הגרמנית ושפות סלאביות שונות. במהלך תחיית הלשון העברית נטשו מחיי השפה את ההגייה האשכנזית וניסו לאמץ את ההגייה הספרדית. ואולם בפועל נוצר מיזוג בין צורות ההגייה, מיזוג שהוא הבסיס להגיית העברית המודרנית היום. ההגייה האשכנזית משמשת עד היום בקרב יהודים אשכנזים בתפוצות בעיקר לצרכים ליטורגיים (פולחניים), וכן בקרב קהילות חרדיות.

העברית לא תפקדה כשפת-יומיום בקהילות אשכנז, וההגייה האשכנזית באה לידי ביטוי בשימוש הליטורגי בעברית בבתי הכנסת ובבתי המדרש וכן במילים שאולות מן העברית שנכנסו לתוך היידיש. להגייה האשכנזית קיימות וריאציות שונות: לפי שימוש – בשימוש למדני או ליטורגי (כאשר הרכיב העברי במצב דבוק) או בשפת היומיום (שאז הוא מהותך לתוך היידיש); ולפי מקום מוצאן.

الفصل الخامس
المجتمع الإسرائيلي المعاصر

تتناول دراسة الأستاذ "نبيل الصالح" موضوع التركيب السكاني في إسرائيل والمتغيرات الأساسية في مجال الديموغرافيا وتوزيع السكان بعد 70 سنة على النكبة. ومن المعروف أن الديموغرافيا أو ما يُدعى في إسرائيل «المشكلة الديموغرافية» كانت، وما زالت، تشكل موضع اهتمام مركزي فيها منذ سنة 1948 نتيجة مميزات أساسية لطبيعة قيامها. فمن ناحية، أُسست إسرائيل على أنقاض شعب آخر اقتُلِعَ من أرضه نتيجة ذلك، ومن ناحية أُخرى، تشكل المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين يهود جاؤوا من بلاد وثقافات عديدة لا يربطهم بعضهم ببعض سوى نيات قادة المشروع الصهيوني الذين أرادوا ترسيخ وجود إسرائيل بواسطة حقائق ديموغرافية على الأرض تتحقق بالطرد من جهة، وباستجلاب مهاجرين يهود من جهة أُخرى. وبعد ذلك شكل احتلال سنة 1967 نقطة انعطاف أُخرى في هذا الاهتمام، فقد بدأ النقاش الديموغرافي يتركز على حجم الأكثرية اليهودية وقوتها ورسوخها في مقابل الفلسطينيين، لا في إسرائيل فحسب، بل في كل فلسطين التاريخية أيضاً التي عادت لتكون وحدة واحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي ترتب عليه واقع ديموغرافي جديد. هذه المميزات وغيرها كانت وراء مركزية مسألة الديموغرافيا في إسرائيل والانشغال الدائم بهذا الموضوع، سواء فيما له علاقة بتبعات الأمر على طابع المجتمع اليهودي وفئاته المتعددة بحسب الانتماء والتوجهات وأنماط التدين وغيرها (يهود شرقيون، أشكناز غربيون، يهود من دول أوروبا الشرقية، من أصل إثيوبي، علمانيون، متدينون متزمتون (حريديون)، متدينون صهيونيون، إلخ)، أو له علاقة بالميزان الديموغرافي لدى الفلسطينيين على امتداد فلسطين كلها، أو داخل إسرائيل الدولة في حدود الخط الأخضر. ويأتي هذا الانشغال في مسعيين: أولهما، تحقيق مبدأ «يهودية الدولة» وهو مبدأ أساسي في إسرائيل، يتحقق، بحسب المنظور الإسرائيلي، بالحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة وراسخة لاعتبارات سياسية تشكل عاملاً مهماً في التطورات السياسية والتسويات الممكنة في المستقبل على حساب الفلسطينيين. ويأتي هذا الانشغال أيضاً في مسعى تفضيل النخب المتنفذة اقتصادياً واجتماعياً لجعل المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً ذا

طابع غربي أوروبي صناعي متطور، وهو ما يساهم في تفسير التعامل العدائي لليهود الحريديين وذوي الأصل الإثيوبي.

وعلى صعيد المجتمع الإسرائيلي من الداخل فإن التغيرات المتوقعة في وجهة التغيرات الديموغرافية الأساسية، في مجال تشكيلة السكان، مثل نسب تكاثر الفلسطينيين في إسرائيل في مقابل اليهود من ناحية، ونسب المتدينين المتزمتين التي تدل على اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو التدين إزاء نسب العلمانيين من ناحية أُخرى، وظاهرة الارتفاع في متوسط سنين العمر للرجال والنساء، وهو ما يعني، بحسب التقديرات الرسمية للعقدين المقبلين، أن تغييرات جدية ستطرأ على تركيبة القوى العاملة، وعلى نسب المسنين المعتمدين على الدعم الحكومي وخدمات الرفاه للمجتمع الإسرائيلي وغير ذلك من القضايا، هذه التغيرات كلها ستترك أثراً عميقاً في طبيعة المجتمع الإسرائيلي، وفي وجهة تطور اقتصاده ومناعته الاجتماعية، وفي ثقافته السياسية التي تنعكس في أنماط التعامل مع الفئات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً (مثلاً التعامل العنصري مع اللاجئين الأفارقة الذين قصدوا إسرائيل خوفاً من الأوضاع في بلادهم، والعداء الذي يعاني جراءه اليهود المتدينين (الحريديون) من الأوساط التي تعتبرهم تهديداً لطابع المجتمع وهويته، والنظرة المتعالية تجاه اليهود الإثيوبيين الذين استُجلبوا إلى إسرائيل في نطاق مشاريعها الديموغرافية المصابة بهاجس «الأكثرية الراسخة» هذا طبعاً فضلاً عن العداء للعرب). وسنحاول أيضاً، في هذه الدراسة، توضيح أبرز التغيرات المتوقعة في مضمار السكان اعتماداً على التقديرات الرسمية، ولا سيما فيما يتعلق بمصادر النمو السكاني وبظاهرة تدين المجتمع الذي يُقاس بأعداد المتدينين ونسبتهم إلى السكان، وزيادة متوسط سنين العمر بالنسبة إلى الرجال والنساء بعد الارتفاع الهائل في معدل سنوات العمر وتدني معدلات الخصوبة، وغير ذلك من التطورات التي من المتوقع أن تتطلب مزيداً من الإنفاق الحكومي في الوقت الذي تتميز سياسات الرفاه في إسرائيل بمزيد من التقليصات واللجوء إلى الخصخصة والإمعان في السياسة النيوليبرالية ذات النتائج السلبية العديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصاً بالنسبة إلى الفئات الأفقر والأضعف.

وتتناول الدراسة، وفي علاقة وثيقة بتركيبة السكان في المجتمع الإسرائيلي، ظاهرة التوترات الأساسية في هذا المجتمع الذي ما زال يحمل

مميزات مجتمع مهاجرين لا يتمتع بدرجة كافية من التجانس بين مركباته، الأمر الذي ينعكس على نسيجه ومستوى التضامن الداخلي والفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات والشرائح التي تشكله. والتوترات الأهم التي سنتطرق إليها هنا هي :**التوتر الديني** بين اليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية؛ الأيديولوجي السياسي بين توجهات سياسية لكل منها تصوّر آخر بالنسبة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكذلك بالنسبة إلى ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي المنشود؛ **التوتر الطائفي** بين المهاجرين اليهود من أصول متنوعة، بحسب مميزات المجتمعات التي هاجروا منها، وقد غلب على هذا التصدع اعتباره تصدعاً بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين (الأشكناز)، لكنه شهد تغيراً جدياً كما سنرى لاحقاً؛ **التوتر الطبقي** الذي سنتناوله من خلال معطيات الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني جراءها الفئات الفقيرة؛ التوتر القومي بين اليهود والفلسطينيين.

هذه هي التوترات الأساسية التي ترافق الصراع على ملامح المجتمع الإسرائيلي على الرغم من أن إسرائيل قطعت شوطاً جدياً في مسعى تحقيق الأهداف الأساسية التي تواجه كل مجتمع مهاجرين، مثل إتمام عملية «بناء شعب» من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع، والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي كأنه نشأ وترسخ في هذا المكان، وذلك لتعزيز التصور الذاتي للإسرائيليين، ولتغييب الأسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين، وظروف الهجرة من بلاد المنبت، وما كانت تلاقيه كل موجة من المهاجرين الأجد من طرف الذين سبقوهم.

تركيبة السكان في إسرائيل

وصل عدد سكان إسرائيل في نهاية سنة2017 ، إلى نحو 8,797,900 نسمة، يتوزعون على النحو التالي 6,554,500 :من اليهود و 1,838,200من الفلسطينيين، والباقون وعددهم يُقارب 300,405 أشخاص، يُعرفون بصفتهم «آخرين«، ويقصد بهم سكان إسرائيل من الشركس والأرمن والسامريين، إضافة إلى سكان مسيحيين ليسوا عرباً جاء معظمهم من دول شرق أوروبا وآخرين .ويعني هذا أن عدد سكان إسرائيل أصبح نحو 10 أضعاف ما كان عليه في

سـنة1948 ، إذ قُـدِّر عـدد سـكانها الكلـي فـي تلـك السـنة (بعـد طـرد الفلسطينيين) قرابة 805,6 آلاف نسمة، منهم نحو 150,000 فلسطيني، والبـاقي مـن اليهود. ومـن الواضـح أن مصـادر هذه الزيـادة تختلـف تمامـاً، فالموجـات الكبيـرة لهجـرة اليهـود إلـى إسـرائيل كانـت مركبـاً أساسـياً مـن مركبات هذه الزيادة.

مصادر النمو السكاني

كـان المصـدر الأساسـي للنمـو السـكاني فـي إسـرائيل خـلال العقـدين الأولـين بعـد سـنة 1948 هـو هجـرة اليهـود مـن الخـارج، فـي حـين كـان للازديـاد الطبيعـي فـي عـدد السـكان (ميـزان الـولادات والوفيـات) حصـة هامشـية لا تُـذكر مقارنـة بـالهجرة. وكـان مـن الواضـح، بطبيعـة الحـال، أن تتغير مساهمة كل من هذين العاملين في النمو السكاني مع مرور الوقت، وفـي نجـاح المشـروع الصـهيوني فـي جلـب اليهـود مـن جميـع أنحـاء العـالم للاستيطان في فلسطين، وتوقف الموجات الكبيرة لهجرة اليهود التي كانت مركّباً أساسياً من مركبات النمو السكاني. ولو نظرنا إلى المعطيات الرسمية في سنة 2017 لوجدنا أن مساهمة الزيادة الطبيعيـة فـي النمـو السـكاني فـي تلك السنة يقدر بنحو82% ، في حين نتج الباقي من ميزان الهجرة من إسـرائيل وإليهـا ، وقـد بلـغ عـدد المواليـد الجـدد فـي السـنة الأخيـرة نحو180,000 ، في حين سُجلت نحو 44,000 حالة وفاة. أمّا بالنسبة إلى ميزان الهجرة، فقد وفد إلى إسرائيل 27,000 مهاجر يهودي جديد تنطبق عليه تسمية «قادم جديد» بحسب القاموس السياسي الصـهيوني المستعمل، ونحـو 10,000 مهـاجر آخـر معظمهـم مـن أبنـاء المـواطنين الإسـرائيليين الماكثين خـارج البلـد عـادوا للعيش فـي إسـرائيل. هذا فـي حـين وصـل عـدد الذين هاجروا من إسرائيل في سنة 2017 إلى نحو 8000 شخص.

وفي حين لم تحافظ الهجرة إلى إسرائيل علـى وتيـرة متسـاوية علـى امتداد السنوات، فقد كـان هنـاك موجـات هجـرات كبيـرة علـى نحـو خـاص، مثل آخر الهجرات الكبيرة من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. هذا من جهـة، ومن جهة أُخرى، كـان النمـو السـكاني للفلسطينيين المـواطنين فـي إسـرائيل متجانساً إلى حد بعيد، وقد نجم عن الزيادة الطبيعية فقط.

كانت الهجرة اليهودية، كما ذكرنـا، مركبـاً أساسـياً ومهمـاً فـي النمـو السـكاني اليهـودي، فقد أدت إلـى وصـول معـدل النمـو فـي العقـد الأول بعـد إقامـة إسـرائيل إلـى9,2% ، وهـي نسـبة نمـو هائلـة، جـاءت نتيجـة هجـرة

اليهود الكبيرة من الذين غادروا الدول العربية في أعقاب النكبة وقيام إسرائيل. وعندما ضعف سيل المهاجرين في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته انخفض معدل النمو إلى3% ، ثم إلى2,2% ، وفي الثمانينيات تدنى معدل النمو إلى 1,5%إلى أن بدأت هجرة كثيفة من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً وسائر دول أوروبا الشرقية أدت إلى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى 3,2% في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، وإلى 2,4% في السنوات .2000 – 1996 وبسبب انخفاض أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في العقدين الأخيرين نجد أن معدل النمو السكاني انخفض مجدداً إلى 1,7%–1,5% ناتجة في الأساس من الزيادة الطبيعية.

الجدول رقم ١

مصادر النمو السكاني بحسب الديانة في فترات زمنية متعددة (بالآلاف)

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	عدد السكان في نهاية الفترة	نسبة النمو السنوي%	نسبة ميزان الهجرة إلى مجمل الزيادة السكانية
اليهود						
1948 – 1960	649,6	392,3	869,3	1,911,2	9,2%	68,9%
1961 – 1971	1,911,2	412,9	337,9	2,662,0	3%	45%
1972 – 1982	2,662,0	532,5	178,6	3,373,2	2,2%	25,1%
1983 – 1995	3,349,6	631,4	564,4	4,549,5	2,4%	47,4%
1996 – 2008	4,522,3	824,3	232,8	5,569,2	1,6%	22,2%
2009 – 2017	5,608,9	823,0	160,4	6,554,5	1,7%	11,9%
المسلمون						

1955 – 1960	131,8	34,8		166,3	4%	
1961 – 1971	166,8	118,9		344,0	5%	
1972 – 1982	339,2	185,8		530,8	4,1%	
1983 – 1995	524,6	278,6		813,0	3,4%	
1996 – 2008	811,2	411,4		1,240,0	3,3%	
2009 – 2017	1,254,1	294,9		1,561,7	2,5%	
المسيحيون						
1955 – 1960	42,0	7,5		49,6	2,8%	
1961 – 1971	49,6	16,7		77,3	2,9%	
1972 – 1982	77,3	16,3		94,0	1,8%	
1983 – 1995	94,0	22,6		162,5	4,3%	
1996 – 2008	120,6	21,1		153,1	1,9%	
2009 – 2017	150,2	12,1		171,9	1,5%	
الدروز						
1955 – 1960	18,0	5,0		23,3	4,4%	
1961 – 1971	23,3	13,5		37,3	4,4%	

1972 – 1982	37,3	18,1		65,6	3,8%	
1983 – 1995	65,6	28,2		94,0	2,8%	
1996 – 2008	92,2	29,4		121,9	2,2%	
2009 – 2017	123,3	18,0		141,2	1,5%	

بحسب معطيات «الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٨»، الجدول رقم ٢,١٢.

من حيث توزيع السكان بحسب الفئة العمرية يمكن أن نلاحظ أن المجتمع الإسرائيلي ما زال فتياً نسبياً، مع أن التقديرات المستقبلية للسكان في إسرائيل تتوقع ارتفاعاً متواصلاً في نسبة المسنين داخل هذا المجتمع، وهو تحول يحتاج إلى وقت طويل جداً، الأمر الذي يجعل من الصعب ملاحظة التغيير إذا تعقبناه في الإحصاءات التي تُنشر سنوياً. ويدل توزيع السكان بصورة عامة بحسب الفئة العمرية في سنة 2017 على أن المجتمع الإسرائيلي ما زال فتياً إلى الآن على الرغم من التغيرات، فنسبة الفئة العمرية 14 – 0 عاماً هي 29,2% من السكان (27,5% بين اليهود و 32,8%بين الفلسطينيين)، في حين تشكل الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق نحو11,5% ، أمّا نسبة المسنين الذين يبلغون من العمر 75 عاماً فما فوق في المجتمع الإسرائيلي، بكل فئاته، فوصلت في سنة 2017 إلى-4,8 %بين السكان، وإلى 5,8% بين اليهود، وإلى 1,7% بين الفلسطينيين. وتظهر وجهة التغيير الذي تتضح ملامحه من خلال الإحصاءات السابقة في الارتفاع المتواصل ببطء في متوسط الأعمار في إسرائيل، إذ وصل هذا المتوسط للسكان بصورة عامة في سنة 2017 إلى 29,9 عاماً في مقابل، 27,7 عاماً في سنة2000 ، وإلى 24,8 عاماً في سنة1980 ، وإلى 24,4 عاماً في سنة .1960 وهناك فرق كبير بين متوسط الأعمار لدى الفلسطينيين ولدى اليهود، فهو لدى الفلسطينيين 23,2 عاماً في مقابل 31,7 عاماً لدى اليهود.

وفيما يتعلق بتوزيع السكان بحسب الجنس في إسرائيل، فلا تحدث تطورات كبيرة من سنة إلى سنة، إذ بقيت النسبة في سنة 2017 على ما

هـي فـي سـنة2016 ، أي بمعـدل 984 رجـلاً لكـل 1000 امـرأة. وفـي سنة 2017 أيضاً، كما هي الحال منذ فترة طويلة، ولدى جميع الفئات التـي تُشكل المجتمع في إسرائيل، فاق عدد الذكور عدد الإنـاث فـي جميـع الفئـات العمرية حتى سن 30 عاماً، أمّا في الفئـة العمريـة 31 فمـا فـوق فكـان عـدد النساء أكبر من عدد الرجال. ويبرز الفرق لمصلحة النساء في سن 75 فمـا فـوق إذ تصـل النسـبة إلـى 696 رجـلاً لكـل 1000 امـرأة .ويلاحَـظ فـي السنوات الأخيرة ارتفاع في معدل سن الزواج بين الذكور والإناث، وهو ما يـؤدي إلـى ارتفـاع نسـبة العـازبين فـي الفئـة العمريـة 29 – 25 عامـاً، فقد تصل هذه النسبة، بين السكان بصـورة عامـة بحسـب معدل سنوات عديدة نُشر فـي سـنة2016 ، إلـى 60,2% بـين الرجـال، وإلـى 40,6% بـين الإنـاث، وفـي هذا تغيير واضـح مقارنـة بمـا كـان سـائداً قبـل عقد واحـد، إذ كانـت نسـبة العـازبين والعازبـات فـي الفئـة العمريـة المذكورة هـي 54% و 33,3%على التوالي. ولـيس مـن المستغرب أن تختلـف هذه النسـب بـين السـكان المسـلمين، بحيـث تـدل الإحصـاءات علـى أن نسـبة العـازبين بـين الرجال اليهود في الفئة العمرية 29 – 25 عاماً هي62,1% ، و 45,9% بـين النسـاء، بينمـا هـي بـين المسـلمين 48,6% للرجـال و 20,3% للنسـاء(مقارنـة بـ 35,7% لـدى الرجـال، و 23,2%بـين النسـاء فـي سنة 2000). وتدل معطيات اجتماعية كثيرة على أن تشابه وجهة التغيير الجاري في مجالات العائلة وارتفاع سن الزواج من ناحيـة، وازديـاد نسـب الطـلاق مـن ناحيـة أُخـرى، فـي صـفوف اليهـود والعـرب الفلسـطينيين فـي إسـرائيل، وإن كـان هنـاك فـوارق كبيـرة فـي النسـب نتيجـة طبيعـة المجتمـع وتقاليده وظروفه السياسية والاقتصادية.

<u>تركيبة السكان اليهود بحسب الأصل (وفقاً للجهة أو القارة التـي هـاجروا منـها)</u>

من المتبع في الإحصاءات الديموغرافية الرسمية توزيع اليهـود فـي إسرائيل بين مَن وُلِدوا في إسرائيل، أي بعد سنة1948 ، ومن وُلدوا خارج إسـرائيل ثـم هـاجروا إليهـا. بعـد ذلـك يـتم توزيـع السـكان اليهـود الـذين وُلـد آباؤهم خارج إسرائيل إلى ذوي الأصل الآسيوي،والأفريقي، والأوروبـي – أميركـي، بحسـب مكـان ولادة الأب. ومـن المعـروف أن التقسـيمات إلـى: شرقيين وأشكناز أو غربيين ما زالت شائعة في الثقافة اليوميـة الإسـرائيلية، يضاف إليها منذ تسعينيات القرن الماضي التصنيفات «روس» وإثيوبيين».

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه يُستدل من المعطيات الواردة في الكتاب الإحصائي الأخير على أن نحو 76,8% من اليهود في إسرائيل في سنة 2017 ولدوا في إسرائيل، أي بعد سنة1948 ، في حين هاجر الباقون من دول أميركا وأوروبا وأفريقيا وآسيا حيث ولدوا في تلك المناطق. ويبلغ عدد اليهود المولودين في إسرائيل بعد سنة 4,997,5 1948 نسمة، بينهم 2,983,9 يهودي من الجيل الثاني أو أكثر في فلسطين، أو في إسرائيل منذ سنة1948 ، أمّا الباقون فهم أبناء لآباء مهاجرين ولدوا في الخارج. ويمكن القول، اعتماداً، على الإحصاءات، إن عدد اليهود من أصل آسيوي يبلغ 664,4 ألفاً منهم 494,0 ألفاً ولدوا في إسرائيل، بينما ولد آباؤهم في دولة آسيوية و 170,4ألفاً ولدوا هم أنفسهم في دولة آسيوية (العراق، إيران، اليمن، تركيا، سورية، لبنان، الهند). أمّا عدد اليهود ذوي الأصل الأفريقي فهو 895,7 ألفاً منهم 595,2 ألفاً ولدوا في إسرائيل، بينما ولد آباؤهم في دولة أفريقية ما، و 300,5ألف ولدوا هم أنفسهم في دولة أفريقية (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، إثيوبيا). ويصل عدد اليهود من الأصل الأوروبي – الأميركي إلى 1,956,3 منهم 924,4 ألفاً ولدوا في إسرائيل في حين ولد آباؤهم في أوروبا أو أميركا، و 1,031,9ولدوا هم أنفسهم في دولة أوروبية أو أميركية (الاتحاد السوفياتي السابق، بولندا، رومانيا، بلغاريا، اليونان، ألمانيا، فرنسا، النمسا، تشيكيا، هنغاريا، سلوفاكيا، الولايات المتحدة، أميركا الجنوبية). ومن بين ذوي الأصل الأوروبي – الأميركي المولودين في الخارج هنالك نحو 702,5 ألف هاجروا إلى إسرائيل منذ سنة 1990 أغلبيتهم العظمى من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.

وتبيّن المعطيات الرسمية المتوفرة أن 74,3% من اليهود من أصل آسيوي و 66,4%من ذوي الأصل الأفريقي ولدوا في إسرائيل لآباء جاؤوا من الخارج، أمّا بالنسبة إلى ذوي الأصل الأوروبي – أميركي، فإن نسبة المولودين منهم في البلد هي أقل كثيراً وتبلغ 47,2% بسبب موجة الهجرة الأخيرة من دول الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات، وبسبب تواصل الهجرة من أميركا ودول أوروبا، ولو كان ذلك بأعداد غير كبيرة، في حين ليس ثمة مهاجرون من آسيا وأفريقيا تقريباً .

ينعكس هذا التغيير في التركيبة الديموغرافية للمجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بالتناسب بين اليهود الأشكناز والشرقيين في مجالات الحياة

كافة، وقد بيّن مومي دهان، أحد الباحثين البارزين في مجال الرفاه والفجوات الاجتماعية في إسرائيل، أن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الأشكناز والشرقيين ما زالت موجودة، إلاّ إنها تقلصت على نحو جدي في السنوات الأخيرة. ويضيف دهان أن تقلص الفوارق في الدخل ومؤشرات اقتصادية واجتماعية أُخرى بشكلٍ متواصل منذ نحو عقدين تبشِّر بتوجه يتوقع له الاستمرار بسبب ما يحدث من تطور في أوساط الشرقيين تساهم في زيادة تأثيرهم وشعورهم بقدرتهم على التأثير. هذا مع تأكيد الباحث أن ثمة فرقاً يصل إلى نحو 25% في دخل العائلة ذات الأصل الأشكنازي (أي أن رب العائلة أو والده ولدا في أميركا أو دولة أوروبية) والعائلة اليهودية الشرقية ، مع العلم بأن الفرق بين دخل العائلتين وصل قبل 15 سنة إلى نحو .40% وضمن التغيرات الحادثة في أوساط اليهود الشرقيين التي تساهم في التحولات الجارية على مكانة الشرقيين التقلص بالتدريج في الفجوات في مجال التعليم المدرسي والجامعي بين اليهود الأشكناز والشرقيين، على الرغم من تواصل وجودها،وكذلك تقلص الفوارق التي كانت واضحة بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل في معدل عدد الأبناء للعائلة، وسن زواج النساء، وثقافة تمضية أوقات الفراغ، ومستوى التدين، على سبيل المثال لا الحصر. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً عند تناول التوتر الطائفي في إسرائيل.

التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل

تدل الإحصاءات الأخيرة على أن نحو 40% من مجمل سكان إسرائيل بينهم نحو 49% من السكان اليهود يسكنون في منطقة المركز، وفيها، كما هو معلوم، عصب الصناعة والتجارة في إسرائيل. أمّا العرب فيسكنون، في أغلبيتهم، في منطقة الشمال في مجمعات قروية هامشية من حيث الفرص التي تُوفرها الدولة لهذه المناطق على صعيد الإنتاج الصناعي والاقتصادي بصورة عامة، إضافة إلى الناصرة وبعض المدن العربية الصغيرة التي لا تملك من مميزات المدينة سوى وصف المكانة الرسمية، أي أنها تفتقد المرافق الثقافية بالكامل، إضافة إلى انعدام الصناعة وفرص العمل والمناطق الصناعية وشبكات المواصلات العصرية وغير ذلك (عرابة، سخنين، طمرة، شفاعمرو وإلى حد بعيد الناصرة أيضاً. ولا يختلف الأمر في المدن العربية في المثلث والنقب).

الجدول رقم ٢

التوزيع الجغرافي للسكان لسنة ٢٠١٧

لواء	النسبة من السكان	النسبة من اليهود	النسبة من المسلمين	النسبة من المسيحيين	النسبة من الدروز	معدل النمو السكاني
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	2,0
القدس*	12,6	11,2				2,4
الشمال	16,2	9,3	45,6	64,3	80,6	1,7
حيفا	11,5	10,5	17,6	16,3	18,7	1,8
المركز	24,5	28,8	14,1	7,1		2,0
تل أبيب	16,0	19,9	1,4	8,2		1,3
الجنوب	14,5	14,1	21,2	3,8		2,2

بحسب معطيات الجداول ٢,١٥ و٢,١٦ في "كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١٧".

*هذا مع التذكير، مرة أُخرى، بأن الإحصاءات الرسمية تشمل الفلسطينيين سكان القدس العربية ضمن هذه الأرقام. وقد قمت هنا باستثناء المسلمين والمسيحيين من سكان القدس وحساب النسب في سائر الألوية من جديد. ومن المتوقع أن تكون هذه النتائج تقريبية وليست دقيقة بشكل قاطع.

ومن شبه المُجمع عليه في إسرائيل أن كل مشاريع توزيع اليهود في إسرائيل على جميع المناطق في البلد، ومحاولة تخفيف الضغط الديموغرافي عن منطقة تل أبيب والمركز لم تنجح بالقدر المطلوب على الرغم من اختلاف مضامين تشجيع الجهات الرسمية في إسرائيل لها عبر السنين. ففي العقد الأول بعد قيام إسرائيل، كانت الحكومة الإسرائيلية تبعد المهاجرين اليهود الشرقيين إلى مناطق الضواحي النائية والفقيرة، بشكل قسري في الغالب، لأسباب أهمها إكمال وتثبيت مشروع الاستيلاء على الأراضي العربية، واستعمال اليهود الشرقيين في سد الحاجات الأمنية الجغرافية المتعلقة بالمناطق الحدودية لإسرائيل،وهو ما نتجت منه فجوات اقتصادية واجتماعية عميقة بينهم وبين الفئات الأقوى اقتصادياً التي بقيت في المدن ومناطق المركز الجغرافي لإسرائيل. ومن المعروف أن البلدات البعيدة التي أقيمت لغرض استيعاب المهاجرين على التخوم كانت تفتقد المرافق الاقتصادية وأماكن العمل. وفي العقدين التاليين، وخصوصاً في سبعينيات القرن الماضي، دأبت إسرائيل على تنفيذ مخططات التهويد،ولا

سيما تهويد الجليل، ووضعت خططاً لإقامة بلدات يهودية على مساحات شاسعة فيه، إلاّ إن نجاح هذه الخطط بقي محدوداً على الرغم من أن تجمعات استيطانية صغيرة كثيرة أقيمت على أراضٍ مصادرة، فإنها بقيت قليلة السكان. يضاف إلى كل هذه الدوافع لتوزيع السكان، دافع آخر برز في العقد الأخير بالذات وهو متعلق بجودة البيئة والضرورة الملحة بيئياً لتوزيع السكان والتخفيف عن منطقة المركز، وبجودة الحياة في إسرائيل وتوقع انفجار سكاني في تلك المنطقة بعد عقدين من الزمن، إذا استمر الوضع على ما هو عليه. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً عند التطرق إلى التغييرات في الخطاب الديموغرافي في إسرائيل .

إن توزيع السكان مرتبط، بطبيعة الحال، بمعدل الاكتظاظ السكاني. ومعدل الاكتظاظ في إسرائيل يشهد ارتفاعاً متواصلاً نتيجة النمو الدائم في عدد السكان، وقد وصل معدل الاكتظاظ في سنة2017 ، إلى 387,4 نسمة / كلم 2في حين كان المعدل 288 نسمة / كلم 2في سنة2000 ، و 247,4نسمة / كلم 2في سنة 1995 و 220,4نسمة / كلم 2في سنة.1990

الجدول رقم ٣

معدل الاكتظاظ السكاني لكل كلم٢ بحسب اللواء

اللواء	عدد الأشخاص لكل كلم٢
معدل الاكتظاظ العام في إسرائيل	387,4
القدس	1698,1
الشمال	318,7
حيفا	1170,8
المركز	1667,3
تل أبيب	8176,8
الجنوب	89,7

بحسب معطيات الجدول رقم ٢,٢٣ في "كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١٨"

وإذا قارنا بين معدلات الاكتظاظ في مدن متعددة في شتى الألوية فسنرى حقيقة ما أوضحناه أعلاه بشأن توزيع السكان، والأساس الذي تقوم عليه بعض التوقعات السوداوية لبعض المختصين الإسرائيليين عن مستقبل «كارثي» في منطقة المركز في العقود المقبلة. فمثلاً، معدلات الاكتظاظ في أهم مدن المركز هي: تل أبيب 8572,2 نسمة / كلم2؛ رمات غان 9532,6 نسمة / كلم2؛ بني براك 26,368,1 نسمة / كلم2؛حولون 10,108,4 نسمة / كلم2؛ رحوفوت 5826,1 نسمة / كلم2؛ ريشون لتسيون 4216,3 نسمة / كلم2؛ غفعاتيم 18,352 نسمة / كلم2؛ بات يام 15,722,4 نسمة / كلم .2أمّا نسبة الاكتظاظ في المدن اليهودية أو ذات الأغلبية اليهودية في مناطق جغرافية أُخرى، مثل الشمال أو الجنوب فهي أقل كثيراً، وهو ما يبين سوء التوزيع.

وبين المدن والقرى العربية فإن قرية جسر الزرقاء هي الأكثر اكتظاظاً 9001,1 نسمة / كلم، تليها الناصرة 5402,9 نسمة / كلم، ثم يافة الناصرة 4575,9 نسمة / كلم.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن دلالات معدلات الاكتظاظ الكبيرة ليست متشابهة في جميع الحالات، وأنها قد تُفسر سلبياً أو إيجابياً إذا فُهمت في سياق واقع المدينة أو القرية التي يجري الحديث عنها. ففي مدن المركز أو القدس يرتفع معدل الاكتظاظ لأسباب منها أن هذه المدن تجذب إليها مزيداً من السكان بسبب قربها من مناطق صناعة الهايتك، ولأن فيها جامعات كثيرة وعدد كبير من البنوك والمكاتب الحكومية والشركات المحلية والدولية ومراكز تجارة المال، إضافةً إلى كونها مهمة على صعيد الحياة السياسية وغير ذلك، الأمر الذي يتعلق بكون العيش فيها يرمز إلى مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة، أو إلى الانتماء إلى شريحة اجتماعية ذات هيبة ومكانة عالية. أمّا بالنسبة إلى العرب فإن معدلات الاكتظاظ لا تعني شيئاً فيما يتعلق برفاهية السكان ومستوى حياتهم. ففي حالات معدلات الاكتظاظ العالية، كما في حالة قرية جسر الزرقاء أو حتى الناصرة، فهي دليل على نقص كبير في الأرض بصورة عامة، وهو ما يترك الأثر في جوانب الحياة كافة. وفي المقابل، لا يعني المعدل المنخفض عكس ذلك، ففي القرى العربية حيث معدلات الاكتظاظ منخفضة تكون أغلبية المساحة في منطقة نفوذ القرية أرضاً زراعية ترفض وزارة الداخلية فرزها لاستعمالات البناء، فينتج من ذلك عدم ملاءمة الخرائط الهيكلية للقرى

لحاجات السكان الذين يزداد عددهم على نحو متواصل من دون أي تغيير في المساحة المُعدّة لإقامة بيوت تأويهم. وفي هذه الحالات يتحول الاكتظاظ الكبير إلى مصدرٍ للأمراض وللمشكلات الاجتماعية وسبب لتدني مستوى الحياة.

الزواج والطلاق ومعدلات الخصوبة

يشكل الزواج والطلاق ومعدل الخصوبة موضوعاً أساسياً في دراسة الديموغرافيا وتطور الأوضاع الاجتماعية في كل مجتمع بسبب ما يترتب على التغيرات في معدلات هذه الظواهر من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية تنعكس على حياة المجتمع ككل، وتؤدي دوراً مهماً في تخطيطه المستقبلي. ففضلاً عن الآثار التي يتركها الطلاق والإنجاب وتأخير سن الزواج في أعداد السكان ونموهم الطبيعي، هناك ظواهر أُخرى لا تقل شأناً، مثل زيادة أعداد العائلات ذات المعيل الواحد، التي تشكل في العديد من الدول ومنها إسرائيل عاملاً لزيادة نسبة الفقر، وثمة ارتفاع في عدد الأبناء الذين يولدون من دون زواج، وهنالك الآثار النفسية والصعوبات التي يعيشها أبناء العائلات المطلقة ولها أيضاً تبعات سلبية على الأفراد أنفسهم وعلى بيئتهم، كما أنها تفرض على المؤسسات مزيداً من الواجبات والالتزامات تجاه المتضررين. من ناحية ثانية، ربما يكون لعدم الزواج أو الطلاق وعدم الإنجاب أو تأخيره نتائج إيجابية على صعيد فرص عمل النساء وتقدمهم، بحسب ادعاء البعض.

في سنة 2016 وصل عدد الزيجات الجديدة إلى52,809 ، منها 72,5% زيجات يهودية، و 26,8%زيجات بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل. وفي السنة نفسها وصل عدد حالات الطلاق إلى 14,819 حالة منها 79,2% طلاق أزواج يهود و 17,4%حالات طلاق أزواج عرب،وفي المجمل كانت نسبة الزواج في إسرائيل 6,2 لكل 1000 نسمة ونسبة الطلاق 1,7 لكل 1000. ويلاحَظ أن نسبة الزواج انخفضت كثيراً عما كانت عليه في السبعينيات– 8,3 9,3 لكل 1000 نسمة والثمانينيات 7,5 – 7 لكل 1000 نسمة. وفي المقابل هنالك ارتفاع بالوتيرة نفسها في نسبة الطلاق التي تتراوح حول 1,7 منذ عقدين تقريباً بعد أن كانت تتراوح بين 0,8 و 1,2حتى تسعينيات العقد الماضي. ويمكن أيضاً أن نرى أن هناك بعض الفوارق في هذا التوجه بين الفلسطينيين على أساس الانتماء الديني في المقام الأول

(فنسبة الطلاق لدى المسيحيين تقل كثيراً عن النسبة بين المسلمين، مثلاً)، وبين اليهود بناءً على عدة متغيرات، مثل مناطق السكن (مدينة – قرية)، وبناءً على درجة التدين ومعتقدات أُخرى (نسبة الطلاق بين المستوطنين في الضفة الغربية، مثلاً، أقل من نسبة الطلاق في إسرائيل بصورة عامة).

الجدول رقم ٤

نسبة الخصوبة الكلية (معدل عدد الأولاد للمرأة) بحسب الديانة في سنوات مختارة

ديانة الأم	1960 - 1964	1980 - 1984	2000 - 2004	2010 - 2014	2016
نسبة عامة لجميع السكان	3,85	3,13	2,92	3,04	3,11
يهودية	3,39	2,80	2,67	3,03	3,16
مسلمة	9,23	5,54	4,57	3,50	3,29
مسيحية	4,68	2,41	2,35	2,18	2,05
درزية	7,49	5,40	2,87	2,30	2,21
من دون تحديد الديانة في سجل السكان			1,55	1,68	1,64

ويتضح من الجدول رقم 4 أن ارتفاعاً كبيراً طرأ على نسبة الخصوبة لدى المرأة اليهودية مقارنةً بالمرأة الفلسطينية التي انخفضت نسبة الخصوبة لديها بشكل ملحوظ، حتى إن معدلات الخصوبة لدى الاثنتين أصبحت متقاربة، إلى حدٍ كبير، وهو ما يلفت الانتباه، ويهدئ من روع الديموغرافيين الإسرائيليين من ناحية بالنسبة إلى النمو السكاني المستقبلي، والتغيير في نسبة الفلسطينيين قياساً باليهود من السكان في العقود المقبلة. ومن ناحية ثانية، يبيّن الجدول رقم 5 أن معدل خصوبة المرأة اليهودية

الجدول رقم ٥

نسبة الخصوبة الكلية لدى النساء في إسرائيل مقارنة ببعض الدول المتطورة (في سنوات مختارة)

الدولة	1991	2001	2006	2011	2015
إسرائيل	2,91	2,89	2,88	3,00	3,10
إيرلندا	2,09	1,96	1,90	2,04	1,90
المكسيك	3,33	2,60	2,17	2,03	2,20
تركيا	3,00	2,37	2,12	2,02	2,10
فرنسا	1,77	1,88	1,98	2,00	1,90
إنكلترا	1,82	1,63	1,84	1,97	1,80
السويد	2,12	1,57	1,85	1,90	1,90
الولايات المتحدة	2,06	2,03	2,11	1,89	1,80
النرويج	1,92	1,78	1,90	1,88	1,80
بلجيكا	1,66	1,67	1,80	1,87	1,70
الدانمارك	1,68	1,75	1,85	1,76	1,70
معدل دولOECD	1,88	1,64	1,68	1,70	1,70
تشيكيا	1,86	1,15	1,33	1,43	1,60
اليونان	1,38	1,25	1,40	1,42	1,30
إيطاليا	1,33	1,25	1,35	1,42	1,40
اليابان	1,53	1,33	1,32	1,39	1,50
ألمانيا	1,33	1,35	1,33	1,36	1,50
إسبانيا	1,33	1,24	1,38	1,36	1,30
كوريا الجنوبية	1,71	1,30	1,12	1,24	1,20

يزيد كثيراً على معدلات الخصوبة في الدول الأوروبية التي يحلو لإسرائيل أن تنسب نفسها إليها، وتدعي أن تشابهاً ثقافياً يجمع بين المجتمع الإسرائيلي ومجتمعات هذه الدول، وذلك بسبب الرغبة المتزايدة في النأي بالنفس عن شعوب المنطقة. ويمكن أن نعزو هذا الفرق إلى أسباب متعددة أهمها الفئات المتدينة، أكانوا الحريديين أم المتدينين الوطنيين، الملتزمة بتعاليم الديانة اليهودية وفرائضها الكثيرة والصارمة في مجال العائلة

والخصوبة والإنجاب والزواج والعلاقة بين الجنسين، وهم يتعاملون مع هذه الموضوعات ضمن أهم مركّبات منظومة التحليل والتحريم بحسب دينهم. وهناك ادعاء قديم فحواه أن شعور الإسرائيليين بأنهم مجتمع محاصر ومهدد أمنياً يرفع من مستوى مركزية العائلة في المجتمع مع كل ما يترتب على ذلك من علاقة بمستويات الخصوبة والإنجاب وما إلى ذلك .

أمّا عن الانخفاض العام في معدلات الخصوبة بصورة عامة مع مرور السنين، ولا سيما لدى المرأة الفلسطينية، فيعود إلى أسباب اقتصادية (غلاء المعيشة على سبيل المثال)، واجتماعية معروفة (الارتفاع في مستوى الحياة وفي الثقافة العامة إلخ)، وينتج أيضاً من تأخير سن الزواج للرجال والنساء بصورة عامة، وفي كل فئة سكانية على حدة. فمثلاً بلغ معدل سن الزواج للرجال في سنة 2016 ما يعادل 29,2 عاماً (لليهود 29,4 عاماً، وللمسلمين 28,0 عاماً، وللمسيحيين 31,6 عاماً، وللدروز 30,3 عاماً. أمّا معدل سن الزواج للنساء في سنة 2016 فهو 26,2 عاماً (لليهوديات 27,2 عاماً، وللمسلمات 23,0 عاماً، وللمسيحيات 27,0 عاماً، وللدرزيات 25,2 عاماً). وأمّا معدل سن المرأة عند الولادة الأولى، فقد ارتفع من 25,1 عاماً في سنة 1994 إلى 26,1 عاماً في سنة2002 ، وإلى 27,6 عاماً في سنة2016 .ويلاحَظ أن ثمة ارتفاعاً في جيل الأم عند ولادتها الأولى لدى الأمهات اليهوديات والعربيات الفلسطينيات على اختلاف طوائفهن.

ميزان الهجرة من إسرائيل وإليها وأثره في التركيبة السكانية

تُبيِّن المعطيات الرسمية المتوفرة أن المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود الوافدين إلى إسرائيل، أو ما يسمى في القاموس الإسرائيلي "القادمين الجدد"،شهد انخفاضاً مستمراً من نحو 23,000 مهاجر سنوياً في الفترة2007 – 2002 ، إلى نحو 15,000 مهاجر سنوياً في السنوات2011 – 2008 ، ثم عاد إلى الارتفاع منذ سنة2014 ،ووصل عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في سنة 2017 إلى 29,084 مهاجراً، جاء توزيعهم بحسب دول الأصل على النحو التالي 57,4% :من دول أوروبا الشرقية؛ 16,5% من أوروبا الغربية؛ 12,2% من أميركا الشمالية؛ 0,5% من دول مركز أميركا

وجنوبها؛ 0,6% من أفريقيا، والباقي من دول أُخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوزيع يشهد بعض التغيير من سنة إلى أُخرى لأسباب تتعلق، كما ذكرنا، بالتطورات السياسية والاجتماعية في دول الأصل، وكان 48% من المهاجرين في سنة 2017 من الذكور و 52%من الإناث.

لكن إسرائيل لا تشكل هدف الهجرة الوحيد ليهود أوروبا الغربية، ولا سيما فرنسا، وليهود دول أوروبا الشرقية،إذ تدل الإحصاءات على أن كثيرين منهم يفضلون الهجرة إلى دول أوروبية مستقرة وإلى الولايات المتحدة الأميركية لأسباب تتعلق بما يسميه المهاجرون الأمن الاقتصادي والشخصي .

هجرة اليهود إلى خارج إسرائيل

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الهجرة من إسرائيل إلى خارجها تسمى في القاموس الإسرائيلي «يرِيداه- ירידה من الفعل ירד»، أي الهبوط أو النزول، على عكس الهجرة إليها التي تأخذ معنى الصعود أو الحج"עליה من الفعل עלה"، وهذا للدلالة على موقف سلبي من الظاهرة يبلغ حد اتهام المهاجرين إلى الخارج بالتخلي عن المشروع القومي، والهروب أو السعي لمطامح شخصية أنانية في دول الغرب، بدلاً من المساهمة في الجهد الصهيوني الجماعي الذي يحاول ضمان الطابع اليهودي للدولة ومستقبلها. وعلى الرغم من النظرة السلبية التي تعبّر عنها الأوساط الرسمية ووسائل الإعلام، فضلاً عن الحركات اليمينية، تجاه المهاجرين، مهما يكن سبب مغادرتهم، فإن النقاش في شأنها بدأ يشغل المجتمع الإسرائيلي بوتيرة أعلى في السنوات الأخيرة. ولم يعد التفكير في الهجرة إلى الخارج أو الجهر بالاستعداد للمغادرة إذا سنحت فرصة كهذه من المحرمات في الثقافة السياسية الإسرائيلية. وتتعلق الأسباب الرئيسية للهجرة من إسرائيل إلى الخارج بالسعي لتحسين مستوى الحياة والبحث عن فرص عمل، أو الارتقاء والتقدم في مجال المهنة والتعليم الأكاديمي. وفي السنوات الأخيرة، وتحديداً بعد حركة الاحتجاج التي انطلقت في سنة2011 ، يدور نقاش واسع في إسرائيل عن الهجرة بسبب غلاء المعيشة فيها مقارنةً بأميركا ودول أوروبية مثل ألمانيا، الأمر الذي يجعل الحياة هناك أسهل كثيراً من إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن سنة 2011 التي انطلقت فيها موجة احتجاج شعبي على الغلاء وارتفاع سعر الشقق للإيجار والتملك، شهدت كثيراً من مقارنات الأسعار بين

إسرائيل ودول أوروبا، وكان بين المقارنات المتكررة أسعار منتوجات الألبان، ومنها منتوج يدعى «ميلكي» أُلصق اسمه بهجرة الإسرائيليين إلى الخارج، بدافع التهكم. كما أن الأوضاع الأمنية في المنطقة وحروب إسرائيل المتتالية وما تسببه من شعور بانعدام الأمان لدى السكان في المناطق العرّضة للخطر يرفع من مستوى الاستعداد والرغبة في مغادرة البلد إذا سنحت فرصة لذلك .

تبيّن المعطيات الرسمية المتوفرة عن الهجرة إلى خارج إسرائيل، أن عدد الإسرائيليين الذين هاجروا منذ إقامة الدولة حتى سنة 2012 ولم يعودوا إليها هو 698,000 نسمة، وهذا يشمل، بحسب التقديرات الرسمية، المتوفِّين بينهم، ويتراوح عددهم بين 116,000 و 149,000نسمة، وهو ما يعني أن عدد الإسرائيليين الماكثين في دول العالم المتعددة، في نهاية سنة2012 ، يتراوح بين 549,000 و 582,000نسمة، ولا يشمل عدد أبنائهم الذين وُلدوا في الخارج،هذا مع العلم بأن هناك تقديرات أُخرى لعدد الإسرائيليين الذين يعيشون في دول أجنبية تتحدث عن أعداد تتراوح بين 650,000 و 1,000,000إسرائيلي. على كل حال، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى تداول قضية الهجرة من إسرائيل على خلفية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ومحاولة أوساط يمينية في إسرائيل تضخيم الظاهرة بإضفاء معانٍ أيديولوجية سياسية عليها ووصم المهاجرين بأنهم يحملون أفكاراً يساريةً أو ما بعد صهيونية، فإن الإحصاءات تدل على تدني الهجرة من إسرائيل بمعدل 30% مقارنةً بسنواتٍ سابقة، كما نرى في الجدول رقم6 ، مع انخفاض بسيط وغير ثابت في أعداد العائدين منهم بعد تمضية فترة في الخارج. وتفيد المعطيات الرسمية أن عدد المهاجرين من إسرائيل في سنة) 2016 السنة الأخيرة التي يوجد بصددها معطيات رسمية)، وصل إلى 15,200 إسرائيلي (منهم 700 مواطن فلسطيني)، في حين بلغ عدد العائدين للعيش في إسرائيل 8900 نسمة وهو أكبر عدد عائدين منذ سنة2012 ، كما نستنتج من الجدول رقم) 6 مع العلم بأن بين العائدين 500 فلسطيني)، أي أن هناك انخفاضاً بنسبة 9% في عدد المهاجرين من إسرائيل مقارنة بالسنة التي سبقت.(2015)

ويُرجح أن الانخفاض في عدد المهاجرين من إسرائيل في السنوات الأخيرة قياساً بسنوات سابقة يعود إلى أسباب اقتصادية، وإلى أزمات مالية عصفت بدول كانت هدفاً إلى الهجرة من إسرائيل، مثل الولايات المتحدة،

التـي كانـت تسـتوعب قرابـة70% ، مـن المهـاجرين الإسـرائيليين ودول أوروبية أُخرى،هذا إضافة إلى تعاظم نشاط حركات عنصرية في العديد من دول أوروبا.

وتفيد معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، في منتصف سنة 2017 بأن عشرات الآلاف من أبناء المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، الذين وصلوا إلى إسرائيل عندما كانوا أولاداً وفتياناً تحت سن 19 عاماً، غادروا في العقود الأخيرة إسرائيل للعيش في البلاد التي أتوا منها، أو في الولايات المتحدة الأميركية. وورد في الإحصاءات أن 18% من المهاجرين الفتية والأولاد الذين هاجروا إلى إسرائيل بين سنة 1990 وسنة 1996 غادروا (واحد من كل ستة أشخاص). كذلك، فإن 38% من جميع الذين تركوا إسرائيل للعيش في الخارج، منذ سنة1990 ، هم في الأصل مهاجرون من دول الاتحاد السوفياتي. أمّا عن الأسباب فيمكن تلخيصها في عدم القدرة على التأقلم وفق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى القلق إزاء الأوضاع الأمنية .

الجدول رقم ٦

إسرائيليون مكثوا خارج البلد مدة متواصلة تزيد على سنة والعائدون منهم في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥ (بالآلاف)

السنة	هاجروا	عادوا	الناتج النهائي
	558,5	247,0	311,5
1990	24,7	10,5	14,2
1991	22,8	11,5	11,3
1992	23,1	10,5	12,6
1993	27,2	10,8	16,4
1994	19,1	9,0	10,1
1995	24,7	7,9	16,8
1996	20,9	8,0	12,9
1997	20,0	7,2	12,8
1998	19,7	6,5	13,2
1999	19,5	6,8	12,7
2000	21,2	8,4	12,8

2001	27,2	7,8	19,4
2002	27,3	8,3	19,0
2003	25,4	9,1	16,3
2004	24,5	10,0	14,5
2005	21,5	10,5	11,0
2006	22,4	9,6	12,8
2007	21,1	9,3	11,8
2008	19,1	10,6	8,5
2009	15,9	11,0	4,9
2010	15,6	10,2	5,4
2011	16,2	9,5	6,7
2012	15,9	8,8	7,1
2013	16,2	8,9	7,3
2014	15,7	8,9	6,8
2015	16,7	8,5	8,2
2016	15,2	8,9	6,3

ومن نتائج بحث أجرته دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، في سنة2015 ، عن مكوث أكاديميين إسرائيليين حاصلين على ألقاب أكاديمية من الجامعات الإسرائيلية في الفترة بين العام الدراسي 1981 / 1980 والعام الدراسي 2009 / 2008 في خارج البلد مدة 3 سنوات وأكثر تبيِّن ما يلي 5,6% :من هؤلاء يعيشون في الخارج، وأن ظاهرة «هجرة العقول» حادة جداً في أوساط الحاصلين على لقب دكتوراه، إذ إن 11% من الإسرائيليين الحاصلين على هذا اللقب يعيشون في الخارج، و 9,2%من حاملي اللقب الثاني في الطب، و 4,5%من أصحاب اللقب الثاني بصورة عامة و 5,6%من حاملي اللقب الأول. وتضيف معطيات دائرة الإحصاء أن بين هؤلاء المهاجرين الإسرائيليين الحاصلين على الألقاب في الفترة المذكورة، كانت النسبة الأكبر للمتخصصين بالعلوم الفيزيائية(11,8%) ، والنسبة الأصغر لمن درسوا موضوعات التربية ومهارات التدريس .(2,2%) ومن أصحاب اللقب الأول كانت الغلبة لمن درسوا الرياضيات، وعلم الإحصاء، وعلوم

الكومبيوتر(10,3%) ، ثم العلوم الفيزيائية(10,1%) ، ثم الفنون-9,9) (%وصولاً إلى من درس التربية ومهارات التدريس.

ومن الحاصلين على اللقبين الثاني والثالث كان هناك حصة كبيرة لمجال الرياضيات(13,2%) ، والإحصاء وعلوم الكومبيوتر(20,1%) ، كما كان هناك نسبة عالية من المختصين في مجالات العلوم البيولوجية والموضوعات الطبية المساعدة والهندسة.

وفي سنة 2015 رجع إلى إسرائيل 678 من حاملي الألقاب بعد مكوث في الخارج دام أكثر من ثلاث سنوات، ويُعتبر هذا تراجعاً بعد أن عاد في سنة 2014 نحو 862 من أصحاب الألقاب. وعلى كل حال، فإن عدد الماكثين في الخارج فترة متواصلة تزيد على 3 سنوات هو في ارتفاع متواصل، إذ إن عدد المغادرين الجدد أكبر من عدد العائدين، مع المحافظة على قدر من الثبات في ميزان الهجرة. وهذه الأعداد من المهاجرين وتركيز اختصاصاتهم في المجالات العلمية المهمة تزيد في قلق الجهات الرسمية في إسرائيل إزاء تفاقم ظاهرة "هجرة العقول".

التوترات الأساسية داخل المجتمع الإسرائيلي

على الرغم من مرور سبعة عقود على قيام إسرائيل، فإن المجتمع الإسرائيلي ما زال يحمل مميزات مجتمع مهاجرين لا يتمتع بدرجة كافية من التجانس بين مركباته، الأمر الذي ينعكس على نسيجه ومستوى التضامن الداخلي بين الفئات والشرائح التي تشكله. وقد أدى عدم التجانس دائماً إلى نشوء توترات اجتماعية في مجتمع المهاجرين ما زالت قائمة حتى الآن على الرغم من التغييرات والتطورات التي تطرأ عليها باستمرار، سواءً فيما يتعلق بالشرائح السكانية التي تضاف إلى أطراف كل توتر، أو ما يتعلق بالحدة والعداء المرافقين لهذا التوتر أو ذاك. وهذه كما هو معلوم أمور ذات صلة وثيقة بالتطورات الديموغرافية والاقتصادية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية، في الأساس. وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز التوترات في المجتمع الإسرائيلي وهي **التوتر الديني** بين اليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية، والأيديولوجي السياسي بين توجهات سياسية لكل منها تصوّر آخر بالنسبة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكذلك بالنسبة إلى ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي المنشود. أضف إلى ذلك **التوتر الطائفي** بين المهاجرين اليهود من أصول متعددة، بحسب مميزات المجتمعات التي هاجروا منها،

وقد غلب على هذا التصدع اعتباره تصدعاً بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين (الأشكناز)، لكنه شهد تغيراً جدياً كما سنرى لاحقاً. وهناك التوتر الطبقي الذي سنتناوله من خلال معطيات الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني جراءها الفئات الفقيرة .**وهناك أيضاً التوتر القومي** بين اليهود وسكان البلد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين، وهو أكثر التوترات رسوخاً ودواماً بسبب تأثره بعوامل كثيرة سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية على السواء. ويتأثر هذا التوتر بسياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه بصورة عامة، وتجاه أي دولة عربية أُخرى، كما يتأثر بما يجري في العالم العربي والإسلامي من تطورات داخلية (الثورات العربية وما آلت إليه). وهذا فضلاً عن تضافر عوامل كثيرة في التأثير الاجتماعي في الفلسطينيين في إسرائيل والعلاقة بينهم وبين الدولة. لكننا لن نتناول هذا التوتر في هذا الفصل من الدليل بسبب تخصيص فصل كامل يتناول أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل.

هذه هي التوترات الأساسية التي ترافق الصراع على ملامح المجتمع الإسرائيلي على الرغم من أن إسرائيل قطعت شوطاً جدياً في مسعى تحقيق الأهداف الأساسية التي تواجه كل مجتمع مهاجرين، مثل: إتمام عملية «بناء شعب» من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع؛ والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي كأنه نشأ وترسخ في هذا المكان،وذلك لتعزيز التصور الذاتي للإسرائيليين، ولتغييب الأسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين وظروف الهجرة من بلاد المنبت، وما كانت تلاقيه كل موجة من المهاجرين الأجد من جانب الذين سبقوهم.

التوتر الديني

يحظى موضوع اليهود المتزمتين (الحريديون) في إسرائيل باهتمام كبير في إسرائيل، ولا سيما على خلفية التطورات التي يشهدها مجتمعهم، ونموه المتزايد وانتشاره جغرافياً بعد سنوات من تقوقعهم الجغرافي في أحياء معزولة في مدينتي القدس وبني براك ومستعمرتين كبيرتين في الضفة الغربية. كما أن التوتر الذي يطغى على طبيعة العلاقات بينهم وبين شرائح متنوعة في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك بينهم وبين مؤسسات الدولة

يشكل سبباً للاهتمام به. ولا تختلف القضايا والأحداث التي تشكل موضوعات ومواقع التوتر بين فئات عديدة من الإسرائيليين العلمانيين من ناحية والمتدينين المتزمتين، عن القضايا التي أثارت التوترات في الماضي، فجميعها تتمحور حول الصراع بين الطرفين على طبيعة المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، وعلى مجتمعات المدن المتعددة التي بدأ الحريديون ينتشرون فيها، مثل طبرية وبيت شيمش، بشكل مكثف، إضافة إلى تل أبيب وحيفا والعفولة وغيرها. وعادة، تتمحور الخلافات حول قدسية السبت، وإبعاد النساء عن الحيز العام في المدن اليهودية المختلطة التي يعيش فيها الحريديون إلى جانب يهود علمانيين،والنقاش المتواصل منذ عقود في شأن إعفاء الشبان اليهود الحريديين من الخدمة العسكرية، لأن دراسة الدين أهم كثيراً. ومن الجدير بالذكر أن موضوعات الخلاف بين اليهود الحريديين والعلمانيين، على اختلاف توجهاتهم، في السنوات الأخيرة، تشهد تطورات جدية ومتسارعة، ويرافقها سلوك جماعي لليهود الحريديين يثير أصداء غاضبة داخل المجتمع الإسرائيلي،إذ يشكك اليهود المتزمتون في شرعية المحكمة العليا الإسرائيلية على خلفية قراراتها بمسائل متنوعة، مثل عدم دستورية القانون الذي يستثني الحريديين من الخدمة العسكرية الإلزامية استجابة لاتفاقيات مصلحية بين الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم الذي تشارك فيه أحزاب اليهود الحريديين. وهناك إضافة إلى التجنيد وتعلّم التوراة والفصل بين الرجال والنساء في الحافلات العامة التي تقل مسافرين من الأحياء المتدينة في القدس وبيت شيمش وغيرها، ومنع عمل المواصلات العامة خلال يوم السبت في مختلف المناطق،وقضية إلزام المحكمة لجهاز التعليم الخاص بالمتدينين المتزمتين بتدريس الموضوعات التي تُعتبر أساسية بحسب وزارة التعليم الإسرائيلية، وهي اللغة الإنكليزية والعلوم والمدنيات وتاريخ اليهود، وهي قضايا تعود إلى مركز النقاش من جديد دورياً. وكذلك تحدث هنا وهناك أحداث خاصة بهذه المدينة أو تلك تساهم في تعكير العلاقات وزيادة التوتر، مثل إغلاق حوض سباحة مشترك للنساء والرجال أو منتجع أو موقع طبيعي في القدس أو في صفد أو أي مكان آخر يلتقي فيه حريديون وعلمانيون. وعلى الرغم من ذلك، فلا بد من التذكير بأن كثيراً من جوانب حياة اليهود الحريديين يتأثر بالواقع، ويشهد تغيرات مطّردة في اتجاه مزيد من تأقلمهم واندماجهم،

إلى أن بعدهم عن المجتمع الإسرائيلي ما زال شاسعاً، وهو ما يفسر دوام بؤر التوتر.

يتضح مما سبق ذكره أن التوتر الديني في إسرائيل ما زال أحد التوترات الأساسية في المجتمع، على الرغم من أن تغييرات عميقة طرأت عليه من حيث مسبباته. فخلافاً لما يظن أن هذه المسببات ترتبط على نحو وثيق بمسائل الدين والدولة وبأحكام الشريعة اليهودية، فإن لهذا التوتر أوجه اجتماعية اقتصادية تدخل في خانة مستحقات المواطنة بحسب مفهومها عند اليهود المتزمتين، وعند سائر الفئات في المجتمع الإسرائيلي التي تعتبر سلوك المتدينين الحريديم لا يتوافق مع ملامح الدولة الحديثة من الطراز "الغربي الليبرالي العلماني".

اليهود المتدينون في إسرائيل

كما هو معلوم، تختلف طبيعة التغيرات الديموغرافية التي تشهدها المجموعات السكانية الأساسية في إسرائيل، على نحو جدِّي، كما أن كل مجموعة سكانية أساسية (اليهود من ناحية والفلسطينيون من ناحية أُخرى) مركّبة من مجموعات ثانوية تختلف بعضها عن بعض فيما يتعلق بنسب الخصوبة، وعدد الوفيات وغير ذلك، فالفوارق في هذه الجوانب بين اليهود الورعين المتزمتين (الحريديون) وبين سائر اليهود من ناحية، وكذلك بين الفلسطينيين من المسلمين والمسيحيين،من ناحية أُخرى، هي فوارق كبيرة، يجدر الانتباه إليها عند تحليل التطورات الديموغرافية لدى كل مجموعة.

يدل الجدول رقم7 ، المستمد من معطيات دائرة الإحصاء، على أن اليهود المتزمتين (الحريديون) شكلوا في سنة2017 ، نحو 10,2% من اليهود،يضاف إليهم 11,5% آخرون يُعرّفون عن أنفسهم كمتدينين (غير حريديين)، و 33,0%من اليهود المحافظين، أي الذين يلتزمون تأدية الفرائض الدينية، كلها أو بعضها، والباقون، بنسبة 44,3% من اليهود، يعتبرون أنفسهم علمانيين أو، لمزيد من الدقة، غير متدينين .وشغل هذا الموضوع المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بصورة خاصة، حتى أفردت له وسائل الإعلام برامج خاصة وتقارير وثائقية كثيرة، كما نظمت الجامعات مؤتمرات تتناول الموضوع. وتنبّأ خبراء الديموغرافيا بتحول إسرائيل في غضون عقدين إلى مجتمع أكثر تديّناً .

تفيد تقديرات دائرة الإحصاء المركزية للسكان في إسرائيل في سنة 2065 بأن عدد السكان الكلي في إسرائيل في هذه السنة

سيقارب 20 مليون نسمة (بحسب التقدير المعتدل) ،وتكون حصة اليهود المتزمتين دينياً (الحريديون) بينهم كبيرة جداً نسبياً إلى ما هي الحال عليه اليوم، فبسبب مستوى الخصوبة المرتفع جداً لديهم، يُتوقع أن تصل نسبتهم إلى نحو 32% من السكان. وفي المقابل تنخفض نسبة اليهود غير الحريديين، من 68% اليوم إلى 48% فقط في سنة) 2064 هذه النسبة تشمل

الجدول رقم ٧

نمط التدين ومميزات أُخرى للفئة العمرية ٢٠ عاماً وما فوق من اليهود

معطيات سنة ٢٠١٧

	يهود بالآلاف	حريديم %	متدينون%	محافظون متدينون أو متدينون قليلاً%	غير متدينين علمانيون%
المجموع	4,289,2	10,2	11,5	33,0	44,3
رجال	2,086,8	10,9	11,2	31,5	45,7
نساء	2,202,4	9,5	11,7	35,6	43,0
العمر					
20 – 44	2,175,2	14,2	12,5	31,0	41,7
45 – 64	1,276,1	7,1	9,9	36,6	45,9
65+	837,9	4,4	11,1	35,8	48,4
الوضع الاجتماعي					
متزوجون	2,778,8	13,2	12,7	33,0	40,8
مطلقون	351,1	2,8	3,6	41,1	51,8
أرامل	213,5	4,7	12,5	34,2	48,1
عازبون	946,7	5,4	10,5	32,6	51,0
مهاجرون منذ سنة ١٩٩٠	671,1	5,8	8,1	25,6	59,9
تعلموا للحصول	4,261,7	10,2	11,3	33,5	44,5

على شهادة					
شهادة إنهاء مدرسة ابتدائية أو إعدادية أو من دون شهادة	524,4	25,9	13,4	37,5	23,2
شهادة إنهاء مدرسة ثانوية (من دون شهادة بجروت)	684,6	11,8	8,5	44,0	35,1
شهادة بجروت	906,8	4,8	12,2	38,5	44,4
شهادة إنهاء تعليم عالٍ غير أكاديمي	665,3	15,8	8,6	34,0	41,0
شهادة أكاديمية	1,475,4	4,8	12,5	24,1	57,9

المتدينين غير الحريديين والمحافظين الملتزمين تأدية الفرائض). هذا، علماً بأن التقديرات لا تشير إلى أن نسبة الفلسطينيين في إسرائيل بين السكان ستشهد تغييراً كبيراً، لا بل يتوقع أن تنخفض نسبتهم من 21% اليوم إلى 19% في سنة 2064. إن وتيرة نمو الحريديين مرتفعة جداً وتعادل 4-% في السنة. وينتج هذا الأمر من عدة أسباب منها، نسبة الخصوبة المرتفعة جداً في العائلة الحريدية، وسن الزواج المبكر للذكور والإناث على السواء، والالتزام بتعاليم الدين اليهودي فيما يتعلق بالتزاوج والتناسل. هذا فضلاً عن تحسن أوضاع الحياة نسبياً، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية، الأمر الذي يقلل نسب وفيات الأطفال إلى أقصى حد. وتؤدي هذه

العوامل مجتمعة إلى جعل مجتمع اليهود الحريديين مجتمعاً شاباً، 50% منه لا يجاوزون سن 16 عاماً.

فيما يتعلق بنسبة الخصوبة،فعلى الرغم من أن المعطيات الرسمية تشير إلى تراجع بسيط في معدلها لدى العائلة الحريدية من 7,5 مواليد في السنوات 2005 – 2003 إلى 7,0 في السنوات2017 – 2015 ، فإن هذه النسبة ما زالت مرتفعة جداً قياساً بالنساء بصورة عامة في إسرائيل، اليهوديات والفلسطينيات على السواء. أمّا معدل الخصوبة للمرأة المتدينة «غير الحريدية» فهو 4,0 مواليد، وللمرأة المحافظة المتدينة 3,2 مواليد، وللمحافِظة العلمانية 2,5 مولود، وللمرأة اليهودية التي تتبع نمط حياة علماني 2,2 مولود .

أمّا بشأن نسبة الزواج لدى الحريديين فهي مرتفعة جداً في الفئة العمرية 20 عاماً وما فوق وتصل إلى82% ، وهذه نسبة تفوق كثيراً النسبة في المجتمع غير الحريدي، كما تفوق النسبة العامة في إسرائيل،-63 %و 65%على التوالي. هذا مع العلم بأن هناك ارتفاعاً في سن الزواج حتى بين الحريديين في إسرائيل، وهو تغيير من شأنه أن يؤثر في نسبة الزواج للفئة العمرية المذكورة في المستقبل. فمثلاً كانت نسبة الذين يتزوجون من الفئة العمرية 20 – 24 عاماً، في السنتين– 2003 2004 نحو61% ، انخفضت إلى 56% في الفترة2010 – 2011 ، ثم إلى 44% خلال الفترة 2016 – 2015 .

وينبع قلق آخر إزاء الازدياد في أعداد المتدينين، ولا سيما الحريديم من تأثير ذلك في العلاقات بينهم وبين العلمانيين في الحيّز العام، إذ إن حالات التوتر في العلاقات بين الطرفين آخذة في الازدياد، وقد كانت بيت شيمش، القريبة من القدس، حلبة للتوتر بين الفئتين في السنوات الأخيرة،إضافةً إلى ما تشهده أحياء الحريديم في القدس وبني براك من مشاحنات بين الطرفين في فترات متقاربة.

وتتعلق إحدى المخاوف الأساسية من ارتفاع مستوى تديّن المجتمع الإسرائيلي بالتكلفة الاقتصادية، إذ يسود اعتقاد في إسرائيل أن نمط حياة اليهود الحريديم يكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة تمكّنهم من الحفاظ على عزلتهم وممارسة أسلوب حياتهم الخاص. وعلى صعيد آخر، ثمة فئات في المجتمع الإسرائيلي تنظر بقلق إلى مسألة تديّن المجتمع واتساع تأثير المتدينين بصورة عامة في المجتمع، أكان في المجال السياسي – الحزبي

والبرلماني أم في المجال الاجتماعي بواسطة ممارسة ضغوط متزايدة لفرض آرائهم ومعتقداتهم على الحيّز العام. وهناك اعتقاد فحواه أن ارتفاع منسوب التديّن يأتي على حساب الانتماء إلى هوية إسرائيلية جامعة آخذة في الانكماش والتراجع، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل مستوى المناعة الاجتماعية ومسٍّ بالأمن القومي بصورة عامة. وينبع قلق آخر إزاء ارتفاع أعداد المتدينين، وخصوصاً الحريديين، من تأثير ذلك في العلاقات بينهم وبين العلمانيين في الحيّز العام، والخوف من تحول ذلك إلى سبب ربما يزيد في هجرة العلمانيين من جيل الشباب الذين لا يرغبون في مواصلة حياتهم في مجتمع متديّن من ناحية، ويعيش في ظل خطر شن حرب جديدة من ناحية أُخرى. ويتضح من متابعة الأحداث اليومية في إسرائيل أن حالات التوتر في العلاقات بين الطرفين تتفاقم في جميع المدن المختلطة للحريديين والعلمانيين، مثل القدس وبني براك وأشدود وعراد وبيت شيمش وغيرها. ولا يقف تأثير النمو المطرد في أعداد الحريديم عند هذا الحد، بل يتعداه إلى تغييرات في المشهد الجغرافي، إذ من المتوقع أن تتسع أحياء الحريديم في المدن الرئيسية ويزداد عددها، وربما يكون من الضروري إقامة بلدات ومستعمرات جديدة لهم، إضافة إلى البلدات والمستعمرت القائمة الآن. هذا فضلاً عن التوتر مع مؤسسات الدولة فيما يتعلق بما يتطلبه الحفاظ على قدسية يوم السبت من إكراه وقيود تُفرض على المجتمع بصورة عامة (إغلاق المحلات التجارية يوم السبت؛ منع أعمال ترميم سكة القطارات التي تنفذ، عادة، يوم السبت لعدم عرقلة عمل وسيلة نقل مركزية)؛ مسألة تجنيد الشبان الحريديين التي كانت في السنة الأخيرة سبباً في كثير من الاحتجاجات والمواجهات الصاخبة في الشارع الحريدي. إذ يبقى الانخراط في الجيش مصدراً أساسياً لنظرة العداء التي يكّنها المجتمع الإسرائيلي في أغلبيته تجاه اليهود الحريديم. ولا يكف هذا الموضوع عن اكتساب اهتمام وسائل الإعلام وإشعال نقاشات حامية بين الحركات السياسية التي تمثّل الحريديم، وبين الآخرين من السياسيين، وذلك بسبب رفض الحريديم كل قرارات اللجان الحكومية التي أُقرت لإيجاد حل للمشكلة، والتعبير عن الاستعداد لتحمُّل جميع الإجراءات العقابية التي تهدد بها قرارات المحاكم والحكومة جرّاء مواصلة رفض الخدمة. على كل حال، حتى يومنا هذا، ما زال معظم الشبان الحريديم في سن التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية

بحجة الانشغال بدراسة التوراة. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل بحسب التوقعات والتقديرات الديموغرافية. هذا مع العلم بأن هناك ازدياداً في عدد الشبان الحريديين الذين يتجندون في صفوف الجيش لاقتناعهم بأن التجنيد يشمل قناة حراك اجتماعي يمكنها أن تفتح أمامهم فرصاً لتحسين أوضاعهم ومكانتهم. وبحسب تقرير بحثي جديد أعده مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست فقد كان هناك 7250 جندياً حريدياً يخدمون في صفوف الجيش الإسرائيلي في منتصف سنة 2018 .ويستدل من التقرير أيضاً على أن الجيش جنّد في سنة 2016 نحو 2850 شاباً حريدياً، وفي سنة 2017 نحو3070 . وتشهد السنوات الأخيرة ارتفاعاً في عدد الشبان الحريديين الذين يتجندون في الجيش. ولا يعني هذا، في حال من الأحوال، أن نسب التجنيد في الشارع الحريدي تبقى منخفضة جداً مقارنة بأوساط الشبان اليهود بصورة عامة، سواءً الآن أو في المستقبل حتى لو بقيت وتيرة الازدياد كبيرة نسبياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كشفت مؤخراً عما وصفته بفضيحة تزوير قام بها قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية التي نشرها عن تجنيد الحريديين في صفوفه، إذ تبيّن أن الأرقام التي نشرها كانت أكبر كثيراً عمّا هي في الواقع، وذلك لكي يخفي عجزه عن تجنيد الحصة المقررة من الشبان الحريديين في كل سنة، بحسب ما تقتضيه القوانين، الخلافية أصلاً، التي تتناول هذا الموضوع .

يكلف هؤلاء الجنود خزينة إسرائيل سنوياً مبالغ طائلة تقدر بملايين الشيكلات، لأنهم يُنبذون من عائلاتهم ومجتمعهم الحريدي بصورة عامة، ويُحظر عليهم العودة إلى بيوتهم وأحيائهم، فيضطر الجيش إلى تأمين سكنهم وتكاليف حياتهم. هذا فضلاً عمّا يُنفق على اندماجهم في سوق العمل بعد إنهاء فترة الخدمة الإلزامية، وهي إحدى وسائل ترغيب الشبان الحريديين في تأدية الخدمة العسكرية. ويتضح من التقرير أيضاً أن نسبة مشاركة خريجي الجيش الحريديين في سوق العمل تصل إلى90% ، بينما لا تتعدى هذه النسبة لدى الحريديين الذين لا يؤدون الخدمة45% .

لهذا النمو السكاني الكبير في صفوف اليهود الحريديم نتائج جدية على المجتمع على الصعد كافة، مثل نسب الفقر، والتعليم، والصحة، وغير ذلك. ومن المعروف أن نسبة مشاركة اليهود الحريديم في سوق العمل منخفضة،ويركز جهاز التعليم لديهم على تعليم علوم الدين، وعليه فهو لا

يشكل مصدراً لاكتساب المهارات التي تمكّن أبناءهم من الانخراط في سوق العمل، وهو ما يعني مزيداً من الفقر في أوساطهم (نحو 43,1% من العائلات الحريدية ترزح تحت خط الفقر في سنة2017). هذا مع العلم بأن تغييراً طرأ على إمكانات التأهيل المهني في أوساط الحريديين، إذ أقيمت معاهد للتأهيل المهني للنساء والرجال، في السعي لرفع مستوى الانخراط في سوق العمل .

التوتر الطائفي

وهو يعني في قاموس السياسة في إسرائيل التوتر بين فئات يهودية هاجرت إلى إسرائيل من بلاد وثقافات متعددة، والذي ارتبط بالعلاقة بين اليهود الأشكنازيين واليهود الشرقيين. ومن الطبيعي أن تخفت حدة التوتر الطائفي كلما ابتعد عامل الهجرة الخارجية عن تشكيل مصدر أساسي للازدياد السكاني، إذ يتوقف سيل هجرة الفئات ذات الخلفيات اللغوية والثقافية والاجتماعية المتنوعة. وقد بيّنا هذا في القسم الأول من هذه الدراسة. ففترة العيش الطويلة نسبياً للمهجرين القدامى من اليهود مع المهاجرين الأحدث، بعد أن توقفت تقريباً موجات هجرة اليهود بكثافة إلى إسرائيل، تخفف بطبيعة الحال من التعامل المبني على الاحتقار والرفض اللذين جوبهت بهما كل موجة مهاجرين جديدة. هكذا كانت حال اليهود الشرقيين مع الأشكنازيين الأقدم، ثم اليهود من دول المعسكر الشرقي المنحل وصولاً إلى اليهود الإثيوبيين الذين ما زالوا يشكلون أكثر الفئات السكانية ضعفاً. وقد كُتب الكثير عن أنماط التعامل الرسمي والشعبي الأهلي مع كل واحدة من فئات المهاجرين اليهود وما تعرّضت له من صعوبات. ولو تابعنا السيرورات الاجتماعية الطويلة جداً التي مرّت بها المركّبات السكانية الأصلية للتوتر الطائفي، أي اليهود الشرقيين واليهود الأشكناز، لفهمنا كيف تخفت حدة أي توتر، لكنه لا يغيب، ذلك بأن فئات أُخرى من المهاجرين تحل محل الفئات الأقدم. فمثلاً، مع مرور السنين منذ إقامة إسرائيل، طرأ تغيير كبير على التركيبة الديموغرافية للمجتمع، كما أوضحنا أعلاه، كان له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، منها ما يتعلق بتضاؤل في الفوارق بين اليهود الأشكناز والشرقيين في مجالات الحياة كافة، مع أنها ما زالت موجودة، لكن بقدر أقل من الماضي. وفي المقابل يُبيّن بعض الأبحاث أن التمييز ضد اليهود الشرقيين ما زال موجوداً، سواءً في فرص العمل أو في الأجور حتى عند الحديث عن

أشخاص يملكون المؤهلات نفسها المهنية والأكاديمية. هذا فضلاً عن النظرة الدونية التي يمكن ملاحظتها في التعامل مع الثقافة الشرقية وموسيقى اليهود الشرقيين في إسرائيل، والكثير من الآراء المُسبقة التي تصل إلى حد العنصرية .

فإذا أخذنا مستوى دخل الأفراد والعائلات لفحص الفجوات بين اليهود الأشكناز والشرقيين وغيرهم سنرى أن الفجوات ما زالت قائمة حتى اليوم، على الرغم من أنها آخذة في التقلص، إذ يتضح من الإحصاءات الرسمية أنه في سنة2016 ، كانت قمة سلم الدخل الشهري للفرد من نصيب الرجال اليهود الأشكناز من الجيل الأول، الذين هاجروا إلى إسرائيل حتى سنة1989 ، قد وصل إلى معدل يبلغ 17,640 شيكلاً جديداً، يليهم بالتدريج الرجال الأشكناز من الجيل الثاني الذين يقدر دخلهم بـ 15,099 شيكلاً. هذا مع العلم بأن المعدل العام للدخل للأجراء في إسرائيل في سنة 2016 هو 9724 شيكلاً. ويأتي بعد الرجال الأشكناز الرجال من اليهود الشرقيين من الجيل الثاني ويبلغ دخلهم 14,406 شيكلات، ثم يأتي الرجال الشرقيون من الجيل الأول الذين هاجروا حتى سنة1989 ، ودخلهم هو 12,761 شيكلاً. بعدهم يأتي الرجال الأشكناز الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد سنة 1990 (وهم في أغلبيتهم من اليهود المهاجرين من الجمهوريات السوفياتية). وبالتالي يظهر التمييز الجندري في الدخل، إذ تأتي النساء الأشكنازيات من مهاجري الجيل الأول، ومعدل دخلهن هو 11,037 شيكلاً. ومن حساب معدل دخل النساء الأشكنازيات بصورة عامة في سنة 2016 يتضح أنه وصل إلى 9017 شيكلاً (أي 93% من المعدل العام في إسرائيل في سنة2016)، في مقابل 8640 شيكلاً دخل النساء اليهوديات الشرقيات (أي بنسبة 89% من المعدل العام)(

وكما هو متوقع، كان دخل الأُجراء الفلسطينيين منخفضاً جداً بالمقارنة، إذ وصل دخل النساء العربيات إلى 55% من المعدل العام ودخل الرجال الفلسطينيين إلى 74% منه. واحتل اليهود من أصل إثيوبي الدرجة الدنيا على سلم تدرج الدخل، فقد كان معدل دخل الرجل الإثيوبي في سنة 2016 نحو 7233 شيكلاً شهرياً، أي ما يعادل 74% من معدل الدخل في تلك السنة. بعد ذلك تأتي النساء اليهوديات من أصل إثيوبي

ليزاحمن النساء الفلسطينيات على قعر سلم التدرج، إذ وصل معدل دخلهن إلى 5376 شيكلاً و 5004شيكلات على التوالي .

لكن الأبحاث جميعاً تتفق على أنه طرأ تغيير ملحوظ على مشاركة اليهود الشرقيين في النخبة السياسية والنخبة العسكرية في إسرائيل، إضافة إلى الزيادة المطردة في أعداد الكتّاب المحاضرين والفنانين اليهود من أصل شرقي، الأمر الذي أدى إلى فرض أنفسهم على جميع الحلبات السياسية والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. ومن المتوقع أن يدفع هذا، بدوره، في اتجاه مزيد من الاحتجاج على الفجوات الباقية بينهم وبين اليهود الأشكنازيين، ولا سيما في بلدات التطوير التي يشكّل اليهود الشرقيون 80% من سكانها، وهي مدن وبلدات تندرج ضمن العناقيد المتوسطة والدنيا في سلم التصنيف، بحسب الحالة الاقتصادية – الاجتماعية. وللإشارة إلى هذه الفجوات يمكن العودة إلى الفوارق في الدخل كمقياس أساسي ذي أثر بالغ في جوانب الحياة كافة. ويتضح من الإحصاءات الرسمية لمؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل ولدائرة الإحصاءات المركزية أنه في سنة 2015 تقاضى 70% من الأُجراء الإسرائيليين أجراً يصل إلى المعدل العام لدخل الأُجراء الشهري من العمل (المعدل في سنة 2015 هو 10,418 شيكلاً) أو يقل عنه، أي أن 30% يحصلون على دخل يزيد على المعدل. وفي التجمعات السكانية (مدن وبلدات وقرى إلخ) تعادل نسبة الحاصلين على أجر أعلى من المعدل 44% من الأُجراء، أمّا في بلدات التطوير فهي23% ، وفي التجمعات السكانية الفلسطينية العربية 16% فقط. أمّا بالنسبة إلى الحد الأدنى للأجور كدليل على الفجوات فنرى أن 41% من الأُجراء في البلدات العربية حصلوا على دخل يساوي الحد الأدنى للأجور، في حين وصلت هذه النسبة إلى 34% في بلدات التطوير، حيث نجد اليهود الشرقيين، و 24%في التجمعات السكانية الميسورة.

ومن المتوقع أن يأخذ الاحتجاج اليهودي الشرقي في المستقبل شكل إلزام المجتمع الإسرائيلي بالتعامل مع اليهود الشرقيين على أساس الحق في المساواة التامة مع اليهود الأشكنازيين، لا على أساس اعتبارهم ضحايا تمييز سابق يستحقون تفضيلاً مصححاً في هذا المجال أو ذاك. ويُتوقع أن يساهم هذا التطور في أوساط اليهود الشرقيين في زيادة تأثيرهم وشعورهم

بقدرتهم على التأثير، وإلى تحسن أوضاع حياتهم، وإلى تغيير ملحوظ في مشاركتهم في الحياة السياسية.

في الوقت نفسه، كان هناك تغيير في مركّبات التوتر الطائفي في إسرائيل، فمنذ موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً إلى إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، ثم هجرة اليهود من إثيوبيا بعد ذلك بسنوات، شكلت هاتان الفئتان، ولو بتفاوت في حدة الإقصاء، توتراً طائفياً بصيغته المتغيرة والمتجددة، بينما يشكل المهاجرون القدامى، على اختلاف انتماءاتهم، توتراً من نوع آخر. ويقاس هذا التوتر بحسب تعامل المجتمع الإسرائيلي القديم مع المهاجرين وإقصائهم من ناحية، وبحسب عزل المهاجرين لأنفسهم وعدم سعيهم للاندماج الكامل من ناحية أُخرى. ولعل مجموعة المهاجرين اليهود التي تعاني أكثر من غيرها اليوم جرّاء التوتر الطائفي هي اليهود الإثيوبيون الذين واجهوا منذ وصولهم صعوبات كبيرة، ولاقوا تعاملاً مذلاً من المجتمع والدولة في إسرائيل، على حد سواء. ووصل عددهم، في سنة2017 ، إلى 148,700 نسمة، منهم 87,000 ولدوا في إثيوبيا و 61,700ولدوا في إسرائيل لآباء ولدوا في إثيوبيا. وقد بلغ عدد المهاجرين من إثيوبيا إلى إسرائيل في السنة نفسها نحو 1467 شخصاً، منهم 37 مهاجراً يهودياً إثيوبياً جديداً، أمّا الباقون فدخلوا إسرائيل على أساس إجراءات لمّ شمل العائلات التي هاجر قسم من أبنائها في الماضي، في حين بقي قسمها الآخر في إثيوبيا ينتظر تصريحاً بالدخول إلى إسرائيل. وما زال هناك يهود في إثيوبيا يرغبون في الهجرة إلى إسرائيل، لكن هذا لا يتم لأسباب عديدة منها مماطلة وتسويف إسرائيليَين رسميين، الأمر الذي يزيد في إحباطهم وشعورهم بالرفض من المجتمع الإسرائيلي .

يقطن اليهود الإثيوبيون، في معظمهم، في منطقتين أساسيتين، فـ 38% منهم يعيشون في منطقة المركز، و 24%في منطقة الجنوب. ويتزوج الإثيوبيون في سن تزيد على معدل سن الزواج بين اليهود في إسرائيل، مع أنه كان من المتوقع أن يتزوجوا في سن أصغر كما هو متبع في المجتمعات الشرقية، لكنه يبدو أن ما يؤخر زواجهم هو في الأساس الصعوبات الاقتصادية، والاضطرار إلى العمل بعيداً عن أحياء سكنهم، إذ تدل المعطيات على أن الإثيوبيين يتزوجون من ذوي الأصل نفسه (88% من المتزوجين / المتزوجات منهم تزوجوا من إثيوبيات / إثيوبيين). ونسب

الطلاق بينهم أعلى كثيراً من النسبة بين اليهود في إسرائيل بصورة عامة (19 لكل ألف زيجة، في مقابل 9 لكل ألف بين اليهود بصورة عامة). وينعكس هذا المعطى على نسبة العائلات أحادية المعيل التي تُعتبر مرتفعة جداً بين الإثيوبيين، وتصل إلى 26% من العائلات، أي ما يزيد على ضعفي هذه النسبة في إسرائيل بصورة عامة.

في العام الدراسي 2016 / 2017 تقدم إلى امتحانات البجروت (التوجيهي) 91,3% من طلاب الصفوف الثانية عشرة من الطلاب اليهود الإثيوبيين، في مقابل 94,5% من الطلاب اليهود بصورة عامة في الصفوف الثانية عشرة. ونسبة الاستحقاق للحصول على شهادة اجتياز امتحان البغروت لديهم منخفضة جداً، مقارنة باليهود بصورة عامة، فهي تصل إلى 61,9% قياساً بـ .78,7% أمّا نسبة أصحاب شهادات البغروت التي تحقق شروط القبول بالجامعات فهي لدى الطلاب من أصل إثيوبي 39,7%في مقابل 68,6% بين اليهود الآخرين. وعلى الرغم من وجود ازدياد في عدد الطلاب الجامعيين الإثيوبيين (من 2372 طالباً في العام الدراسي 2011 / 2012 إلى 3291 طالباً في العام الدراسي 2017 / 2018)، فإن نسبتهم في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل تعادل 1,2% من الطلاب الجامعيين، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بباقي اليهود. وتفيد المعلومات الرسمية المتوفرة بأنه في سنة 2017 وصل معدل الدخل الشهري الصافي للعائلة الإثيوبية إلى 11,245 شيكلاً جديداً في مقابل 15,751 هو معدل الدخل الشهري للعائلة في إسرائيل، وهذه فجوة كبيرة ليس هناك ما يبررها. إضافة إلى ذلك ثمة فوارق في معدل الإنفاق الشهري للعائلة اليهودية الإثيوبية 7037 شيكلاً وللعائلات الأُخرى في إسرائيل 12,792 شيكلاً، وهو ما يدل على أن مستوى حياة العائلة الإثيوبية ما زال منخفضاً مقارنة بالآخرين. ويُعتبر المهاجرون الإثيوبيون ذوي مؤهلات متدنية وقدرات ضعيفة لا تلائم سوق العمل الإسرائيلة، وهو ما يعرقل فرص تطور هذه الفئة الفقيرة وتقدمها. وخلافاً للمهاجرين الروس يسعى الإثيوبيون للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، لكنهم يُقصون بعيداً بسبب لون بشرتهم، والتشكيك في انتمائهم اليهودي، وضعفهم من حيث القدرات والمؤهلات التي لا تمكنهم حتى من تشكيل مجموعة ضغط سياسية، الأمر الذي لم يتغير إلى حد بعيد على الرغم من مضي نحو عقدين على هجرتهم.

ومن أبرز مظاهر الضائقة التي يعيشها اليهود الإثيوبيون بصفتهم أضعف الفئات السكانية في إسرائيل هو عداء الشرطة لأبنائهم، والسهولة التي يتم فيها اتهامهم واعتقالهم والاعتداء عليهم، وحتى قتلهم في بعض الأحيان. ويتضح من المعطيات أن هناك المئات بل الآلاف من الفتيان الإثيوبيين الذين تعرضوا لتحقيق الشرطة بتهم متعددة، وسُجلت ضدهم اتهامات جنائية. ويقول خبراء بمتابعة هذه الظاهرة أن أسباب فتح الملفات الجنائية ضد أبناء الإثيوبيين دون غيرهم تعود إلى تفشي العنصرية والتعامل التمييزي والخوف من أبناء ذوي البشرة السوداء، سواء في المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، أو في أوساط الشرطة التي تعاملهم بكثير من الريبة والعداء. ويتضح من إحصاءات نشرها طاقم رسمي لاستئصال العنصرية ضد اليهود ذوي الأصل الإثيوبي، والذي قادته المديرة العامة لوزارة القضاء في سنة 2016 أن نسبة الملفات الجنائية ضد أشخاص إثيوبيين تزيد كثيراً عن نسبتهم بين السكان، فقد كانت نسبتهم إلى السكان في سنتي 2014 و 2015نحو1,6% ، في حين كانت نسبة الملفات الجنائية ضدهم 3,5% من الملفات الجنائية كافة في هاتين السنتين.

وبالإضافة إلى التوترات بين هذه الطوائف اليهودية على أسس ثقافية وطبقية، فقد نشأت في السنوات الأخيرة مواضع خلافات إثنية ثقافية أُخرى تعود أساساً إلى الريبة التي تميّز المجتمع اليهودي في إسرائيل من الغرباء، ومن هاجس الحفاظ على الأغلبية السكانية اليهودية، ومن فكرة النقاء العرقي التي ما زالت قائمة لدى أوساط القيادات الدينية المتزمتة وبعض النخب الدينية الصهيونية المتشددة. وقد برزت بؤر التوتر هذه بشدة مع بداية تدفق أعداد من اللاجئين الأفارقة إلى إسرائيل قبل سنوات، وقبلها مع تزايد أعداد العمال الأجانب ومكوثهم سنوات طويلة في إسرائيل وتشكيل عائلات لهم داخلها.

اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي أو «المتسللون» الأفارقة

وصل عدد هذه الفئة السكانية في الربع الأخير من سنة 2018 إلى 34,370 نسمة، وكانوا من الذكور البالغين في معظمهم (85%)، دخلوا إلى إسرائيل بصورة غير شرعية. وكانت هذه الظاهرة قد

بدأت في تسعينيات القرن الماضي، ثم أخذت أعداد اللاجئين تزداد على نحوٍ كبير.

إن هؤلاء اللاجئين غير الشرعيين الذين تسللوا عبر الحدود مع مصر في منطقة سيناء هم، في معظمهم، من إريتريا (72%) والسودان (20%). أمّا الباقون فأغلبيتهم من دول أفريقية أُخرى.

تقلص عدد المهاجرين الداخلين إلى إسرائيل (المتسللين) منذ سنة 2012 إلى بضع عشرات بعد أن أتمت إسرائيل بناء جدار فاصل على طول حدودها مع مصر، وبعد أن اتخذت تدابير صارمة كان هدفها ردع طالبي اللجوء من الاقتراب إلى حدودها أو تجاوزها، لأن ما سيلاقونه فيها من أوضاع صعبة ومن عدم الاعتراف بهم لا يغنيهم عمّا هم فيه. ومن ناحية ثانية، غادر إسرائيل في السنوات الأخيرة نحو 30,000 منهم بسبب تضييقات تمارسها الجهات الرسمية وفئات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي.

أوضاع حياة اللاجئين "المتسللين" في إسرائيل

من المعروف أن اللاجئين الأفارقة يهربون من بلادهم بسبب ما يتعرضون له من ويلات الحروب الأهلية، أو نتيجة الصعوبات الاقتصادية، أو المآسي الإنسانية التي تتسبب بالموت جوعاً، أو العيش في أوضاع لا ترقى إلى الحد الأدنى الذي يليق بالإنسان. ويصل هؤلاء اللاجئون إلى مصر قاصدين الانتقال منها إلى إسرائيل أو إلى دول أُخرى. ثم يُنقلون بالحافلات والسيارات من القاهرة أو من الأماكن التي وصلوا إليها في مصر إلى ما يبعد 200 متر عن الحدود الإسرائيلية مع سيناء، حيث يستلمهم مهربو اللاجئين من المناطق الحدودية إلى داخل إسرائيل، في المناطق الصحراوية. ويضطر الفرد منهم إلى أن يدفع مبالغ كبيرة لمقاولي التهريب في مقابل نقله إلى داخل الحدود الإسرائيلية. وتفيد تقارير جمعيات حقوقية واجتماعية إسرائيلية ومنظمات أُخرى عالمية تعنى بشؤون اللاجئين بصورة عامة، واللاجئين إلى إسرائيل بصورة خاصة، بأن بعضهم تعرّض للاعتداءات والإهانات، وكان هناك حالات قتل واغتصاب ارتكبها المهربون بحق المتسللين، فضلاً عن التعذيب والخطف والاعتقال في معسكرات تعذيب خاصة في سيناء إلى حين إطلاقهم في مقابل فدية مالية باهظة، في بعض الأحيان. ويتعرّض اللاجئون لمخاطر أُخرى على يد

الجنود المصريين الذين يطلقون النار في اتجاههم لمنعهم من العبور إلى إسرائيل، ومن جانب الجيش الإسرائيلي الذي يعاملهم معاملة قاسية بعد تجاوزهم الحدود، وإن كان لا يطلق النار عليهم.

حتى سنة 2012 التي تم خلالها إدخال التعديلات على القوانين المتعلقة باللاجئين، والتي تقضي باحتجازهم في أماكن أُعدت لهذا الغرض، كان يجري نقل عشرات الآلاف منهم إلى محطة الباصات المركزية القديمة في تل أبيب، أو إلى منطقة جنوبيها، حيثُ يوزعون على أحياء جنوبية فيها، مثل: نافي شأنان؛ شبيرا؛ هتكفا؛ كريات شالوم، حيث يعيشون باكتظاظ كبير في غرف صغيرة، ويعانون جراء أوضاع معيشية قاسية،وكان قسم منهم ينتقل إلى مدنٍ أُخرى .

عانى اللاجئون، وما زالوا يعانون، في أماكن سكناهم جراء التعامل العنصري والعداء السافر من الجيران الإسرائيليين الذين يكنون لهم كل مشاعر الاحتقار، ويرغبون في إقصائهم، ويعتبرونهم مصدر جميع الشرور التي تحيق بهم. ولا تقتصر المواقف العنصرية والتفوهات العدائية المتعالية على سكان الأحياء التي تمتلئ باللاجئين في الأحياء الجنوبية من تل أبيب، بل إن بعض السياسيين وأعضاء البرلمان في إسرائيل، أعربوا في مرات عديدة عن مواقف ربما تزيد عنصرية وعدائية، وذلك بهدف استدرار التأييد السياسي وتحقيق بعض المكاسب أيضاً. وكان أبرز هؤلاء السياسيين وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريغف، من حزب الليكود، وإيلي يشاي حين كان زعيماً لحزب شاس وشغل منصب وزير الداخلية في سنة2012 ، وغيرهما. وتتلخص المواقف العنصرية ضد اللاجئين في اعتبارهم سرطاناً يتفشى في جسم الدولة والمجتمع، أو في اعتبارهم قمامة، وتهديدهم بالطرد واتهامهم باغتصاب النساء والسرقة، والتخلُّف وغير ذلك من الأوصاف التي تُذكّر بما وُصف بها اليهود في أوروبا في فترة الحكم النازي، وهي أوصاف تُجنَّدُ ضد الفلسطينيين في إسرائيل أيضاً.

ومن الممكن تلخيص ادعاءات المعادين لوجود اللاجئين في إسرائيل والمطالبين بإبعادهم في ذرائع متنوعة منها: الأمنية، والاجتماعية، والصحية، والديموغرافية. فمثلا، يحذّر أنصار الذريعة الأمنية من قيام أعداء إسرائيل العرب والمسلمين باستغلال اللاجئين لمصلحتهم ضد إسرائيل، ويتخذون من هذا الادعاء ومن «رهاب الإرهاب» ذريعةً للتنصل

من كل الالتزامات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي.

وتعتمد الذريعة الاجتماعية لإبعاد اللاجئين على الادعاء أنهم مصدر ازدياد الجريمة والعنف في أماكن وجودهم. أمّا الذريعة الصحية فتتمحور حول الادعاءات بانتشار أمراض خطرة ومعدية، مثل السل والإيدز، بين اللاجئين والعمال الأجانب. وقد تكون هذه بسبب انتشار بعض الأمراض بنسبة أعلى قليلاً من المعدل في إسرائيل بصورة عامة، لكن وزارة الصحة والهيئات ذات العلاقة في إسرائيل تحاول نفي حقيقة أن نسب المصابين بهذه الأمراض بين اللاجئين والعمال الأجانب هي نسب مُنخفضة نسبياً. وأخيراً تعيدنا الذريعة الديموغرافية إلى أن إسرائيل هي دولة قومية لليهود ولها نسيج اجتماعي خاص، ويجب من أجل الحفاظ على هاتين الميزتين السعي للحفاظ على أكثرية يهودية كبيرة، ولذلك نظراً إلى أن في إسرائيل أقلية عربية كبيرة فهناك ما يبرر رفضها استيعاب مهاجرين أو لاجئين ليسوا يهوداً،وهو ما يعني ضرورة التخلص من اللاجئين الأفارقة.

لعل التسمية التي أطلقتها الجهات الرسمية ووسائل الإعلام على ظاهرة لجوء الأفارقة إلى إسرائيل تكشف الكثير، وتدل على المكانة القانونية لطالبي اللجوء السياسي واللاجئين من إريتريا والسودان وغيرهما من الدول الأفريقية في إسرائيل. فاعتبار هؤلاء متسللين، متجاوزين للحدود بشكلٍ يتنافى مع القانون الإسرائيلي، يدل على محاولة إسرائيلية للتنصل من الالتزامات بشأن التعامل مع اللاجئين. ومنذ سنة2009 ، سعى العديد من هؤلاء اللاجئين للحصول على حق اللجوء في إسرائيل بحسب الاتفاقية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأنهم، إلاّ إن معظم هذه الطلبات لم يحظَ بالاهتمام المطلوب، ولم يُفحص، وبقي عدد الذين حصلوا على مكانة لاجئ صغيراً جداً. ومن ناحية ثانية، لا يجوز، بموجب القانون الدولي، ونزولاً عند إصرار منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية، وبحسب رأي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ترحيل معظم اللاجئين من الأفارقة بسبب الأوضاع الداخلية الصعبة في إريتريا وفي جنوب السودان، وما قد ينجم عنها من تهديد لحياتهم إذا تمت إعادتهم إلى بلادهم.

تمنح إسرائيل هؤلاء «حماية إنسانية موقتة»، وهي تتلخص في إعطائهم إذناً بالإقامة الموقتة بإسرائيل، يجري تجديده كل ثلاثة أشهر. ولا يشمل هذا الإذن بالإقامة الموقتة إذناً ضمنياً للعمل، لكن الدولة التزمت أمام

محكمة العدل العليا ألاّ تمنع تشغيل أصحاب هذا الإذن إلى حين تنتهي من تخطيط وبناء مركز لحجز اللاجئين على الحدود مع مصر، إلى حين إعادة ترحيلهم. ومن أجل أن تتفادى إسرائيل الضغط الدولي والنقد الذي يوجّه إليها بسبب عدم استعدادها استيعاب اللاجئين ونيتها الظاهرة التخلص منهم عندما تسنح فرصة لذلك، تؤكِد إسرائيل أن كثيرين منهم هم مواطنون في دول معادية، ولذلك فإن لها الحق في عدم قبولهم ومنحهم إذناً للإقامة بإسرائيل. ويشار إلى أن إسرائيل ترفض منهجياً منح مكانة لاجئين لطالبي لجوء من العالم لأي سبب كان. ويُستدل من معطيات متوفرة في هذا الشأن، على أنه وُوفق على عدد صغير جداً لا يذكر من مجمل طلبات اللجوء التي قُدِّمت من اللاجئين الأفارقة وغيرهم .

حتى نهاية سنة 2013 احتُجز آلاف اللاجئين في سجن سهرونيم، في أوضاع صعبة جداً، بموجب قانون منع التسلُّل الذي نص أحد بنوده على أن من حق الدولة احتجاز اللاجئين غير الشرعيين مدة ثلاث سنوات على الأقل. وفي كانون الأول / ديسمبر 2013 قبلت محكمة العدل العليا التماس طالبي اللجوء من إريتريا، مثلما قبلت منظمات حقوق إنسان في إسرائيل، فأُطلق المحتجزون في سجن سهرونيم، وأُعلن عدم دستورية بندين من القانون المذكور. وهكذا في أعقاب هذا القرار سارعت الحكومة إلى إدخال تعديل جديد على القانون ينص على استبدال احتجاز اللاجئين في سجن عادي، باحتجازهم في محطة اعتقال مفتوحة، لا تختلف كثيراً عن السجن. وقد أقامت الحكومة محطة الاعتقال حولوت بتكلفة مقدارها 323 مليون شيكل، إضافة إلى ما يزيد على 100 مليون شيكل تُصرف سنوياً على إدارة هذا السجن البديل الذي يُحتجز فيه آلاف اللاجئين الذين اضطروا إلى ترك أماكن عملهم وسكناهم والابتعاد عن أصدقائهم ومعارفهم. وقد احتُجز في محطة حولوت خلال الفترة منذ سنة 2013 نحو 13,000 طالب لجوء أفريقي لفترة زمنية غير محدودة في أوضاع قاسية وحرمان من أبسط الحقوق، بهدف إقناعهم بتقديم طلب لمغادرة إسرائيل .

في سنة 2018 قررت حكومة إسرائيل إغلاق محطة حولوت هذه والعمل جدياً على طرد أكبر عدد من طالبي اللجوء «المتسللين» إلى دول أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت انتقل عدد من اللاجئين إلى سجن سهرونيم المذكور لفترة احتجاز غير محدودة، بينما سُمح للآخرين بالعمل في أنحاء

إسرائيل مع فرض قيود على حركتهم تمنعهم من العمل في مدن فيها تركيز كبير للاجئين الأفارقة، مثل تل أبيب والقدس وغيرهما .

العمال الأجانب في إسرائيل

إضافة إلى اللاجئين الأفارقة تُقدر سلطة السكان والهجرة أن في إسرائيل نحو 95,000 عامل أجنبي قانوني، أي يملك تأشيرة تمكنه من المكوث والعمل في إسرائيل، ونحو 18,500 عامل أجنبي انتهت فترة تأشيرته، أي أنه ماكث غير قانوني.

يأتي العمال الأجانب في إسرائيل، في معظمهم، من دول عديدة أبرزها تايلاند، والفيليبين، ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والهند، ونيبال، وسري لانكا، والصين. ويعمل العمال الأجانب، في أغلبيتهم، أساساً في قطاعات الرعاية الصحية، والزراعة، والبناء، والمطاعم، والصناعات اليدوية، وهم يتقاضون أجوراً متواضعة، وبعضهم يلقى معاملة قاسية من مقاولي التشغيل.

تلاقي ظاهرة العمال الأجانب في إسرائيل معارضة كبيرة، ولا سيما من الأوساط اليمينية في السياسة الإسرائيلية، ويمكن القول إن الادعاء الأساسي لمعارضي ظاهرة هؤلاء العمال يتمحور حول الهاجس الجغرافي، إذ إن كثيرين منهم يقررون البقاء في إسرائيل، وتكوين عائلات، إمّا بالزواج من إسرائيليات، وإمّا من أجنبيات، وعندها يصبح من الصعب على وزارة الداخلية طردهم من إسرائيل. وهذا فضلاً عن الاعتقاد السائد أن لتشغيلهم بأعداد ضخمة إسقاطات اجتماعية بعيدة الأمد، لأن أي هجرة جديدة تؤدي إلى ازدياد في مجموعات الأقليات الضعيفة التي تميل إلى العيش في مجتمعات مغلقة فقيرة ومهملة .

من ناحية ثانية، ثمة معارضة لظاهرة العمال الأجانب مصدرها اقتصادي بحت، إذ يدعي بعض الخبراء الاقتصاديين أن تشغيلهم يأتي على حساب تشغيل العمال الإسرائيليين، كما يؤدي إلى تعطيل عملية دمج تكنولوجيات حديثة في النشاطات الاقتصادية. كذلك من الممكن أن تؤدي هذه العمالة الرخيصة إلى تدني مستويات الأجور للعمال الإسرائيليين، الأمر الذي يدفعهم إلى الخروج من سوق العمل والاتكال على خدمات الرفاه التي توفرها الدولة للعاطلين عن العمل .

وقد توصلت لجنة الألوف، وهي لجنة لمحاربة الفقر في إسرائيل، إلى الاستنتاج أن تشغيل العمال الأجانب يلحق الضرر بالعمال الإسرائيليين

غير المهرة الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية نفسها، إذ يُضطر هؤلاء إلى الخروج من هذه القطاعات، وبالتالي من سوق العمل ككل، وهذا ما يُساهم في بقاء مستوى الفقر في إسرائيل على ما هو عليه .

التوتر الأيديولوجي

يتمحور هذا التوتر حول السجالات الأيديولوجية المحتدمة في إسرائيل منذ فترات طويلة، بشأن قضايا أساسية، مثل: الموقف من الفلسطينيين، ورفض الاعتراف بالنكبة والظلم التاريخي الذي لحق بأهل البلد الأصليين جرّاء قيام إسرائيل، واستمرار الاحتلال والاستيطان والمستعمرات، وتواصل السيطرة بالقوة على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه في الاستقلال على الرغم من توقيع اتفاقيات «السلام» التي وقّعتها إسرائيل، والخطوات التي يمكن أن تتخذها إسرائيل لتنفيذ التزاماتها في مقابل السيطرة على كامل أرض فلسطين. ويشمل التوتر الأيديولوجي أيضاً موضوعات، مثل علاقة الدين بالدولة، والخلاف في شأن السياسة الاقتصادية لكل من الأحزاب الرئيسية المتنافسة على السلطة. وإلى جانب هذه القضايا شهدت السنوات الأخيرة نقاشاً حاداً بشأن طبيعة النظام والمجتمع الإسرائيليَين بين اليمين الليكودي والأحزاب التي تدور في فلكه وبين أحزاب المعارضة، إذ تبيّن أن لكل من هذين التيارين وجهات نظر مختلفة بالنسبة إلى تعريف الديمقراطية ككل، وبالنسبة إلى التوازن بين المركّب الديمقراطي والمركّب اليهودي في الطابع المنشود لإسرائيل، بحسب رأي كل جهة. ويمكن أن نلاحظ هذا في الهجوم العلني لشخصيات رسمية وحزبية ولأعضاء كنيست من اليمين على الجهاز القضائي في إسرائيل، وعلى رأسه محكمة العدل العليا، والإعلان جهاراً بذل هذه الأوساط لكل جهد ممكن لإضعاف صلاحيات المحاكم وتقييدها. كما يمكن ملاحظة ذلك بواسطة سيل اقتراحات القوانين الشخصية التي يضعها على طاولة الكنيست، يومياً، نواب من اليمين يحاولون شرعنة وتقنين التضييقات والقيود التي يرغبون في فرضها على المواطنين الفلسطينيين وقياداتهم في الأساس، وعلى كل صوت معارض لسياستهم، وعلى الجمعيات والفرق الفنية والمسرحية والفنانين وغيرهم ممن يعبرون عن آراء مناهضة لسياسات اليمين. وفي كثير من الحالات يؤدي التنازل عن الالتزام بمتطلبات الديمقراطية إلى التغاضي عن انتشار ثقافة الفساد السلطوي والإداري في إسرائيل، وعن تجاوزات الحكومة والوزراء.

في السنوات الأخيرة ازدادت مركزية الاستيطان والمستوطنين في هذا التصدع، ولذلك وجدنا من المهم رصد ما هي التطورات في هذا المجال.

المستوطنون اليهود في الضفة الغربية والقدس العربية

بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بحسب المعطيات الرسمية المتوفرة، نحو 413,000 مستوطِن،يتوزعون على نحو 126 مستعمرة في أنحاء الضفة، أقيمت على امتداد فترة الاحتلال منذ سنة1967 ، إضافة إلى نحو 215,000مستوطِن آخر في القدس العربية المحتلة وفي ضواحيها التي ضمتها إسرائيل إلى منطقة نفوذ بلدية القدس. كذلك ينتشر المستوطنون فيما يزيد على 100 بؤرة استيطانية عشوائية يسكنها بضعة آلاف من المستوطنين لم تحصل على اعتراف إسرائيلي رسمي بوجودها،وفي كل سنة تُقام بؤر جديدة من هذا النوع. ويقع التركيز الأكبر لسكن المستوطنين بمحاذاة الخط الأخضر شرقاً، وهناك تقع منطقة الكتل الاستيطانية الكبيرة، وفيها يقطن نحو 80% من المستوطنين في الضفة الغربية. إن الأغلبية الساحقة من المستعمرات الإسرائيلية هي مستعمرات صغيرة من حيث عدد السكان فيها، إذ تتراوح أعداد المستوطنين في كلٍ منها بين 100 حتى 1000 مستوطِن. أمّا عدد المستعمرات التي تعرّفها الإحصاءات الرسمية بكونها ذات طابع مديني،وهي التي يزيد سكانها على 5000 نسمة، فلا تتجاوز 14 مستعمرة،يسكن فيها 65% من المستوطنين. وتبلغ نسبة الاكتظاظ السكاني للمستوطنين في مستعمرات الضفة الغربية 6 أشخاص لكل كلم مربع، في حين أن نسبة الاكتظاظ في صفوف الإسرائيليين بصورة عامة هي نحو 387 نسمة / كلم .أمّا المستعمرات الكبرى فهي: موديعين عيليت(70,000) مستوطن؛ بيتار عيليت (نحو 55,000 مستوطن)؛ معاليه أدوميم في منطقة القدس (نحو 38,000 مستوطن)؛ أريئيل(20,000 مستوطن)؛ جفعت زئيف في منطقة القدس (نحو 17,000 مستوطن). وتعتمد المستعمرات في اقتصادها على القدس ومنطقة المركز (وتدعى غوش دان)، وجميعها لا يتمتع بأي استقلالية اقتصادية.

وتفيد الإحصاءات السكانية للمستوطنين على اختلاف مصادرها،بأن معدل نسبة النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية مرتفعة تتراوح بين 4,6% في حسابات الأبحاث الإحصائية التي تنتجها

المعاهد اليمينية وأوساط المستوطنين، وبين 4,1% بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل لا يشمل المستوطنين في القدس الشرقية. وتثبت دراسة إحصائية وافية وشاملة لباحثين فلسطينيين متخصصين أن الازدياد الكبير في أعداد المستوطنين في مستعمرات الضفة يأتي من مصدرين هما: هجرة اليهود من سكان إسرائيل وخارجها إلى المستعمرات، والخصوبة العالية لدى المستوطنين. ومن المتوقع، بطبيعة الحال، أن يختلف تأثير كل واحد من هذين السببين في حقب زمنية مختلفة، وفي ظل أوضاع سياسية متغيرة. فإذا كانت الهجرة إلى المستعمرات في المراحل الأولى من الاستيطان، أي بعد حرب سنة 1967 مباشرة حتى تسعينيات القرن الماضي، قد شكلت مصدراً لِما يقارب نصف الزيادة السكانية السنوية، نجد، بعد ذلك، أن حصة الهجرة من مجمل زيادة عدد المستوطنين أخذت في التراجع بالتدريج لمصلحة الزيادة الطبيعية، ويُعتقد أن الهجرة إلى المستعمرات تشكل نحو 25% من النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، تشير هذه الدراسة ومصادر أُخرى إلى أن معدلات الخصوبة المرتفعة جداً لدى المستوطنين في الضفة الغربية منذ منتصف التسعينيات، أصبحت السبب الرئيسي في الزيادة السكانية في المستعمرات اليهودية، و«في الفترة الحالية، لا تُعتبر معدلات الخصوبة في مستوطنات الضفة الغربية عالية جداً فحسب، بل إنها في ازدياد مستمر أيضاً. فبينما بلغت في سنة 1999 ما يعادل 4,46 مواليد لكل امرأة، بلغت في سنة 2013 ما يقارب 5,09 مواليد لكل امرأة، أي بازديادٍ نسبتُه 15% في غضون 14سنة. وعلى سبيل المقارنة، بلغت معدلات الخصوبة الكلية لدى مجمل النساء اليهوديات في إسرائيل 2,64 مولود لكل امرأة في سنة1999 ، و 3,06مواليد لكل امرأة في سنة2013 .

وكان عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد تضاعف تقريباً خلال العقدين الأخيرين، إذ بلغ العدد 190,206 مستوطنين في سنة2000 ، ووصل في سنة 2017 إلى الأعداد المذكورة أعلاه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القسم الأكبر من هذا الازدياد يأتي من المستعمرات التي يقطنها يهود متزمتون دينياً (حريديون)، مثل: عمانوئيل، وبيتار عيليت، ومورديعين عيليت (التي يزداد المستوطنون فيها بنسبة تقارب خمسة أضعاف معدل النمو في المستعمرات الأُخرى نحو80% .

وعن الدعم الحكومي لسكان المستعمرات مقارنةً بالدعم الحكومي الذي تمنحه الحكومة لقطاعات سكانية أُخرى في إسرائيل (المواطنون الفلسطينيون، سكان مدن التطوير وغيرها من المناطق)، وهو الموضوع الرئيسي لتقرير أدفا:

فيقول شلومو سفيرسكي إن "المستوطنات الأيديولوجية، غير الحريدية، تحقق بواسطة الدعم الحكومي الضخم مستوى حياة يتمنى أن يحققه لأنفسهم جميع السكان في إسرائيل، وأنه حتى سنة1997 ، احتلت مدن التطوير المكانة المركزية في مشروع الاستيطان الكبير، أمّا اليوم فإنها تحتل موقعاً متأخراً في جميع المعايير التي تطرق إليها التقرير، مقارنةً بالمستوطنات الأيديولوجية، وهذا يفسر، على نحو جزئي، لِمَ تتمتع المستوطنات (ما عدا المستوطنات الحريدية)، بشروطٍ اقتصادية اجتماعية جيدة جداً، قياساً بمدن التطوير التي تدنّت أوضاعها الاقتصادية – الاجتماعية".

وفيما يتعلق بمستوى الحياة في المستعمرات، مقارنة بوجهة التغيرات التي طرأت على هذا المؤشر في إسرائيل بصورة عامة، ففي سنة2013 ، نشرت دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل تقريراً إحصائياً يتضمن تقسيماً للبلدات في إسرائيل، والمستوطنات في الضفة الغربية إلى مجموعات (عناقيد)، بحسب أوضاعها الاجتماعية – الاقتصادية. ويُشير هذا التقرير إلى أن عدداً ضئيلاً جداً من المستوطنات شهد انخفاضاً في مستوى حياة سكانه، قياساً بانخفاض مستوى الحياة في 75% من بلدات الأطراف، الفلسطينية منها واليهودية.

وذكر التقرير أن مستوى الحياة في عدد من المستوطنات ارتفع، منها: كريات أربع، وبيت إيل، وكرني شومرون، ومستوطنات المجلس الإقليمي ماطي بنيامين، فانتقلت نحو الأعلى في تقسيم العناقيد المذكور. ويرجح التقرير أن أحد أسباب هذا الارتفاع يعود إلى الدعم الحكومي السخي، إذ إن المستوطنات تقع، في معظمها، ضمن «مناطق الأولوية القومية»، التي تحصل على تسهيلات كبيرة. وهذا لا يعني عدم وجود مستعمرات تدنى فيها مستوى الحياة، مثل المستعمرات الحريدية ومستعمرة أريئيل التي انتقلت من العنقود السادس إلى العنقود الخامس.

أمّا ما يتعلق بالانتماء الإثني للمستوطنين، فليس ثمة إحصاءات رسمية دقيقة وحديثة تجيب عن هذا السؤال، وتساهم في تأكيد أو دحض

الانطباع بأنهم يهود غربيون من الطبقة الوسطى في أغلبيتهم الساحقة. كذلك تُبيّن الأبحاث القليلة التي تطرقت إلى هوية المستوطنين، بناءً على عدد من مركّبات الهوية الإثنية في إسرائيل، أن قرابة 30% فقط من المستوطنين في الضفة الغربية هي من الشرقيين، بينما كانت الأغلبية من اليهود الأشكناز. ويصعب تحديد الانتماء إلى الأشكناز أو إلى الشرقيين، ذلك بأن دائرة الإحصاء لا توفّر أي معلومات عن أجدادهم. وعند توزيع المستعمرات إلى أشكنازية وشرقية ومختلطة، تبيّن وفقاً للأبحاث أن 59% من المستعمرات تصنّف أشكنازية، و 6,7% فقط يهودية شرقية، والبقية (نحو40%)، هي مستعمرات مختلطة. كذلك فإن المستوطنين من اليهود الشرقيين يقطنون، في أغلبيتهم، في المستعمرات ذات الطابع المديني وهي قليلة العدد، وتساوي نحو 16% فقط من مجموع المستعمرات، في حين أن سائر المستعمرات هي تجمعات أهلية وقروية الطابع وتكون عادة متشددة أيديولوجياً وسياسياً. وفي هذا الصدد، تقول الباحثة ريبي غيليس التي بحثت في موضوع التركيبة الإثنية للمستوطنين أن آليات الفصل الجغرافي والعنصرية تجاه الشرقيين التي كانت تميز سياسة التعامل معهم داخل الخط الأخضر، منذ قيام إسرائيل، انتقلت إلى ما وراء الخط الأخضر.

وتضيف غيليس أن التمييز بين أنواع المستوطنات التي يعيش فيها المستوطنون يقوم على أساس التعامل العنصري مع الشرقيين في قبولهم الانضمام إلى هذا النوع أو ذاك، إذ ترفضهم لجان القبول بحجة عدم ملاءمتهم من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، إذ من المعروف أن ثمة تمييزاً في التمويل الذي يحظى به كل نوع، فالمستوطنات الأهلية وذات الطابع القروي تحصل على تمويل أكبر. وإذا حدث أن تم قبول مستوطنين شرقيين بهذا النوع من المستوطنات فيكون ذلك بسبب انتسابهم إلى مدارس التيار الصهيوني الديني السائد في أوساط المستوطنين .

التوتر الطبقي

تُعتبر ضائقة الفقر وعمق الفوارق الاجتماعية أبرز التعابير عن التوتر الطبقي في إسرائيل، إذ يُستدل من آخر تقرير عن الفقر أصدرته مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل في نهاية سنة 2018 على أن هذه الضائقة لا تشهد تغييرات جدية منذ فترة طويلة. وقبل الانتقال إلى عرض معطيات الفقر، لا بد من الإشارة إلى أن ثمة توجهات أساسية متعددة لقياس الفقر وتعريفه، يحدد كل منها أسلوب التعامل مع هذه الضائقة وطريقة

معالجتها. وفي إسرائيل، يُعتمد توجهان أساسيان للتعامل مع الظاهرة وتبيان الضائقة: الأول هو التوجه النسبي المتبع في أغلبية دول العالم للقياس وتحديد خط الفقر الذي يختلف من بلد إلى آخر. والفقر، بحسب هذا التوجه، ظاهرة نسبية يتم قياسها نسبة إلى الحالة الاقتصادية والمعطيات الخاصة بكل مجتمع. وتُعتبر العائلة فقيرة، بحسب هذا التوجه، إذا كان مستوى حياتها أقل كثيراً من مستوى الحياة السائد في المجتمع. وخط الفقر، بحسب هذا التوجه، هو مقياس اجتماعي اقتصادي، يتغير من سنة إلى أُخرى، ويُحدَد بحسب دخل الفرد في الأسرة، ويأخذ في الحسبان معدلات الدخل في الدولة المعنية، ولذلك فهو خط متغير من دولة إلى أُخرى، ولا يدل بالضرورة على ضائقة ملحة تتمثل في عدم القدرة على اقتناء الحاجات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مقياس خط الفقر يبقى مهماً لأنه يدل على الفجوات الطبقية (الاقتصادية – الاجتماعية) في كل مجتمع، ويوجّه صناع القرار إلى ضرورة تقليص الفجوات تفادياً للشعور بالاضطهاد النسبي لدى الطبقات الأضعف في المجتمع. ويعادل مقياس خط الفقر-50 %من متوسط الدخل الشاغر للعائلة، ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة (الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة وإضافة دفعات التحويل)، أي ذلك الدخل الشاغر الذي يتقاضى نصف العائلات ما يضاهيه أو يزيد عليه، ويتقاضى النصف الثاني من العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل خط الفقر متغيراً ومتأثراً بمستويات الدخل في الدولة .أمّا التوجه الثاني لتناول ظاهرة الفقر فهو المطلق الذي يُعرِّف العائلة فقيرة عندما لا يكون في قدرتها شراء سلة منتوجات أساسية تحتاج إليها، كشرط أساسي لتحافظ على وجودها اليومي. ويقيس التوجه المطلق إمكان الإنسان أن يعيش حياة ذات مستوى أساسي بسيط فقط، بغض النظر عن مستوى الحياة السائد في المجتمع.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن بنك إسرائيل ومؤسسة التأمين الوطني اعتمدا منذ عدة سنوات طريقة حساب جديدة لمستويات الفقر والبطالة، الأمر الذي أحدث انخفاضاً في نسب انتشار هاتين الضائقتين، ولذلك يجب الحذر من قراءة النسب المئوية الواردة في الجدول رقم ٩، فهي لا تعني انخفاضاً فجائياً حقيقياً في مستوى الفقر بين الأفراد والعائلات في إسرائيل، نتيجة تغيير في سياسات الرفاه لمصلحة الفقراء.

ويتضح أن هناك انخفاضاً ضئيلاً طرأ على عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر في السنة الأخيرة، إلاّ إن هذا الانخفاض لا يدحض حقيقة ثبات الفقر ومراوحته حول المستوى نفسه منذ أمد بعيد، من دون إحراز أي نجاح في محاربة هذه الآفة التي تسبب بها، في المقام الأول، السياسة النيوليبرالية. وقد وصل عدد العائلات الفقيرة في سنة 2017 إلى 466,400 تضم 1,780,500 نسمة من الفقراء، بينهم 814,800 من الأولاد. وعند مقارنة النسب بين الفلسطينيين في إسرائيل واليهود نجد فوارق هائلة بين الطرفين، فنسبة الفقر لدى اليهود في السنتين 2016 و 2017مثلاً هي 13,2% و 13,4%من العائلات، و 14,3%و 13,9%بين الأفراد، و 21,1%و 19,6%بين الأولاد. أمّا النسب بين الفلسطينيين فوصلت في سنة 2017 إلى 47,1% بين العائلات، وإلى 50,3% بين الأفراد، وإلى 60,7%بين الأولاد. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الفقر بين اليهود الحريديين مرتفعة جداً أيضاً، وهي43,1% ، و48,7%، و 55,4%على التوالي، وهو ما يثبت الحقيقة الراسخة منذ أمد بعيد وفحواها أن العرب من ناحية، واليهود الحريديين من ناحية أُخرى يشكلون أبرز مصادر الفقر في إسرائيل. وتعني هذه الإحصاءات أن كل عائلة خامسة في إسرائيل هي عائلة فقيرة، وأن كل عائلة عربية أو يهودية حريدية ثانية، تقريباً، هي عائلة فقيرة. وينتمي الفقراء في إسرائيل، في أغلبيتهم، إلى عائلات يعمل معيلوها، الأمر الذي يدل على عمق الفقر الذي ازداد على نحو جدي في العقدين الأخيرين، إذ إن عدد العائلات الفقيرة التي يعمل معيلاها تضاعف تقريباً في العقدين الأخيرين.

على سُلّم التدرج المقارن بدول العالم، تحتل إسرائيل المكان الأخير على سلم فقر الأفراد من سكانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، وتليها الولايات المتحدة وتركيا والمكسيك. وعلى سلم تدرج فقر الأولاد تحديداً تحتل إسرائيل المكان قبل الأخير، إذ تتبوأ تركيا موقع الصدارة .

تُعد أسباب انتشار الفقر وعمقه كثيرة، منها الاستثمارات القليلة في بلدات الأطراف البعيدة عن مركز البلد، وفي القرى والمدن الفلسطينية بصورة خاصة. كذلك فإن كثرة الأعمال الجزئية والموسمية التي تدر دخلاً قليلاً لا تحمي من الفقر. كما أن تشغيل كثيرين من العاملين والعاملات عن

طريق مقاولي العمل الذين يدفعون للعمال أجوراً متدنية، فهي تقل أحياناً عن الحد الأدنى للأجور. فضلاً عن ذلك فإن الحد الأدنى للأجور على الرغم من ارتفاعه المتواصل فإنه ما زال لا يتلاءم مع ارتفاع جدول غلاء المعيشة في إسرائيل، ولا يكفي لتجنيب الفئات الضعيفة ضائقة الفقر.

ويتضح من التحليلات الواردة في تقارير محللين اقتصاديين وخبراء بسياسات الرفاه وظاهرة الفقر، سواء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أو من إسرائيل، أن زيادة ميزانيات الرفاه، وخُطط دعم النمو الاقتصادي التي اعتمدها بعض الدول المتطورة هما اللتان منعتا ارتفاعاً في مستوى الفوارق الاجتماعية، وانخفاضاً إضافياً في دخل الفئات الأشد فقراً. فالفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل المخصصات التي كانت توفرها الدولة للمواطنين بصورة عامة، فضلاً عن تراجع الخدمات الاجتماعية، وخصخصة جزء كبير منها، وتقليص الميزانيات المخصصة لها. ومما يفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق، هو التراجع المطرد في مكانة المستخدمين بصورة عامة، ولا سيما المستخدمين في القطاع العام، وإضعاف أجهزة الرفاه والصحة والعمل والسكن والتعليم، الأمر الذي ينجم عنه إثقال كاهل الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً بأعباء خانقة.

وقد شهد التوتر الطبقي في إسرائيل قبل أعوام قليلة احتداماً حاداً عندما انطلقت حركة الاحتجاج الاجتماعية التي برزت إلى الوجود في سنة2011 ، واستطاعت أن تحشد تأييداً كبيراً من جميع الشرائح الاجتماعية في إسرائيل، لا في تل أبيب فقط حيث مركزها، وحيث معسكر الخيام الذي أصبح رمزها الأبرز، بل في مدن وبلدات أُخرى في الشمال والجنوب أيضاً. لكن على الرغم من الزخم الحقيقي الذي رافق هذه الحركة الشعبية، والضغوط التي مارستها فتركت أثرها فوراً في الحكومة في حينه، فإن قوتها خفتت حدتها في غضون أشهر قليلة بعد ذلك. ومع ذلك، ما زالت حركة الاحتجاج أبرز تعبير عن التوتر الطبقي في إسرائيل، فأسبابها قائمة حتى اليوم من دون تغييرات تُذكر. وقد كانت العوامل الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات تندرج تحت الآثار المادية والمعنوية – النفسية المتراكمة للتوجهات النيوليبرالية السائدة في إسرائيل منذ وقت طويل حتى اليوم، ويمكن تلخيصها بثلاثة عوامل أساسية:

١- الضائقة الاقتصادية التي يعاني جراءها أفراد وعائلات شابة، أو أُخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات ملائمة لجميع الأعمال والوظائف، ويعملون، لكنهم يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم الملائم لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل لغلاء المعيشة، ولإيجارات الشقق، وخصخصة مجالات الحياة كافة. إن الفجوات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي آخذة في الاتساع بصورة كبيرة وملحوظة في العقدين الأخيرين بسبب ضائقة اقتصادية مستمرة، وفي الأعوام العشرة الأخيرة تآكل الأجر الحقيقي في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت الذي ما زال الناتج للفرد يرتفع بوتيرة كبيرة، الأمر الذي يعني أن ثمار النمو الاقتصادي تتجمع في يد فئة صغيرة واحدة تزيد أرباحها على نحو دائم، بينما تجد الأغلبية نفسها تتدهور إلى القاع. وما يزيد في التفاوت الاجتماعي وغياب المساواة نهائياً، في هذا الوضع، هو تقليص الخدمات الأساسية التي كانت الدولة توفر جزءاً كبيراً منها في الماضي، مثل التعليم والسكن وخدمات الصحة والرفاه، فاضطرار الفرد إلى تأمين هذه الخدمات من جيبه الخاص يؤدي إلى تآكل إضافي في دخله الآخذ في الانخفاض أصلاً، ويفاقم ضائقته. ولا يقتصر قلق هؤلاء إزاء عجزهم الحالي عن توفير هذه الحاجات الحياتية، فهم قلقون أيضاً بشأن المستقبل وقدرتهم على تحسين حالتهم الاقتصادية والشعور بأمان اقتصادي.

٢- غياب العدالة الاجتماعية، في المجتمع الإسرائيلي، فهناك فئات غنية تجبي أرباحاً طائلة على حساب كل من الطبقة الوسطى الواسعة وذوي الدخل المحدود والفقراء. والدولة شريكة في استحداث هذا الواقع، إذ إنها ساهمت في تفاقم التفاوت بين هذه الفئات بتأمينها الشروط التي تسهل على أصحاب الشركات الكبرى والاحتكارات المتنوعة زيادة أرباحهم، في حين تُدمر القطاع الخاص وتنسحب من مجال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في مجالات حيوية، كالعلاج والتعليم والسكن والأمن الغذائي.

.3الشعور بالاغتراب والقطيعة مع الدولة ومؤسساتها، إذ لم يعد المواطن يرى فيها جهات تخدم مصالحه وتوفّر له الأمن والأمان في مجالات حياته كافة. وقد أصبح غياب الثقة مميزاً يطغى على موقف المواطنين من هذه المؤسسات، وتدل على ذلك تقارير المناعة القومية التي تصدر سنوياً في إسرائيل. ويستطيع المراقب لماجريات الأمور في إسرائيل أن يشعر سريعاً بأن الجمهور يعتبر أن الحكومة باتت لا تكترث لما يجري في صفوف

السكان الذين هم، في أغلبيتهم، من الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل، وأنها لا تأخذهم بعين الاعتبار في قراراتها، ولا تترك لهم أي مجال للمشاركة في صنع القرارات. ويرافق هذه الضائقة الصعبة إحباط سياسي حاد وشعور بالعجز وعدم القدرة على التأثير، إذ إن القوى السياسية الأساسية جميعاً في إسرائيل شريكة في وضع أسس السياسة الاقتصادية الحالية، أو في تطبيقها، في الماضي كما في الوقت الراهن، تشاركها في ذلك النخبة الاقتصادية المستفيدة.

في مواجهة هذا الواقع الذي تعاني جراءه الفئات الفقيرة، لا تختلف مطالب التغيير الحالية عن المطالب التي صاغتها حركة الاحتجاج في سنة2011 ، الأمر الذي يدل على ثبات مظاهر هذه الأوضاع الصعبة منذ وقت طويل. وتتلخص المطالب في تضييق الفجوات في المجتمع الإسرائيلي وتعزيز المساواة، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والسكن والعلاج والرفاه والمواصلات من أجل التخفيف عن كاهل أغلبية المواطنين، ولا سيما الفئات الأضعف. وهنالك إجماع بين المنظمات الاجتماعية ومعاهد الأبحاث المتخصصة بالبحث في نتائج السياسات الاقتصادية في إسرائيل على أن تحقيق هذه الأهداف يمر عبر المطالبة بإجراء تغيير جذري في السياسة الاقتصادية واستبدالها بسياسة «دولة الرفاه»، من خلال خطوات مثل: زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الحيوية، وكان هذا الإنفاق قد تراجع بصورة كبيرة جداً في العقدين الأخيرين. وكان تقليص الخدمات الاجتماعية وخصخصة أجزاء من قطاعي خدمات الصحة والتعليم وغيرها سبباً في زيادة الفجوات وتكريس التفاوت الاجتماعي، فالطبقات الوسطى والمحدودة الدخل تحتاج إلى هذه الخدمات الحيوية أكثر مما تحتاج إليها الطبقات الغنية. ومن المعروف أن القرار بشأن اتساع سياسة الرفاه المتبعة هو قرار سياسي وليس اقتصادياً مهنياً. كذلك هنالك مطالب بزيادة الضرائب المباشرة على أصحاب رؤوس الأموال، ولا سيما على أرباح أسواق المال وعلى الدخل المرتفع جداً، وتقليص الإنفاق على الأمن، وإجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل لتقليص الفجوات الاجتماعية وتحسين الأجور، وهذا أمر متعلق مباشرة بنسبة الفقر وإمكان الإفلات منه، والحد من أرباح أصحاب الاحتكارات في محاولة تخفيض الأسعار. وهنالك أيضاً بعض المطالب التي تتناول شروط العمل وتنظيم العمال نقابياً لتحسين أحوالهم، مثل التوقف عن سياسة

التشغيل غير المباشر في القطاع العام، وفرض قانون الحد الأدنى للأجور، واحترام حرية الانتظام ذلك بأن ليس ثمة عدالة اجتماعية من دون حقوق للعمال وانتظامهم في نقابات، ومنح العمال الأجانب حقوقاً كاملة، لأن ذلك من حقهم كبشر، ويمنع تآكل أجور العمال وثبات معطيات الفقر.